

# الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية  
Arab International Academy

---

## الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

---

## المساهمون في إعداد هذا الكتاب

### التحرير والصيغة

عبير درباس

فريق العمل

عمار جاموس

عبير درباس

سما سقف الحيط

آلاء حماد

الإشراف

محمد خضر

## قائمة المحتويات

- المادة 1: التسمية والنفاذ ..... 27.
- المادة 2: التعاريف ..... 27.
- الكتاب الأول: الأحكام العامة ..... 30.
- الباب الأول: في القانون الجزائي ..... 30.
- الفصل الأول: الأحكام الجزائية من حيث الزمان ..... 30.
- المادة 3: عدم رجعية القانون ..... 30.
- المادة 4: تعديل شروط التجريم والمواعيد والمهل ..... 30.
- المادة 5: صدور قانون جديد يلغي عقوبة أو يفرض عقوبة أخف ..... 31.
- المادة 6: عدم تطبيق العقوبات الأشد على الجرائم السابقة ..... 31.
- الفصل الثاني: الأحكام الجزائية من حيث المكان ..... 32.
- المادة 7: الصلاحية الإقليمية ..... 32.
- المادة 8: حالات عدم سريان القانون في الإقليم الأردني ..... 32.
- المادة 9: الصلاحية الذاتية ..... 33.
- المادة 10: الصلاحية الشخصية ..... 33.
- المادة 11: حصانة موظفي السلك الخارجي والقناصل الأجانب ..... 34.
- المادة 12: مفعول الأحكام الأجنبية ..... 34.
- المادة 13: حالات لا تمتع الملاحقة ..... 34.
- الباب الثاني: في الأحكام الجزائية ..... 35.
- الفصل الأول: في العقوبات ..... 35.
- المادة 14: العقوبات الجنائية ..... 35.
- المادة 15: العقوبات الجنحية ..... 35.
- المادة 16: العقوبات التكميلية ..... 36.
- المادة 17: الإعدام ..... 36.
- المادة 18: الأشغال الشاقة ..... 36.
- المادة 19: الاعتقال ..... 36.
- المادة 20: الحد الأدنى والأعلى للعقوبات الجنائية ..... 36.
- المادة 21: الحبس ..... 37.

37	المادة 22: الغرامة
37	المادة 23: الحبس التكميري
38	المادة 24: الغرامة التكميرية
38	المادة 25: تطبيق أحكام الغرامة على الغرامة التكميرية
38	المادة 26: الحد الأدنى والأقصى للحبس والغرامة
39	المادة 27: المعاملة الخاصة للمحبوس
40	الفصل الثاني: التدابير الاحترازية بصورة عامة
40	المادة 28: التدابير الاحترازية
40	المادة 29: الحجز في مأوى احترازي
41	المادة 30: المصادرة العينية
41	المادة 31: مصادرة الأشياء غير المشروعة
42	المادة 32: الكفالة الإحتياطية
42	المادة 33: حالات جواز فرض الكفالة الإحتياطية
42	المادة 34: إلغاء وتحصيل الكفالة
43	المادة 35: إقفال المحل
43	المادة 36: وقف الهيئات المعنوية عن العمل
43	المادة 37: حل الهيئات المعنوية
44	المادة 38: مقتضيات وقف وحل الهيئات المعنوية
44	المادة 39: جزاءات
44	المادة 40: حسابات العقوبات
44	المادة 41: احتساب مدة التوقيف من مدة العقوبة
45	الفصل الثالث: في الإلزامات المدنية
45	المادة 42: أنواع الإلزامات المدنية
45	المادة 43: الرد
46	المادة 44: تسليم المال إلى صاحبه
46	المادة 45: النفقات
47	المادة 46: التكافل والتضامن في الإلزامات المدنية
48	الفصل الرابع: في سقوط الأحكام الجزائية
48	المادة 47: أسباب سقوط الأحكام الجزائية أو منع تنفيذها أو تأجيل صدورها

49	المادة 48: تأثير أسباب سقوط الأحكام الجزائية على الإلزامات المدنية .....
49	المادة 49: وفاة المحكوم عليه .....
49	المادة 50: العفو العام .....
49	المادة 51: العفو الخاص .....
50	المادة 52: صفح الفريق المتضرر .....
50	المادة 53: أحكام صفح الفريق المتضرر .....
50	المادة 54: التقادم .....
51	الباب الثالث: في الجريمة .....
51	الفصل الأول: في عنصر الجريمة القانوني .....
51	المادة 55: الوصف القانوني للجريمة .....
51	المادة 56: عدم تغير الوصف القانوني بالأسباب المخففة .....
51	المادة 57: اجتماع الجرائم المعنوي .....
52	المادة 58: تفاقم نتيجة الفعل الجرمي .....
52	المادة 59: ممارسة الحق .....
52	المادة 60: أشكال ممارسة الحق .....
53	المادة 61: حالات عدم المسؤولية الجزائية .....
53	المادة 62: الأفعال التي يجيزها القانون .....
54	الفصل الثاني: في عنصر الجريمة المعنوي .....
54	المادة 63: تعريف النية .....
55	المادة 64: الجريمة المقصودة .....
56	المادة 65: لا عبء للنتيجة .....
56	المادة 66: وقوع الجريمة على غير الشخص المقصود بها .....
56	المادة 67: الدافع .....
57	الفصل الثالث: في عنصر الجريمة المادي .....
57	المادة 68: تعريف الشروع وعقوبته .....
58	المادة 69: الحالات التي لا تعتبر شروعا .....
58	المادة 70: العقوبات عند إتمام الأفعال اللازمة للجريمة وعدم ارتكابها .....
58	المادة 71: الشروع في الجنحة .....
59	المادة 72: اجتماع العقوبات .....

60	المادة 73: العلنية.....
61	الباب الرابع: في المسؤولية.....
61	القسم الأول: في الأشخاص المسؤولين.....
61	الفصل الأول: في فاعل الجريمة.....
61	المادة 74: المسؤولية الجزائية للهيئات المعنوية.....
62	الفصل الثاني: في الاشتراك الجرمي.....
62	المادة 75: تعريف فاعل الجريمة.....
63	المادة 76: الشركاء في الجريمة.....
63	المادة 77: صاحب الكلام أو الكتابة والناشر.....
63	المادة 78: فاعل الجريمة المقترفة بواسطة الصحف.....
64	المادة 79: سريان الظروف المخففة والمشددة على الشركاء.....
65	المادة 80: المحرض والمتدخل.....
66	المادة 81: عقوبة المحرض أو المتدخل.....
67	المادة 82: التحريض على ارتكاب مخالفة والتدخل فيها.....
67	المادة 83: عقوبة اخفاء ممتلكات الغير المختلصة أو التي حصل عليها بارتكاب جنائية أو جنحة.....
67	المادة 84: عقوبة اخفاء شخص عن وجه العدالة.....
68	القسم الثاني: في موانع العقاب.....
68	الفصل الأول: الجهل بالقانون والوقائع.....
68	المادة 85: الجهل بالقانون ليس عذراً.....
68	المادة 86: الغلط.....
68	المادة 87: الغلط المانع للعقاب.....
69	الفصل الثاني: في القوة القاهرة.....
69	المادة 88: القوة الغالبة والإكراه المعنوي.....
69	المادة 89: حالة الضرورة.....
70	المادة 90: حالة من لا يعتبر في حالة الضرورة.....
70	الفصل الثالث: في انتفاء المسؤولية وفي المسؤولية الناقصة.....
70	المادة 91: افتراض سلامة العقل.....
71	المادة 92: اعفاء المجانين من العقاب وحجزهم في مستشفى الأمراض العقلية.....
72	المادة 93: السكر والتسمم بالمخدرات.....

73	الفصل الرابع: في السن.....
73	المادة 94: حالات عدم الملاحقة الجزائية والإعفاء من المسؤولية الجزائية.....
74	القسم الثالث: الإعفاء من العقوبة والأسباب المخففة والمشددة لها.....
74	الفصل الأول: في الأعذار.....
74	المادة 95: لا عذر إلا بنص.....
74	المادة 96: آثار العذر المحل.....
74	المادة 97: العقوبات على الجرائم عند توفر عذر مخفف.....
76	المادة 98: المستفيدون من العذر المخفف.....
77	الفصل الثاني: في الأسباب المخففة.....
77	المادة 99: العقوبات على الجرائم عند توفر أسباب مخففة.....
	المادة 100: تأثير الأخذ بالأسباب المخففة في حالة الجرح ووجوب تعليل القرار عند
78	الأخذ بالأسباب المخففة.....
79	الفصل الثالث: في التكرار.....
79	المادة 101: التكرار في الجنايات.....
79	المادة 102: التكرار في الجرح.....
	المادة 103: اعتبار السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير جنحاً مماثلة والسب
79	والقذف والذم جرائم مماثلة.....
79	المادة 104: أساس التكرار صدور الحكم من المحاكم العدلية.....
80	المادة 105: ترتيب سريان أحكام الأسباب المشددة أو المخففة.....
80	المادة 106: اشتغال الحكم على مفعول الأسباب المشددة أو المخففة.....
82	الكتاب الثاني: الجرائم.....
82	الباب الأول: في الجرائم التي تقع على أمن الدولة.....
82	المادة 107: المؤامرة.....
82	المادة 108: الشروع في الاعتداء على أمن الدولة.....
82	المادة 109: العذر المخفف في جرائم أمن الدولة.....
83	الفصل الأول: في الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي.....
83	المادة 110: حمل السلاح والقيام بأعمال عدوانية ضد الدولة لصالح العدو.....
84	المادة 111: عقوبة دفع دولة أجنبية للعدوان بدس الدسائس.....
85	المادة 112: عقوبة دس الدسائس لدى العدو والإتصال به.....

المادة 113:	عقوبة الإضرار بأي شيء ذو طابع عسكري أو معد لاستعمال الجيش	85
المادة 114:	عقوبة محاولة اقتطاع جزء من الأراضي الأردنية	85
المادة 115:	عقوبة مساعدة جنود الأعداء وجواسيسهم وتسهيل فرار أسرى أو رعايا العدو المعتقلين	85
المادة 116:	معاهدة تحالف ضد عدو مشترك	86
المادة 117:	الأجانب المقيمون في الأردن أو لهم سكن فعلي فيه	86
المادة 118:	عقوبة خرق تدابير الحياد وتعكير صلات المملكة بدولة أجنبية	86
المادة 119:	عقوبة محاولة قلب دستور دولة أجنبية موالية أو تغيير النظام القائم فيها	87
المادة 120:	عقوبة التجنيد للقتال لمصلحة دولة أجنبية	87
المادة 121:	عقوبة تحريض جنود دولة أجنبية موالية على الفرار أو العصيان	87
المادة 122:	عقوبة تحقير دولة أجنبية وفدح أو ذم رئيسها أو وزرائها أو ممثليها السياسيين	88
المادة 123:	المعاملة بالمثل	88
المادة 124:	عقوبة الدخول إلى مكان محظور بقصد الحصول على وثائق مكتومة	88
المادة 125:	عقوبة سرقة أو استحصال وثائق مكتومة	88
المادة 126:	عقوبة إفشاء الوثائق والمعلومات المكتومة دون سبب مشروع	89
المادة 127:	عقوبة عقد أو محاولة عقد صفقات تجارية مع أحد رعايا العدو أو سكان بلاد العدو	89
المادة 128:	عقوبة المساهمة في فرض أو الاكتماب لمصلحة دولة معادية	89
المادة 129:	عقوبة إخفاء أو اختلاس أموال دولة معادية أو رعاياها	89
المادة 130:	عقوبة العمل على إضعاف الشعور القومي وإيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية	90
المادة 131:	عقوبة إذاعة أنباء توهن نفسية الأمة	90
المادة 132:	عقوبة إذاعة أنباء كاذبة تنال من هيبة الدولة أو الملك أو ولي العهد في الخارج	90
المادة 133:	جرائم المتعهدين	91
المادة 134:	عقوبة الفش في تنفيذ التعهدات	91
الفصل الثاني:	في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي	91



- المادة 135: عقوبة الاعتداء على حياة الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء  
العرش أو حرите . . . . . 91
- المادة 136: عقوبة العمل على تغيير الدستور بطرق غير مشروعة. . . . . 92
- المادة 137: عقوبة إثارة عصيان مسلح . . . . . 92
- المادة 138: عقوبة الاعتداء بقصد منع السلطات من ممارسة وظائفها المستمدة من  
الدستور . . . . . 92
- المادة 139: عقوبة التآمر على ارتكاب جريمة على أمن الدولة الداخلي. . . . . 92
- المادة 140: عقوبة اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية. . . . . 92
- المادة 141: عقوبة تأليف فصائل مسلحة أو قيادة جند وتجهيزهم بالأسلحة دون رضا  
السلطة . . . . . 93
- المادة 142: عقوبة إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي. . . . . 93
- المادة 143: عقوبة ترؤس عصابات مسلحة. . . . . 93
- المادة 144: عقوبة الاشتراك في عصابات مسلحة ألفت لإثارة الفتنة. . . . . 93
- المادة 145: عقوبة صنع أو حيازة مواد متفجرة أو ملتهبة أو منتجات سامة أو محرقة  
بقصد ارتكاب جرائم فتنة . . . . . 94
- المادة 146: عقوبة التآمر على ارتكاب جرائم الفتنة. . . . . 94
- المادة 147: تعريف أعمال الإرهاب. . . . . 94
- المادة 148: عقوبات الجرائم الإرهابية. . . . . 94
- المادة 149: انشاء جمعيات بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو  
أوضاع المجتمع الأساسية . . . . . 95
- المادة 150: عقوبة إثارة النعرات أو الحز على النزاع بين الطوائف. . . . . 95
- المادة 151: عقوبة الانتماء إلى جمعية أنشئت للنيل من الوحدة الوطنية . . . . . 95
- المادة 152: عقوبة العمل على زعزعة الثقة في متانة نقد الدولة أو اسنادها بوقائع  
ملفقة أو مزاعم كاذبة. . . . . 96
- المادة 153: عقوبة حرض الجمهور على سحب الأموال من المصارف أو بيع أسناد الدولة . . 96
- الباب الثاني: في الجرائم الواقعة على السلامة العامة . . . . . 97
- الفصل الأول: في الأسلحة والذخائر . . . . . 97
- المادة 154: تعريف العصابات والتجمهرات والاجتماعات المسلحة . . . . . 97
- المادة 155: تعريف السلاح. . . . . 97

المادة 156:	عقوبة حمل السلاح والذخائر وحيارتها دون اجازة .....	98.
الفصل الثاني:	في جمعيات الأشرار والجمعيات غير المشروعة .....	99.
المادة 157:	عقوبة انشاء جمعية بقصد ارتكاب الجنايات .....	99.
المادة 158:	عقوبة العصابات المسلحة التي تقوم بأعمال السلب والتعدي واللصوصية ..	100.
المادة 159:	الجمعيات غير المشروعة .....	100.
المادة 160:	عقوبة الانتساب للجمعيات غير المشروعة .....	101.
المادة 161:	عقوبة التشجيع كتابة أو خطابة على الأفعال غير المشروعة .....	101.
المادة 162:	عقوبة دفع أو جمع التبرعات والاشتراكات للجمعيات غير المشروعة ..	101.
المادة 163:	عقوبة الترويج للجمعية غير المشروعة .....	101.
<b>الفصل الثالث: في التجمهر غير المشروع وغير ذلك من الجرائم المخلة</b>		
<b>بالأمن العام .....</b>		
المادة 164:	التجمهر غير المشروع والشغب .....	102.
المادة 165:	عقوبة الإشتراك في تجمهر غير مشروع أو في الشغب .....	102.
المادة 166:	اعفاء من يمتثلون لأوامر الضابطة العدلية من العقوبة .....	102.
المادة 167:	استخدام القوة للقبض على المتجمهرين .....	103.
المادة 168:	عقوبة عدم تفرق المتجمهرين بالقوة .....	103.
<b>الباب الثالث: في الجرائم التي تقع على الإدارة العامة .....</b>		
المادة 169:	تعريف الموظف لأغراض الباب .....	104.
<b>الفصل الأول: في الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة .....</b>		
المادة 170:	قبول الرشوة .....	104.
المادة 171:	طلب الرشوة .....	104.
المادة 172:	عقوبة الراشي والإعفاء منها .....	105.
المادة 173:	عرض الرشوة .....	105.
المادة 174:	عقوبة الاختلاس .....	106.
المادة 175:	عقوبة استثمار الوظيفة .....	107.
المادة 176:	عقوبة الحصول على منفعة شخصية والاتجار غير المشروع .....	107.
المادة 177:	حالات معينة لتخفيض عقوبات .....	108.
المادة 178:	توقيف أو حبس أشخاص بشكل غير قانوني .....	108.
المادة 179:	قبول أشخاص في السجون والمعاهد التأديبية والإصلاحيات بشكل غير	

109	قانوني
المادة 180:	رفض أو تأخير احضار الموقوفين أو السجناء أمام المحكمة أو القاضي المختص
109	المادة 181: دخول المساكن وتحري الأماكن بشكل غير قانوني
109	المادة 182: اعاقبة تنفيذ أحكام القوانين أو القرارات القضائية أو جباية الرسوم والضرائب
110	المادة 183: عقوبة التهاون في القيام بواجبات الوظيفة
110	المادة 184: الامتناع عن تلبية طلبات السلطة الادارية أو القضائية
111	الفصل الثاني: في الجرائم الواقعة على السلطة العامة
111	المادة 185: مقاومة الموظفين
111	المادة 186: عقوبة المقاومة التي توقف عملاً مشروعاً يقوم به الموظف
112	المادة 187: أعمال الشدة
113	المادة 188: الذم والقدح
113	المادة 189: صور الذم والقدح المعاقب عليها
114	المادة 190: التحقير
114	المادة 191: عقوبة الذم
114	المادة 192: اثبات صحة الذم
115	المادة 193: عقوبة القدح
115	المادة 194: اثبات صحة القدح
115	المادة 195: المس بكرامة الملك أو الملكة
115	المادة 196: عقوبة التحقير
116	المادة 197: عقوبة تحقير العلم أو الشعار الوطني أو علم الجامعة العربية
116	المادة 198: حالات مشروعية نشر مواد ذم وقدح
117	المادة 199: سلامة النية في الذم والقدح
117	المادة 200: تمزيق الإعلانات الرسمية
118	المادة 201: انتحال الصفات
118	المادة 202: انتحال الوظائف
118	المادة 203: فض الأختام
119	المادة 204: أخذ أو نزع أو إتلاف محفوظات

119	المادة 205: إتلاف أصول صكوك السلطة العامة .....
120	الباب الرابع: في الجرائم المخلة بالإدارة القضائية.....
120	الفصل الأول: في الجرائم المخلة بسير العدالة.....
120	المادة 206: عقوبة كتم الجنايات والجنح.....
120	المادة 207: عقوبة كتم الجنايات والجنح من قبل الموظفين .....
121	المادة 208: انتزاع الاقرار والمعلومات .....
121	المادة 209: اختلاق الجرائم .....
122	المادة 210: الافتراء.....
122	المادة 211: الرجوع عن الإخبار أو الافتراء.....
122	المادة 212: الهوية الكاذبة .....
123	المادة 213: انتحال اسم الغير .....
123	المادة 214: شهادة الزور .....
124	المادة 215: الرجوع عن شهادة الزور .....
124	المادة 216: الإعفاء من عقوبة شهادة الزور .....
124	المادة 217: التحريض لأداء شهادة الزور .....
124	المادة 218: تقرير الخبراء الكاذب .....
125	المادة 219: الترجمة الكاذبة .....
125	المادة 220: حالات اعفاء الخبراء والمترجمين الكاذبين من العقوبة .....
125	المادة 221: اليمين الكاذبة.....
126	المادة 222: عرقلة سير العدالة .....
126	المادة 223: محاولة التأثير في نتيجة الإجراءات القضائية .....
126	المادة 224: نشر أخبار من شأنها التأثير على القضاة أو الشهود .....
126	المادة 225: المحظور نشره.....
127	المادة 226: فتح اكتتابات أو الإعلان عنها .....
127	الفصل الثاني: فيما يعترض نفاذ القرارات القضائية.....
127	المادة 227: الجرائم التي تمس قوة القرارات القضائية .....
128	المادة 228: فرار السجناء .....
128	المادة 229: تسهيل فرار السجناء.....
128	المادة 230: تسهيل فرار السجناء من قبل الحراس .....

129	المادة 231: تسهيل فرار السجناء بإمدادهم بأسلحة
129	المادة 232: تخفيض العقوبة
130	الفصل الثالث: في استيفاء الحق بالذات
130	المادة 233: استيفاء الحق بالذات
130	المادة 234: استيفاء الحق بالذات باستخدام العنف
130	المادة 235: وقف الملاحقة على شكوى المتضرر
131	الباب الخامس: في الجرائم المخلة بالثقة العامة
	الفصل الأول: في تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكوت والطوابع
131	المادة 236: تقليد ختم الدولة أو إمضاء الملك أو استخدامها دون حق
131	المادة 237: تقليد العلامات الرسمية أو استعمالها استعمالاً غير مشروع
131	المادة 238: الاعفاء من العقاب
131	المادة 239: تعريف البنكوت
132	المادة 240: عقوبة تزوير بنكوت وحياسة وإدخال بنكوت مزور
132	المادة 241: تقليد ورقة بنكوت
132	المادة 242: الجرائم المتعلقة بالبنكوت
133	المادة 243: اصدار أوراق البنكوت دون تفويض
133	المادة 244: مصادرة وإتلاف أوراق البنكوت المزورة
134	المادة 245: تفسير اصطلاحات
134	المادة 246: صنع مسكوكات زائفة
134	المادة 247: جرائم المسكوكات وعقوباتها
135	المادة 248: انقاص وزن المسكوكات
135	المادة 249: تداول المسكوكات النادرة
136	المادة 250: إحراز وتداول المسكوكات المزورة
136	المادة 251: تكرار إحراز وتداول المسكوكات المزورة
136	المادة 252: تزوير مسكوكات غير الذهبية والفضية
137	المادة 253: تداول وإحراز مسكوكات معدنية غير الذهبية والفضية
137	المادة 254: التعامل بحسن نية بالمسكوكات وأوراق البنكوت الزائفة أو المقلدة
137	المادة 255: رفض قبول المسكوكات وأوراق النقد القانونية بقيمتها الإسمية

المادة 256:	تزوير الطوابع أو الدمغة	137
المادة 257:	صنع أدوات تزوير الدمغات والطوابع والأوراق الرسمية	138
المادة 258:	استعمال الطوابع المزورة أو المقلدة أو المستعملة	138
المادة 259:	الإعفاء من العقوبة	138
المادة 260:	تعريف التزوير	139
المادة 261:	عقوبة مستعمل المزور	139
المادة 262:	التزوير المادي	140
المادة 263:	أحداث تشويش في موضوع أو ظروف سند	140
المادة 264:	الموظفون العامون	141
المادة 265:	التزوير في الأوراق الرسمية	141
المادة 266:	إعطاء مصدقات كاذبة	141
المادة 267:	اعتبار أوراق التبليغ مصدقات	142
المادة 268:	إساءة استعمال شهادة حسن الاخلاق	142
المادة 269:	انتحال الهوية	143
المادة 270:	عقوبة المعرفين بالهوية الكاذبة أمام السلطات العامة	143
المادة 271:	التزوير في أوراق خاصة	143
المادة 272:	التزوير في الشيكات	143
الباب السادس:	في الجرائم التي تمس الدين والأسرة	144
المادة 273:	إطالة اللسان على أرباب الشرائع من الأنبياء	144
المادة 274:	الافطار العلني في رمضان	144
المادة 275:	تدنيس أماكن العبادة والمؤسسات	144
المادة 276:	التشويش على الشعائر الدينية	144
المادة 277:	الاعتداء على أماكن دفن الموتى	145
المادة 278:	إهانة الشعور الديني	145
المادة 279:	جرائم متعلقة بالزواج	145
المادة 280:	تكرار الزواج	145
المادة 280:	تكرار الزواج	146

146	المادة 281: عدم تسجيل الطلاق .....
146	المادة 282: عقوبة الزانية وشريكها .....
147	المادة 283: عقوبة الزوج الزاني .....
147	المادة 284: توقف ملاحقة فعل الزنا على شكوى .....
147	المادة 285: عقوبة السفاح .....
148	المادة 286: توقف ملاحقة السفاح على شكوى .....
148	المادة 287: خطف الأولاد أو تبديلهم .....
148	المادة 288: ايداع أولاد مأوى اللقطاء وكتّم هويتهم .....
148	المادة 289: ترك أولاد دون سن السنتين دون سبب مشروع .....
148	المادة 290: عدم المحافظة على الأولاد والعناية بهم .....
149	المادة 291: التعدي على حراسة القاصر .....
150	الباب السابع: في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة .....
150	الفصل الأول: في الاعتداء على العرض .....
150	المادة 292: عقوبة الاغتصاب .....
151	المادة 293: اغتصاب أنثى لا تستطيع المقاومة .....
151	المادة 294: موافقة أنثى دون سن الخامسة عشرة أو الثانية عشرة .....
152	المادة 295: موافقة أنثى بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة .....
153	المادة 296: هتك العرض بالعنف أو التهديد .....
154	المادة 297: هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة .....
154	المادة 298: هتك العرض بدون عنف .....
155	المادة 299: هتك عرض من أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره .....
155	المادة 300: ظرف مشدد .....
155	المادة 301: ظروف مشددة .....
156	المادة 302: الخطف بالحيلة والإكراه .....
157	المادة 303: ارجاع المخطوف وإعادة حريته .....
157	المادة 304: الاغواء .....
158	المادة 305: المداعبة المنافية للحياء .....
158	المادة 306: عرض الأعمال أو توجيه الكلام المناهي للحياء .....
158	المادة 307: دخول الأماكن الخاصة بالنساء .....

المادة 308:	ايقاف الملاحقة واستعادة الحق في الملاحقة .....	159
الفصل الثاني: في الحض على الضجور والتعرض للأخلاق والآداب العامة.		160
المادة 309:	تعريف بيت البغاء .....	160
المادة 310:	الحض على الفجور .....	160
المادة 311:	القيادة إلى الفجور بالإكراه أو الخداع .....	161
المادة 312:	عقوبة ملكية أو إدارة أو اعداد بيت البغاء .....	161
المادة 313:	عقوبة مالك أو مستأجر منزل مهيباً للبغاء .....	161
المادة 314:	عقوبة السماح للأولاد بين سن السادسة والسادسة عشرة بالإقامة في بيت البغاء .....	162
المادة 315:	الاعالة في المعيشة على كسب البغي .....	162
المادة 316:	المساعدة أو الارغام على مزاوله البغاء .....	162
المادة 317:	ارغام امرأة على البغي .....	162
المادة 318:	الارغام على الاستمرار في البغي .....	163
المادة 319:	التعرض للآداب والأخلاق العامة .....	163
المادة 320:	الأفعال المنافية للحياء .....	164
الفصل الثالث: في الإجهاض .....		164
المادة 321:	عقوبة اجهاض النفس .....	164
المادة 322:	عقوبة اجهاض امرأة برضاها .....	164
المادة 323:	عقوبة اجهاض امرأة دون رضاها .....	164
المادة 324:	الاجهاض محافظةً على الشرف .....	165
المادة 325:	ظرف مشدد للاجهاض .....	165
الباب الثامن: في الجنائيات والجنح التي تقع على الإنسان .....		166
الفصل الأول: القتل قصداً، والقتل مع سبق الاصرار .....		166
المادة 326:	القتل القصد .....	166
المادة 327:	الظروف المشددة للقتل القصد .....	167
المادة 328:	الاعدام .....	167
المادة 329:	تعريف الاصرار السابق .....	169
المادة 330:	القتل غير المقصود .....	169
المادة 331:	قتل الأم وليدها قصداً .....	169



المادة 332:	قتل الأم وليدها من السفاح قصداً	170
المادة 333:	الايذاء المقصود الناجم عنه تعطيل أكثر من (20) يوم	170
المادة 334:	الايذاء المقصود الناجم عنه تعطيل أقل من (20) يوم	170
المادة 335:	الايذاء المقصود المؤدي إلى البتر أو التعطيل أو التشويه	171
المادة 336:	الايذاء المقصود المؤدي إلى الاجهاض	172
المادة 337:	الظروف المشددة	172
المادة 338:	المشاجرة	173
المادة 339:	الانتحار	173
المادة 340:	العذر في القتل	174
المادة 341:	أفعال الدفاع المشروع	174
المادة 342:	الدفاع المشروع عن البيوت والسكان	175
المادة 343:	القتل غير المقصود	176
المادة 344:	الايذاء غير المقصود	176
المادة 345:	عقوبة القتل والايذاء الناجمين عن تعدد الاسباب	177
<b>الفصل الثاني: في الجرائم الواقعة على الحرية والشرف</b>		
المادة 346:	عقوبة حرمان الحرية	177
المادة 347:	عقوبة خرق حرمة المنازل	178
المادة 348:	التسلل الى أماكن تخص الغير	178
المادة 349:	التهديد بالسلاح	178
المادة 350:	التوعد بجناية بإجراء عمل أو امتناع عن عمل	179
المادة 351:	التوعد بجناية مشافهة	179
المادة 352:	التهديد بجناية عقوبتها أقل من العقوبات الواردة في المادة (350)	179
المادة 353:	التهديد بجنحة المتضمن أمراً	179
المادة 354:	التهديد بإنزال ضرر غير محقق	179
المادة 355:	افشاء الأسرار	180
المادة 356:	اساءة استعمال الوظيفة من موظف في مصلحة البرق والبريد ومصلحة الهاتف	180
المادة 357:	اتلاف أو فض رسائل الآخرين	180
المادة 358:	عقوبة الذم	181
المادة 359:	عقوبة القدح	181

181	المادة 360: عقوبة التحقير .....
181	المادة 361: إلقاء نجاسة على شخص .....
181	المادة 362: إثبات صحة الفعل موضوع الذم أو القدح أو إثبات اشتهاره .....
182	المادة 363: تخفيض العقوبة .....
182	المادة 364: المدعي الشخصي في دعاوى الذم والقده والتحقير .....
182	المادة 365: تضمين الأضرار المادية والأضرار المعنوية في الدعوى .....
183	المادة 366: إقامة الورثة للدعوى .....
183	المادة 367: حالات رد دعوى التضمينات .....
184	الباب التاسع: في الجنايات التي تشكل خطراً شاملاً .....
184	الفصل الأول: في الحريق .....
184	المادة 368: حرق الأبنية ومركبات القطارات والسفن والطائرات .....
184	المادة 369: حرق الغابات والمزروعات .....
185	المادة 370: حرق الأبنية غير المسكونة أو المزروعات المتروكة .....
185	المادة 371: الحرق بقصد الإضرار .....
185	المادة 372: وفاة إنسان نتيجة الحريق .....
186	المادة 373: استخدام المواد المتفجرة .....
186	المادة 374: التسبب بحرق مال الغير عن إهمال أو قلة احتراز .....
186	المادة 375: نزع أو إتلاف آلات إطفاء الحرائق .....
	<b>الفصل الثاني: في الاعتداء على الطرق العامة والمواصلات والأعمال</b>
187	الصناعية .....
187	المادة 376: تخريب الطرق والشوارع والمنشآت العامة قصداً .....
187	المادة 377: تخريب الخطوط الحديدية بقصد أحداث التصادم بين القطارات .....
187	المادة 378: تخريب آلات الإشارة بقصد اغراق السفن أو المركبات الهوائية .....
188	المادة 379: قطع سير المخابرات البرقية أو الهاتفية أو اذاعات الراديو .....
	المادة 380: إتلاف أو منع إصلاح خطوط الهاتف أو البرق أو أجهزة الإذاعة أثناء
188	الفتنة أو العصيان .....
188	المادة 381: الظرف المشدد .....
188	المادة 382: التسبب خطأ في التخريب والتهديم .....
189	المادة 383: اغفال وضع آلات أو اشارات لمنع طوارئ العمل .....

المادة 384:	تعطيل اشارات الأعمال الصناعية عن إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة .	189
المادة 385:	نزع اشارات الأعمال الصناعية قصداً	189
189	الفصل الثالث: الغش	189
المادة 386:	الغش في مواد مختصة بغذاء الإنسان أو الحيوان وعرضها للبيع	189
المادة 387:	المنتجات المغشوشة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان	190
المادة 388:	حيازة طعام أو شراب مضر بالصحة	190
191	الباب العاشر: في جرائم التسلول والسكر والمقامرة	191
191	الفصل الأول: في المتسولين	191
المادة 389:	عقوبة التسلول	191
192	الفصل الثاني: في تعاطي المسكرات والمخدرات	192
المادة 390:	التواجد في حالة سكر وإحداث شغب في مكان عام	192
المادة 391:	تقديم مسكر لسكران أو لمن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره	192
المادة 392:	تقديم المسكر من قبل صاحب الحانة أو أحد مستخدميها	192
192	الفصل الثالث: في المقامرة	192
المادة 393:	فتح وإدارة أماكن للمقامرة غير المشروعة	192
المادة 394:	إدارة محل عمومي للمقامرة	193
المادة 395:	التواجد في محل عمومي للمقامرة	193
المادة 396:	ضبط ومصادرة آلات المقامرة غير المشروعة	193
المادة 397:	البيانصيب	194
المادة 398:	إدارة أماكن للمقامرة غير المشروعة والبيانصيب	194
195	الباب الحادي عشر: الجرائم التي تقع على الأموال	195
195	الفصل الأول: في أخذ مال الغير	195
المادة 399:	تعريف السرقة	195
المادة 400:	الظروف المشددة لجريمة السرقة	196
المادة 401:	ظروف أخرى لجريمة السرقة	197
المادة 402:	السلب في الطريق العام	197
المادة 403:	السلب بإستخدام العنف	198
المادة 404:	السرقة بالخلع والكسر	198

200	المادة 405: السرقة في حالات العصيان والحرب والنواب
200	المادة 406: عقوبة أحوال معينة للسرقة
201	المادة 407: السرقة بالأخذ أو النشل
202	المادة 408: سرقة الخيل والدواب والمواشي
202	المادة 409: سرقة الآلات الزراعية والأشياء المعدة للبيع
202	المادة 410: سرقة المحصولات
203	المادة 411: محاولة السرقة
203	المادة 412: شراء المال المسروق أو بيعه
203	المادة 413: الإغفاء من جريمة إخفاء الأشياء المسروقة
204	المادة 414: اغتصاب تواقيع لاستعمالها في صكوك ذات قيمة
204	المادة 415: التهويل
205	المادة 416: استعمال أشياء الغير بدون حق
205	الفصل الثاني: في الاحتيال وسائر ضروب الغش
205	المادة 417: الاحتيال
207	المادة 418: الاحتيال على ناقص أو عديم الأهلية
207	المادة 419: الاحتيال على الدائنين
207	المادة 420: إخفاء أو تزوير مستندات ملكية
208	المادة 421: إصدار شيك دون رصيد
210	الفصل الثالث: في إساءة الائتمان والاختلاس
210	المادة 422: إساءة الائتمان
211	المادة 423: إساءة الائتمان من قبل أشخاص عديدين
212	المادة 424: التصرف أو كتم منقول انتقلت حيازته بهفوة
212	المادة 425: الإغفاء من العقوبة وتكرار الجريمة
213	المادة 426: جنح لا تلاحق إلا بناءً على شكوى
213	المادة 427: تخفيض عقوبات
214	الفصل الرابع: الغش في المعاملات
214	المادة 428: استعمال المعايير والمكاييل غير القانونية أو المغشوشة
214	المادة 429: اقتناء معايير أو مكاييل غير قانونية
214	المادة 430: الغش في كمية البضاعة باستعمال معايير غير قانونية

214	المادة 431: الغش في السبب الدافع للصفقة .....
215	المادة 432: مصادرة المعايير والمكاييل وعدد الوزن المغشوشة .....
215	المادة 433: عقوبة الغش في نوع البضاعة .....
215	المادة 434: عرقلة حرية البيوع بالمزايدة .....
215	المادة 435: رفع أو تخفيض البضائع أو الأسهم بالغش .....
216	المادة 436: رفع أو تخفيض أسعار المواد الغذائية .....
216	المادة 437: الشروع في الغش في المعاملات .....
216	الفصل الخامس: في الإفلاس والغش اضراراً بالدائن
216	المادة 438: الإفلاس الاحتياالي .....
217	المادة 439: افلاس الشركات التجارية .....
217	المادة 440: الإفلاس التقصيري .....
217	المادة 441: الغش اضراراً بالدائنين .....
218	المادة 442: الإضرار بالدائنين بإسم شركة أو حسابها .....
218	الفصل السادس: الأضرار التي تلحق بأمالك الدولة والأفراد .....
218	المادة 443: الهدم والتخريب للمال العام .....
218	المادة 444: هدم بناء الغير .....
219	المادة 445: الحاق الضرر بمال الغير .....
219	المادة 446: نزع التخوم والحدود .....
219	المادة 447: نزع التخوم تسهيلاً لغصب أرض أو بالتهديد أو بالعنف .....
220	المادة 448: اغتصاب العقارات .....
220	المادة 449: التعدي على المزروعات بالقطع أو الإتلاف .....
221	المادة 450: التعدي على المزروعات بإطلاق الحيوانات .....
221	المادة 451: تقليم المطاعيم أو الأشجار أو الفضائل .....
221	المادة 452: قتل حيوانات الغير قصداً .....
222	المادة 453: إتلاف الأدوات الزراعية قصداً .....
222	المادة 454: العصابات المسلحة .....
223	الفصل السابع: في الجرائم المتعلقة بنظام المياه .....
223	المادة 455: التأثير على كمية المياه العمومية وجريانها .....
223	المادة 456: هدم أو تخريب انشاءات الانتفاع بالمياه العمومية .....

224	المادة 457: تلويث المياه العمومية
224	المادة 458: تلويث مياه الشرب
225	الباب الثاني عشر: في المخالفات
225	الفصل الأول: في حماية الطرق والمحلات العامة وأماكن الناس
225	المادة 459: تخريب الطرق العامة
225	المادة 460: ازحام الطرق
226	المادة 461: اطلاق الحيوانات والعبارات النارية في الأماكن المأهولة
226	المادة 462: إهمال مسك الدفاتر في الفنادق والحانات وغرف الأيجار
226	المادة 463: إهمال تنظيف المحلات
227	المادة 464: إهمال الاعتناء بالمواقد والمداخن والمعامل
227	المادة 465: دخول أراضي الغير المسيجة
227	الفصل الثاني: في المخالفات ضد الآداب والراحة العامة والثقة العامة
227	المادة 466: الظهور بوضع مفاير للحشمة
227	المادة 467: سلب راحة الأهلين
228	المادة 468: النيل من كرامة واعتبار الأردنيين
228	المادة 469: مخالفة التسعيرة
228	المادة 470: رفض قبول النقد الأردني بقيمته
228	المادة 471: تعاطي التجسيم بقصد الربح
229	الفصل الثالث: في إساءة معاملة الحيوانات
229	المادة 472: إساءة معاملة الحيوانات الأليفة والداجنة
229	الفصل الرابع: في مخالفة التدابير الصادرة من السلطة
229	المادة 473: الامتناع عن تنفيذ القرارات القضائية وعن الإغاثة
230	المادة 474: عقوبة الامتناع عن تقديم المساعدة أو الإغاثة في أحوال معينة
230	المادة 475: الإلغاءات
231	المادة 476: التنفيذ

## مقدمة

تعمل العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية ومنذ ما يزيد على ١٥ عاماً على إعداد مسودة لقانون عقوبات فلسطيني جديد، يوحد القوانين المعمول بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حالياً يتم تطبيق قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته على الضفة الغربية، وقانون العقوبات الانتدابي لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته على قطاع غزة. ولما كان صدور مثل هذا القانون من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني في ظل الواقع السياسي الحالي هو بعيد المنال حالياً، ولما كان قانون العقوبات له أهمية خاصة كونه يعالج الأحكام العامة في نظام الجريمة والعقاب، وينظم الجرائم المختلفة والعقوبات المفروضة عليها، وبالمجمل يشكل مع قانون الإجراءات الجزائية أبرز معالم نظام العدالة الجنائية الفلسطيني.

ولما كان جزءاً من رسالة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت العمل على تقديم المعلومات القانونية بطريقة ميسرة وشاملة، يأتي هذا الكتاب كمرحلة جديدة في منهجية عمل وحدة المقتفي (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين) باتجاه نشر نسخة ورقية متطورة من قانون العقوبات ووضعها في متناول المشتغلين في النظام القضائي من محامين وقضاة وأعضاء نيابة عامة، وكذلك طلبة كليات الحقوق والباحثين القانونيين والناشطين في مجال سيادة القانون.

وكعمل ريادي في فلسطين نقدم للجميع مواد هذا القانون في نسخة ورقية تخرج عن الأسلوب التقليدي للنشر، والمتمثل في نشر مواد القانون، كما هي، والتعديلات التي طرأت عليها. إذ يتضمن هذا الكتاب النسخة النهائية المدمجة من قانون العقوبات، ومعنى ذلك أن المواد المعدلة من هذا القانون وضعت في صورتها النهائية بعد التعديل، مع الإشارة إلى التشريع الذي عدل هذه المادة، وذلك بشكل يسهل على أي شخص يحاول الحصول على نسخة نهائية من هذا القانون.

ويشتمل هذا الكتاب أيضاً على أهم التطبيقات القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية، والمحاكم الفلسطينية (محكمتي النقض والاستئناف) التي استندت فيها إلى مواد قانون العقوبات، مع الإشارة إلى أن الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية جرى الحصول عليها من مجلة نقابة المحامين الأردنيين، والمجلة القضائية الصادرة عن المعهد القضائي الأردني، وتم توثيق كل تطبيق

قضائي من خلال ذكر رقم الحكم الذي تضمن هذا التطبيق، وتاريخ صدوره، وكذلك رقم الصفحة وعدد المجلة المنشور فيها الحكم. أما بالنسبة للأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، فقد تم الاستعانة بأحكام صادرة عن محكمة الاستئناف ومحكمة النقض، بعد دراستها واستخلاص أهم المبادئ القضائية منها، وربطها بنصوص مواد قانون العقوبات ذات العلاقة، مع الإشارة إلى أنه تم توثيق كل حكم من هذه الأحكام بذكر رقم الحكم وسنته، والمحكمة التي أصدرته، وتاريخ صدوره.

وإضافةً إلى التطبيقات القضائية، يشمل هذا الكتاب أيضاً العديد من الآراء الفقهية حول بعض الموضوعات التي تناولها القانون، فمثلاً تمت الاستعانة بالآراء الفقهية المعتبرة حول تعريف المصطلحات الواردة في القانون، وكأمثلة على ذلك مصطلح «التسلق»، و«المفتاح المصطنع». كما تم إيراد تفسيرات فقهية منتقاة لبعض المواد من كتب فقهية، مثل كتاب شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني للدكتور كامل السعيد، وكتاب الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني لكل من الدكتور محمد صبحي نجم، والدكتور عبد الرحمن توفيق. كذلك تمت الاستعانة ببعض التعليقات على الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية والمتوفرة على المقتضى، وقد تمت الإشارة لكل ذلك حيث ورد.

تجدر الإشارة إلى أنه تم التعااطي مع الأوامر العسكرية التي صدرت بعد العام 1967، وعدلت في بعض نصوص قانون العقوبات، بطريقة مغايرة، نظراً لوجود خلاف حول مدى صحة العمل بها، فكما هو معلوم أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أصدر القرار رقم (1) لسنة 1994، بشأن استمرارية العمل بالتشريعات التي كانت سارية قبل تاريخ 5/6/1967، مما يمكن أن يفهم منه أن التشريعات التي صدرت ما بين التاريخ المذكور وهذا القرار (تشريعات الاحتلال الإسرائيلي) هي تشريعات لاغية. ودون الخوض في الجدل الذي ثار حول حول مدى صحة استمرار المحاكم الوطنية الفلسطينية بتطبيق جزء من الأوامر العسكرية، والمثال على ذلك الأمر رقم (890) المعدل للمادة (421) من قانون العقوبات الأردني الحالي. لذلك وانطلاقاً من عدم وجود اجماع قانوني وقضائي على مدى صحة استمرارية العمل بالأوامر العسكرية بشكل مطلق، فقد ارتأينا تضمين الكتاب النص الأصلي لقانون العقوبات، كما ورد في الجريدة



الرسمية الأردنية، مدمجاً فيه كافة التعديلات التي جاءت بها تشريعات أردنية أو فلسطينية، أما الأوامر العسكرية، فقد جرى الإشارة في هامش المواد التي عدلت بموجب أمر عسكري، إلى رقم هذا الأمر، وتاريخ صدوره، والنص المعدل الذي جاء به، مع ايراد بعض التطبيقات القضائية على هذا الأمر إذا توفرت. وأخيراً، إن كافة النصوص الواردة في هذا الكتاب بالإضافة إلى الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، والتي جرى الاستعانة بها فيه، يمكن الحصول على نسخة إلكترونية منها من خلال الدخول على منظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتفي»، إذ يمكن لأي شخص الإشتراك في هذه القاعدة والحصول على أي من التشريعات أو الأحكام القضائية أو المعلومات المتعلقة بها من خلال قواعد بيانات متخصصة ومتطورة لهذه الغايات.

## إلهاماً (النسابة)

بمقتضى المادة (31) من الدستور  
وبناءً على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب  
تصادق - بالنسابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتأمراً بإصداره  
وإضافته إلى قوانين الدولة:

### قانون العقوبات قانون رقم (16) لسنة 1960

#### المادة 1

##### التسمية والنفذ

يسمى هذا القانون (قانون العقوبات لسنة 1960) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.

#### المادة 2

##### التعريف

يكون للمبارات والألفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها  
أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:  
تعني لفظة (المملكة) المملكة الأردنية الهاشمية.

وتشمل عبارة (الإجراءات القضائية) كافة الإجراءات التي تتخذ أمام أية  
محكمة أو قاضي تحقيق أو مجلس قضائي أو لجنة تحقيق أو شخص يجوز أداء  
الشهادة أمامها أو أمامه بعد حلف اليمين سواء قامت هذه المحكمة أو المجلس  
القضائي أو اللجنة أو ذلك الشخص بسماع الشهادة بعد اليمين أو بدون اليمين.

وتعني عبارة (بيت السكن) المحل المخصص للسكنى أو أي قسم من بناية اتخذه  
المالك أو الساكن إذ ذاك مسكناً له ولعائلته وضيوفه وخدمته أو لأي منهم وإن  
لم يكن مسكوناً بالفعل وقت ارتكاب الجريمة، وتشمل أيضاً توابعه وملحقاته  
المتصلة التي يضمها معه سور واحد.

وتشمل عبارة (الطريق العام) كل طريق يباح للجمهور المرور به في كل وقت وبغير قيد فيدخل في هذا التعريف الجسور وكافة الطرق التي تصل المدن أو البلاد بعضها ببعض ولا يدخل فيه الأسواق والميادين والساحات والشوارع الكائنة داخل المدن أو البلدان أو القرى والأنهار.

وتشمل عبارة (مكان عام أو محل عام) كل طريق عام وكل مكان أو ممر يباح للجمهور المرور به أو الدخول إليه في كل وقت وبغير قيد أو كان مقيداً بدفع مبلغ من النقود وكل بناء أو مكان يستعمل إذ ذاك لأي اجتماع أو حفل عمومي أو ديني أو كساحة مكشوفة.

ويقصد بلفظتي (الليل) أو (ليلاً) الفترة التي تقع بين غروب الشمس وشروقها. ويراد بلفظة (الجرح) كل شرط أو قطع يشرط أو يشق غشاء من أغشية الجسم الخارجية.

وإيفاءً للغرض من هذا التفسير، يعتبر الغشاء خارجياً إذا كان في الإمكان لمسه بدون شطر أي غشاء آخر أو شقه.

# الكتاب الأول

الأحكام العامة

## الكتاب الأول الأحكام العامة

### الباب الأول في القانون الجزائري

#### الفصل الأول الأحكام الجزائية من حيث الزمان

##### المادة 3

##### عدم رجعية القانون<sup>1</sup>

لا يقضى بأية عقوبة لم ينص القانون عليها حين إقرار الجرمية، وتعتبر الجريمة تامة إذا تمت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة.

##### المادة 4

##### تعديل شروط التجريم والمواعيد والمهل

1. كل قانون يعدل شروط التجريم تعديلاً في مصلحة المشتكى عليه يسري حكمه على الأفعال المقترفة قبل نفاذه، ما لم يكن قد صدر بشأن تلك الأفعال حكم مبرم.
2. كل قانون يعدل حق الملاحقة يطبق على الجرائم السابقة له إذا كان أكثر مراعاة للمدعى عليه<sup>2</sup>.
3. إذا عين القانون الجديد مهلة لممارسة حق الملاحقة فلا تجري هذه المهلة إلا من يوم نفاذ القانون. وإذا عدل القانون مهلة موضوعة من قبل فهي تجري وفاقاً

##### 1 تطبيقات قضائية:

من المبادئ الجزائية المقررة، مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية الموضوعية، بحيث لا تسري على ما وقع قبلها من أفعال، وذلك كنتيجة حتمية لقاعدة قانونية الجرمية والجزاء، إلا إذا كانت أحكام النصوص اللاحقة أصح للمتهم من النصوص القديمة السابقة، التي تم إقرار الفعل في ظلها، وهذا ما ذهب إليه المشرع في المواد (3 و4 و6) من قانون العقوبات. وحيث من المقرر أن القانون يكون أصح إذا قضى بتخفيف العقوبة، أو قرر وجهاً من وجوه التبرير أو الإباحة أو مانعاً من موانع العقاب أو عذراً محلاً أو أي سبب آخر من أسباب الإعفاء من العقوبة المقررة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2000/966 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/12/24، المنشور على الصفحة 270 من عدد المجلة القضائية رقم 12 بتاريخ 2000/1/1.

2 أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1967/44 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1012 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1967/1/1.

للقانون القديم على أن لا يتجاوز مداها المدة التي عينها القانون الجديد محسوبة من يوم نفاذه.

4. إذا عدل قانون ميعاد التقادم على جرم أو عقوبة سرى هذا الميعاد وفاقاً للقانون القديم. على أن لا يتجاوز مداه الميعاد الذي عينه القانون الجديد محسوباً من يوم نفاذه.

### المادة 5

صدور قانون جديد يلغي عقوبة أو يفرض عقوبة أخف<sup>3</sup> كل قانون جديد يلغي عقوبة أو يفرض عقوبة أخف يجب أن يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه وإذا صدر قانون جديد بعد حكم مبرم يجعل الفعل الذي حكم على فاعله من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية.

### المادة 6

عدم تطبيق العقوبات الأشد على الجرائم السابقة<sup>4</sup> كل قانون يفرض عقوبات أشد لا يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه.

3 «الأصل أنه إذا صدر قانون جديد أصلح للمتهم، فإن مناهط استيفادته منه أن لا يكون قد صدر في القضية حكم مبرم، فإن صدر حكم مبرم، فيلاحظ أن المشرع ورغبة منه في عدم المساس بالمراكز والأوضاع القانونية المستقرة، لم يجعل لهذا القانون أثراً على المحكوم عليه بحكم مبرم إلا في حالة واحدة، وهي حالة ما إذا جعل القانون الجديد الفعل المحكوم عليه من أجله غير معاقب عليه، ويعني مدلول عدم المعاقبة على الفعل أن يكون القانون الجديد قد حذف نص التجريم، أو أضاف تبرير أو مانع مسؤولية، ولا يدخل العذر المحل في مفهوم عدم المعاقبة على الفعل، لأن قيام العذر المحل يبقى الفعل معاقباً عليه، وكل ما في الأمر أن الفاعل لا يعاقب لاعتبارات تتعلق بسياسة العقاب». أنظر: كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، دن، عمان، 1998، ص 93-92

### 4 تطبيقات قضائية:

نصت المادة السادسة من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، على أن كل قانون يفرض عقوبة أشد لا يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه، ولذلك، وحيث ثبت أن الجرم في هذه القضية قد وقع قبل نفاذ قانون العقوبات لسنة 1960، وحيث أن المادة 99 منه التي حددت المحكمة العقوبة بموجبها تفرض عقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون القديم، فقد كان عليها أن تطبق أحكام القانون القديم. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1960/47 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 215 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1960/1/1.

## الفصل الثاني الأحكام الجزائية من حيث المكان

### (1) الصلاحية الإقليمية

#### المادة 7

#### الصلاحية الإقليمية

1. تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب داخل المملكة جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.
  2. تعد الجريمة مرتكبة في المملكة، إذا تم على أرض هذه المملكة أحد العناصر التي تؤلف الجريمة أو أي فعل من أفعال جريمة غير متجزئة أو فعل اشترك أصلي أو فرعي:
- أ- تشمل أراضي المملكة طبقة الهواء التي تغطيها، والبحر الإقليمي إلى مسافة خمسة كيلومترات من الشاطئ والمدى الجوي الذي يغطي البحر الإقليمي والسفن والمركبات الهوائية الأردنية.
- ب- والأراضي الأجنبية التي يحتلها الجيش الأردني إذا كانت الجريمة المقررة تنال من سلامة الجيش أو من مصالحه.

#### المادة 8

#### حالات عدم سريان القانون في الإقليم الأردني<sup>5</sup>

لا يسري القانون الأردني:

1. على الجرائم المقررة في الإقليم الجوي الأردني على متن مركبة هوائية أجنبية إذا لم تتجاوز الجريمة سفير المركبة على أن الجرائم التي لا تتجاوز سفير المركبة الهوائية تخضع للقانون الأردني إذا كان الفاعل أو المجني عليه أردنياً أو إذا حطت المركبة الهوائية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد اقتراف الجريمة.

#### 5 تطبيقات قضائية:

لا يسري القانون الأردني على الجرائم المقررة في البحر الإقليمي الأردني، إذا لم تتجاوز الجريمة سفير السفينة التي وقعت فيها الجريمة، وإن مجرد رسو السفينة في المياه الإقليمية، لا يكفي وحده لتطبيق القانون الأردني على الجرائم المقررة على ظهرها، عملاً بالمادة الثامنة من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1993/95 (هيئة خماسية) تاريخ 1993/3/18، المنشور على الصفحة 985 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1994/1/1.

2. على الجرائم المقررة في البحر الإقليمي الأردني أو في المدى الجوي الذي يغطيه على متن سفينة أو مركبة هوائية أجنبية إذا لم تتجاوز الجريمة شفير السفينة أو المركبة الهوائية.

## (2) الصلاحية الذاتية

### المادة 9

#### الصلاحية الذاتية

تسري أحكام هذا القانون على كل أردني أو أجنبي - فاعلاً كان أو شريكاً محرصاً أو متدخلاً- ارتكب خارج المملكة جناية أو جنحة مخلة بأمن الدولة أو قلد ختم الدولة أو قلد نقوداً أو زور أوراق النقد أو السندات المصرفية الأردنية أو الأجنبية المتداولة قانوناً أو تعامللاً في المملكة.

## (3) الصلاحية الشخصية

### المادة 10

#### الصلاحية الشخصية

تسري أحكام هذا القانون:

1. على كل أردني - فاعلاً كان أو شريكاً محرصاً أو متدخلاً- ارتكب خارج المملكة جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون الأردني. كما تسري الأحكام المذكورة على من ذكر ولو فقد الجنسية الأردنية أو اكتسبها بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة.
2. على الجرائم التي يرتكبها خارج المملكة أي موظف أردني أثناء ممارسته وظيفته أو بمناسبة ممارسته إياها.
3. على الجرائم التي يرتكبها خارج المملكة موظفو السلك الخارجي، والقناصل الأردنيون ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام.
4. على كل أجنبي مقيم في المملكة الأردنية الهاشمية، فاعلاً كان أو شريكاً محرصاً أو متدخلاً، ارتكب خارج المملكة الأردنية الهاشمية جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون الأردني. إذا لم يكن استرداده قد طلب أو قبل.



### المادة 11

**حصانة موظفي السلك الخارجي والقناصل الأجانب**  
لا تسري أحكام هذا القانون على الجرائم التي يرتكبها في المملكة موظفو السلك الخارجي والقناصل الأجانب ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام.

#### (4) مفعول الأحكام الأجنبية

### المادة 12

#### مفعول الأحكام الأجنبية

فيما خلا الجنايات المنصوص عليها في المادة (9) والجرائم التي ارتكبت في المملكة لا يلاحق في هذه المملكة أردني أو أجنبي إذا كان قد جرت محاكمته نهائياً في الخارج، وفي حالة الحكم عليه إذا كان الحكم قد نفذ فيه أو سقط عنه بالتقادم أو بالعضو.

### المادة 13

#### حالات لا تمنع الملاحقة

1. لا تحول دون الملاحقة في المملكة:
  - أ- الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة من الجرائم المبينة في المادة (9).
  - ب- الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة اقترفت داخل المملكة.
2. وفي كلتا الحالتين تمتنع الملاحقة في المملكة إذا كان حكم القضاء الأجنبي قد صدر على أثر إخبار رسمي من السلطات الأردنية.
3. إن المدة التي يكون قد قضاها المحكوم عليه نتيجة لحكم نفذ فيه في الخارج تنزل من أصل المدة التي حكم عليه بها في المملكة.

## الباب الثاني في الأحكام الجزائية الفصل الأول في العقوبات

### (1) العقوبات بصورة عامة<sup>6</sup>

#### المادة 14

#### العقوبات الجنائية

العقوبات الجنائية هي:

1. الإعدام.
2. الأشغال الشاقة المؤبدة.
3. الاعتقال المؤبد.
4. الأشغال الشاقة المؤقتة.
5. الاعتقال المؤقت.

#### المادة 15

#### العقوبات الجنحية

العقوبات الجنحية هي:

1. الخبس.
2. الغرامة.
3. الربط بكفالة.

#### 6 تطبيقات قضائية:

معيار تحديد الوصف الجرمي للفاعل - جنائية أو جنحة أو مخالفة- يعتمد على مقدار العقوبة التي فرضها القانون للفاعل. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 16 لسنة 2004 الصادر بتاريخ 2004/6/19.

«...إن الذي يحدد نوع الجريمة من حيث كونها جنائية أو جنحة أو مخالفة هو نوع العقاب المقرر لها، وتبعاً لذلك، فإن الاختصاص القضائي ينعقد لمحكمة البداية أو الصلح تبعاً لنوع العقاب الذي يقرره الشارع على الجريمة المسندة إلى المتهم.....». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 11 لسنة 2005 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله، بتاريخ 2005/4/23، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضي».

## المادة 16

### العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية:

1. الحبس التكميلي.
2. الغرامة.

## (2) العقوبات الجنائية

## المادة 17

### الإعدام

1. الإعدام، هو شق المحكوم عليه.
2. في حالة ثبوت كون المرأة المحكوم عليها بهذه العقوبة حاملاً، يبدل حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة.

## المادة 18

### الأشغال الشاقة

الأشغال الشاقة، هي تشغيل المحكوم عليه في الأشغال المجهددة التي تتناسب وصحته وسننه، سواء في داخل السجن أو خارجه.

## المادة 19

### الاعتقال

الاعتقال، هو وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة المدة المحكوم بها عليه مع منحه معاملة خاصة وعدم إلزامه بارتداء زي السجناء وعدم تشغيله بأي عمل داخل السجن أو خارجه إلا برضاها.

## المادة 20

### الحد الأدنى والأعلى للعقوبات الجنائية<sup>7</sup>

إذا لم يرد في هذا القانون نص خاص، كان الحد الأدنى للحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت ثلاث سنوات، والحد الأعلى خمس عشرة سنة.

<sup>7</sup> تطبيقات قضائية:

إن تحديد العقوبة ضمن حديها الأدنى والأعلى، يدخل في اختصاص محكمة الموضوع، وبما تراه تبعاً لظروف الدعوى، وجسامته الجريمة وخطورتها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/814 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/2/17، المنشور على الصفحة 2451 من عدد مجلة نقابة المحامين رقم 12 بتاريخ 2001/1/1.

### (3) العقوبات الجنحية

#### المادة 21

##### الحبس

الحبس، هو وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة المدة المحكوم بها عليه وهي تتراوح بين أسبوع وثلاث سنوات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

#### المادة 22

##### الغرامة<sup>8</sup>

الغرامة، هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم، وهي تتراوح بين خمسة دنانير ومايتي دينار إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك:

1. إذا لم يؤد المحكوم عليه بالغرامة المبلغ المحكوم به عليه، يحبس في مقابل كل (500) فلس أو كسورها يوماً واحداً على أن لا تتجاوز مدة الحبس في هذه الحالة سنة واحدة.
2. عندما تصدر المحكمة قراراً بفرض غرامة ينص في القرار المذكور نفسه على وجوب حبس المحكوم عليه المدة التي تقابل الغرامة المفروضة بالنسبة المقررة في الفقرة السابقة عند عدم تأديتها وفي حالة عدم النص تستبدل الغرامة بقرار خاص تصدره النيابة العامة.
3. يحسم من أصل هذه الغرامة بالنسبة التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة، كل أداء جزئي قبل الحبس أو في أثناءه وكل مبلغ تم تحصيله.

### (4) العقوبة التكميلية

#### المادة 23

##### الحبس التكميلي

تتراوح مدة الحبس التكميلي بين أربع وعشرين ساعة وأسبوع، وتنفذ في

##### 8 تطبيقات قضائية:

إن الغرامة تبقى عقوبة جنحية ولو زاد الحد الأقصى فيها على مائتي دينار في حالة وجود نص على ذلك، عملاً بالمادة 22 من قانون العقوبات، هذا فضلاً عن أن الغرامة بعد ذاتها، لا تدخل في عداد العقوبات الجنائية المنصوص عليها في المادة 14 من قانون العقوبات، وإنما تدخل في عداد العقوبات الجنحية المنصوص عليها في المادة 15 من نفس القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1975/83 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 294 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1976/1/1.

المحكوم عليهم في أماكن غير الأماكن المخصصة بالمحكوم عليهم بعقوبات جنائية أو جنحية ما أمكن.

### المادة 24

#### الغرامة التكديرية<sup>9</sup>

تتراوح الغرامة التكديرية بين نصف دينار وخمسة دنانير.

### المادة 25

#### تطبيق أحكام الغرامة على الغرامة التكديرية

تطبق أحكام المادة (22) من هذا القانون على الغرامة التكديرية المحكوم بها.

### أحكام شاملة

### المادة 26

#### الحد الأدنى والأقصى للحبس والغرامة<sup>10</sup>

الحبس والغرامة المنصوص عليهما في بعض مواد هذا القانون أو أي قانون آخر دون أن يبين حداهما الأدنى والأقصى أو بين الحد الأقصى أكثر من أسبوع أو أكثر من خمسة دنانير. يعتبر الحد الأدنى للحبس أسبوعاً وللغرامة خمسة دنانير كما يعتبر الحد الأقصى للحبس ثلاث سنوات وللغرامة مائتي دينار عندما لا يعين حداهما الأقصى.

<sup>9</sup> عدلت هذه المادة بموجب كل من:

أ. المادة (2) من القانون المؤقت المعدل لقانون العقوبات رقم (42) لسنة 1965، ملغى ضمناً بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (1) لسنة 1966.

ب. المادة (2) من القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (1) لسنة 1966، ساري، تاريخ السريان 1966/10/1.

<sup>10</sup> عدلت هذه المادة بموجب المادة (2) من الأمر رقم 1008، أمر بشأن قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 (تعديل رقم 3)، ساري، تاريخ السريان 1982/8/25، وتضمن هذا التعديل إضافة فقرة جديدة مضمونها: «ب- كل من يخالف حكماً من أحكام التشريع، بعمل محظور بموجب ذلك التشريع أو بالامتناع عن عمل يجب القيام به بموجب ذلك التشريع يعاقب بالسجن لمدة سنتين أو بغرامة قدرها 25000 شيكل أو بكلا العقوبتين معا إذا لم تحدد صراحة عقوبة أخرى لنفس المخالفة».

## المادة 27

المعاملة الخاصة للمحبوس<sup>11</sup>

## 1. يجوز للمحكمة أن تأمر بمنح المحكوم عليه بالحبس معاملة خاصة

- 11 عدلت هذه المادة بموجب عدة تشريعات:
1. المادة (2) من قانون العقوبات المعدل المؤقت رقم (24) لسنة 1962، ملغى ضمناً بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (40) لسنة 1963.
  2. المادة (2) من القانون (المعدل) لقانون العقوبات رقم (40) لسنة 1963، ساري، تاريخ السريان 1963/12/16.
  3. المادة (1) من الأمر رقم 1146 أمر بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 (تعديل رقم 4)، ساري، تاريخ السريان 1986/1/2، التي نصت على: "في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، في المادة 27 (2)، بدلا من «500 فلس» يأتي: «حتى 20 ديناراً».
  4. المادة (1) من الأمر رقم 1324، أمر بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، (تعديل رقم 5)، ساري، تاريخ السريان 1991/4/1، التي أضافت المواد الآتية:
- 27 أ: (1) إذا لم تدفع مخالفة، كلها أو جزءاً منها، بالموعد المحدد، تزداد عليها زيادة غرامة تأخير الدفع (فيما يلي - الزيادة).
- (ب) تكون نسبة الزيادة خمسين بالمائة من قيمة المخالفة أو الجزء الذي لم يدفع، حسب الوضع، بنهاية كل فترة ستة أشهر مرت من الموعد المحدد - خمسين بالمائة أخرى من قيمة المخالفة أو جزءاً منها كالمذكور.
- (ج) لم يعدد موعد دفع قيمة المخالفة من قبل المحكمة، تدفع المخالفة حالاً وإذا حكم بالمخالفة غيابياً بدون حضوره أو حضور وكيله، تدفع المخالفة خلال 30 يوم من اليوم الذي أرسل للمتهم بالبريد بلاغ عن الحكم أو بطريقة التي يمكن بواسطتها إبراز مستندات حسب القانون أو تقرير أمني.
- 27 ب: (أ) بالنسبة للجباية، حكم الزيادة كحكم المخالفة، ولكن المادة 27 هـ لا تسري على الزيادة. (ب) المبلغ الذي دفع أو جبي على حساب المخالفة والذي أضيفت عليه زيادة، يخضم أولاً من حساب الزيادة.
- 27 ج: (أ) للمحكمة الصلاحية أن تعفي أي شخص، حسب طلبه، عدم دفع الزيادة، كلها أو جزءاً منها، إذ أثبت أن هنالك أسباب جدية من عدم دفع المخالفة أو جزءاً منها بالموعد المحدد. (ب) يكون الطلب خطياً ويعتمد على تصريح يؤكد الادعاءات المفصلة والمرققة للطلب، المحكمة لها الحق أن تقرر بالطلب معتمدة على التصريح فقط أو بحضور مقدم الطلب فقط. (ج) يمكن الاستئناف على قرار المحكمة بالحكم لنفس المحكمة المدنية، إذا كان هنالك إذن من الذي أصدر الحكم.
- 27 د: إذا لم تدفع مخالفة بالموعد المحدد، تسري على جبايتها تعليمات قانون جباية الأموال العامة رقم 6 لسنة 1952 كان هذه الأموال أميرية كمفهومها بالقانون.
- 27 هـ: (أ) المحكمة التي تدين شخص بغرامة يمكنها أن تدبته بالسجن لمدة سنتين بحالة أن الغرامة، كلها أو جزءاً منها، لم تدفع بالموعد المحدد وفتقط أن لا تكون مدة السجن بدلا من المخالفة أعلى من مدة السجن المحددة للمخالفة التي يصدها قررت الغرامة المالية؛ قرر للمخالفة عقاب غرامة فقط، لا تغلو فترة السجن بدلا من الغرامة عن سنة واحدة. (ب) لا يمكن تنفيذ أمر حبس الذي اتخذ حسب الفقرة (أ) إلا إذا كان الحكم الذي به اتخذ قرار غرامة مالية بحضور المتهم أو موكله، وإذا كان غيابياً - بعثت بالبريد بلاغ عن الحكم أو أحضرت له بطريقة التي يمكن بها إيصال مستندات حسب القانون أو تقرير أمني. (ج) إذا حكم على الشخص بالحبس بموجب الفقرة (أ) فلا يلزم بدفع الغرامة والزيادة وإذا قضى جزءاً من فترة الحكم فلا يلزم بدفع قسم من الغرامة بصورة نسبية للفترة التي قضاها في السجن والزيادة التي يلزم بها تحسب بموجب الجزء من الغرامة الذي لم يسجن عنها. (د) إذا حكم بالسجن حسب الفقرة (أ)، وقبل نهاية فترة السجن المحددة دفع جزءاً من الغرامة المالية، تقلص مدة السجن المحددة بصورة نسبية مع المبلغ الذي دفع من الغرامة كلها. (هـ) من حكم عليه بالسجن بسبب عدم دفع غرامة مالية، يسجن بالإضافة لكل حكم سجن آخر، بما في ذلك سجن بسبب عدم دفع غرامة أخرى. إذا هذا الأمر أصدر بذات المحكمة أو بمحكمة أخرى، إلا إذا لم تقرر المحكمة قرار آخر.

2. حسبما تعين في قانون السجون.  
إذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تحول مدة الحبس إلى الغرامة على أساس نصف دينار عن كل يوم وذلك إذا اقتضت بأن الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي أدين بها ذلك الشخص.

## الفصل الثاني التدابير الاحترازية بصورة عامة

### المادة 28

#### التدابير الاحترازية

التدابير الاحترازية هي:

1. المانعة للحرية.
2. المصادرة العينية.
3. الكفالة الاحتياطية.
4. إفضال المحل.
5. وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها.

#### (1) المانعة للحرية

### المادة 29

#### الحجز في مأوى احترازي

من قضى عليه بالحجز في مأوى احترازي أوقف في مستشفى خاص ويعنى به العناية التي تدعو إليها حالته.

## (2) المصادرة العينية

### المادة 30

#### المصادرة العينية<sup>12</sup>

مع مراعاة حقوق الغير ذي النية الحسنة، يجوز مصادرة جميع الأشياء التي حصلت نتيجة لجناية أو جنحة مقصودة أو التي استعملت في ارتكابها أو كانت معدة لاقترافها أما في الجنحة غير المقصودة أو في المخالفة فلا يجوز مصادرة هذه الأشياء إلا إذا ورد في القانون نص على ذلك.

### المادة 31

#### مصادرة الأشياء غير المشروعة<sup>13</sup>

يصادر من الأشياء ما كان صنعه أو اقتناؤه أو بيعه أو استعماله غير مشروع وإن لم يكن ملكاً للمتهم أو لم تفض الملاحقة إلى حكم.

#### 12 تطبيقات قضائية:

1. تجب المادة 30 من قانون العقوبات، مصادرة الأشياء التي استعملت في ارتكاب جنحة أو جنحة مقصودة، ويتفق مع حكم هذه المادة مصادرة المسدس المستعمل في القتل وإن كان مرخصاً، إضافة إلى أن المميز لا يحمل رخصة حمل أو اقتناء المسدس المضبوط. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1993/311 (هيئة خماسية) تاريخ 1993/11/16، المنشور على الصفحة 354 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1995/1/1.

2. إن مصادرة الأشياء التي حصلت نتيجة لجناية أو جنحة مقصودة أو التي استعملت في ارتكابها، والتي هي في الأصل من الأشياء التي لا يحرم القانون حيازتها أو استعمالها، عقوبة اختيارية، وضعها الشارع تحت تصرف محكمة الموضوع لتحكم بها أو لا تحكم حسب ظروف القضية. ب. إن السيارة التي استعملها المتهم في نقل العقاقير الخطرة، تعتبر من الأشياء التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، وليست من الأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو استعمالها جريمة بحد ذاته، فإن أمر مصادرتها متروك لرأي محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة التمييز عليها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1953/104 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 161 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1954/1/1.

#### 13 تطبيقات قضائية:

إن حكم المادة 31 من قانون العقوبات التي تجعل المصادرة مسألة وجوبية ولو لم يكن المال ملكاً للمتهم، إنما ينحصر بالأشياء التي يكون صنعها أو اقتناؤها أو بيعها أو استعمالها غير مشروع في حد ذاته، حيث أن السيارة المدعى باستحقاقها غير مملوكة للمتهم، ولا تدخل في مفهوم الأشياء التي يعتبر صنعها أو اقتناؤها أو استعمالها غير مشروع في حد ذاته، فإن حكم المادة 30 من قانون العقوبات هو الذي ينطبق عليها وليس حكم المادة 31 منه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 1976/60 (هيئة خماسية) تاريخ 1976/2/17، المنشور على الصفحة 1837 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1976/1/1.



### (3) الكفالة الاحتياطية

#### المادة 32

##### الكفالة الإحتياطية

1. الكفالة الاحتياطية، هي إيداع مبلغ من المال أو سندات عمومية أو تقديم كفيل ملىء أو عقد تأمين ضماناً لحسن سلوك المحكوم عليه أو تلافياً لأية جريمة.
2. يجوز أن تفرض الكفالة لسنة على الأقل ولثلاث سنوات على الأكثر ما لم يتضمن القانون نصاً خاصاً.
3. تعين المحكمة في الحكم مقدار المبلغ الواجب إيداعه أو مقدار المبلغ الذي يجب أن يضمنه عقد التأمين أو الكفيل على أن لا ينقص عن خمسة دنانير أو يزيد على مئتي دينار.

#### المادة 33

##### حالات جواز فرض الكفالة الاحتياطية

يجوز فرض الكفالة الاحتياطية:

1. في حالة الحكم من أجل تهديد أو تهويل.
2. في حالة الحكم من أجل تحريض على جناية لم تفض إلى نتيجة<sup>14</sup>.
3. إذا كان ثمة مجال للخوف من أن يعود المحكوم عليه إلى إيذاء المجني عليه أو أحد أفراد أسرته أو الإضرار بأموالهم.

#### المادة 34

##### إلغاء وتحصيل الكفالة

1. تلغى الكفالة ويرد التأمين وبيراً الكفيل إذا لم يرتكب خلال مدة التجربة الفعل الذي أريد تلافيه.
2. وفي حالة العكس تحصل الكفالة وتخصص على التوالي بالتعويضات الشخصية فبالرسوم، فبالغرامات، ويصادر ما يقبض لمصلحة الحكومة.

14 أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 1969/14 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 474 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1969/1/1.

#### (4) إقفال المحل

##### المادة 35

##### إقفال المحل

1. يجوز الحكم بإقفال المحل الذي ارتكبت فيه جريمة بفعل صاحبه أو برضاه لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة إذا أجاز القانون ذلك بنص صريح.
2. إن إقفال المحل المحكوم به من أجل أفعال جرمية مخلة بالأداب يستلزم منع المحكوم عليه أو أي من أفراد أسرته أو أي شخص تملك المحل أو استأجره وهو يعلم أمره من أن يزاول فيه العمل نفسه.
3. إن هذا المنع لا يتناول مالك العقار، وجميع من لهم على المحل حق امتياز أو دين إذا ظلوا بمعزل عن الجريمة.

#### (5) وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها

##### المادة 36

##### وقف الهيئات المعنوية عن العمل

يمكن وقف كل نقابة وكل شركة أو جمعية وكل هيئة اعتبارية ما خلا الإدارات العامة إذا اقترف مديروها أو أعضاء إدارتها أو ممثلوها أو عمالها بإسمها أو بإحدى وسائلها جنائية أو جنحة مقصودة يعاقب عليها بسنتي حبس على الأقل.

##### المادة 37

##### حل الهيئات المعنوية

- يمكن حل الهيئات المذكورة في الحالات التي أشارت إليها المادة السابقة:
- أ- إذا لم تتقيد بموجبات التأسيس القانونية.
  - ب- إذا كانت الغاية من تأسيسها مخالفة للقوانين أو كانت تستهدف في الواقع مثل هذه الغايات.
  - ج- إذا خالفت الأحكام القانونية المنصوص عليها تحت طائلة الحل .
  - د- إذا كانت قد وقفت بموجب قرار مبرم لم تمر عليه خمس سنوات.

## المادة 38

## مقتضيات وقف وحل الهيئات المعنوية

1. يقضي بالوقف شهراً على الأقل وستين على الأكثر وهو يوجب وقف أعمال الهيئة كافة وإن تبدل الاسم واختلف المديرون أو أعضاء الإدارة ويحول دون التنازل عن المحل بشرط الاحتفاظ بحقوق الغير ذي النية الحسنة.
2. ويوجب الحل تصفية أموال الهيئة الاعتبارية، ويفقد المديرون أو أعضاء الإدارة وكل مسؤول شخصياً عن الجريمة الأهلية لتأسيس هيئة مماثلة أو إدارتها.

## المادة 39

## جزاءات

يعاقب على كل مخالفة للأحكام السابقة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين خمسة دنانير ومائة دينار.

## أحكام عامة

## في حساب العقوبات والتدابير الإحترازية

## المادة 40

## حسابات العقوبات

1. يوم العقوبة أربع وعشرون ساعة، والشهر ثلاثون يوماً، وما جاوز الشهر حسب من يوم إلى مثله وفاقاً للتقويم الغريغوري.
2. فيما خلا الحالة التي يحكم بها على الموقوف لمدة أربع وعشرين ساعة يطلق سراحه قبل ظهر اليوم الأخير.

## المادة 41

## احتساب مدة التوقيف من مدة العقوبة

تحسب دائماً مدة التوقيف من مدد العقوبات المحكوم بها.

## الفصل الثالث

## في الإلزامات المدنية

## (1) أنواع الإلزامات المدنية

## المادة 42

أنواع الإلزامات المدنية<sup>15</sup>

الإلزامات التي يمكن للمحكمة أن تحكم بها هي:

1. الرد.
2. العطل والضرر<sup>16</sup>.
3. المصادرة.
4. النفقات.

## المادة 43

الرد<sup>17</sup>

1. الرد عبارة عن إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة، وتحكم المحكمة بالرد من تلقاء نفسها كلما كان الرد في الإمكان.
2. تجري الأحكام المدنية على رد ما كان في حيازة الغير.

## 15 تطبيقات قضائية:

يستفاد من المادة 42 من قانون العقوبات لسنة 1960، الباحثة عن الإلزامات المدنية، أن الشارع اعتبر المصادرة والرد جزءاً من الحكم الجزائي الصادر في الدعوى العامة، مما يترتب عليه جواز الطعن في الحكم الصادر بهذا الخصوص من قبل النيابة العامة، والقول بغير ذلك معناه، أن الحكم الصادر في المصادرة والرد في حالة عدم وجود مدع شخصي يعتبر نهائياً، نظراً لعدم وجود خصم في الدعوى يستطيع ممارسة حق الطعن. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1972/129 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1620 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1972/1/1.

## 16 تطبيقات قضائية:

إن التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة مرده أحكام قانون العقوبات.... التي لم تميز بين الضرر المادي والأدبي، ولا ينبغي أن يكون التعويض مقصوراً على الدية الشرعية، لأن الدية لا تخرج من كونها من العطل والضرر الذي سمته المادة 42 من قانون العقوبات، والذي يتعين على المحكمة أن تقدره تقديراً كاملاً يكفل جبره. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1968/29 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 456 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1969/1/1.

## 17 تطبيقات قضائية:

إن إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب الجريمة التي يمكن أن تحكم بها المحكمة بناءً على الطلب أو من تلقاء نفسها، هو من الإلزامات المدنية التي هي جزء لا يتجزأ من العقوبة وتابع لها ولا يفرد في الحكم، وبالتالي لا يغير حقيقة العقوبة المحكوم بها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1973/95 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1404 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1973/1/1.

3. تسري الأحكام المدنية على العطل والضرر ويحكم به بناءً على طلب الإدعاء الشخصي وفي حالة البراءة يمكن أن يحكم به على المدعي الشخصي بناءً على طلب المشتكى عليه<sup>18</sup>.

#### المادة 44

##### تسليم المال إلى صاحبه

إذا وصل إلى حوزة النيابة أي مال من الأموال فيما يتعلق بأية تهمة جزائية فيجوز للنيابة أثناء وجود الدعوى لديها أو لأية محكمة نظرت في تلك التهمة أن تصدر إما من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب المدعي بالمال قراراً بتسليم ذلك المال إلى الشخص الذي يلوح لها أنه صاحبه، وإذا لم يكن في الاستطاعة معرفة صاحب المال فيجوز إصدار القرار المناسب بشأنه.

#### المادة 45

##### النفقات

النفقات التي تتكبدها الحزينة تعود على عاتق الفريق الخاسر:

#### 18 تطبيقات قضائية:

1. أ. أن الإلتزام بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ليس مرده أحكام المجلة، وإنما نصوص قانون العقوبات ... حيث جاء الضرر مطلقاً، فهو يشمل أي ضرر مادياً كان أو أدبياً، مصاريف معالجة أو بدل تعطل، وعلى ذلك، فإن القول بأنه لا يجوز الإدعاء بتعويض الضرر الأدبي لا يستند إلى أساس من القانون، ويتعارض مع ما استقر عليه الفقه والقضاء، من أن الجاني يلتزم بمحو كل الآثار الناجمة عن جريمته ومنها الآثار الأدبية. ب. إن الضرر المادي هو الإخلال المحقق بمصلحة للمضروب ذات قيمة مادية، ومن حق الأب الذي يلحق به ضرر مادي من جراء قتل ولده، أن يطالب بالتعويض عن هذا الضرر، وهو ما ينفقه الأب على ولده وفي سبيله، وإن كان واجباً عليه بحكم القانون، إلا أنه إنما ينفق ليرى ولده وقد كبر مما يعطيه ثقة نفسية كبيرة، ويعود عليه بالنفع من حيث الاستعانة بولده في الإنفاق على نفسه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 29/1968 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 449 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1969.

2. أ. لقد استقر الاجتهاد على أن التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة، لا ينحصر بالضرر المادي، بل يشمل الضرر الأدبي، لأن إصابة المدعي في شرفه واعتباره أعظم من إصابته في ماله. ب. حيث أن الأحكام المدنية -التي أحالت إليها المادة 3/43 من قانون العقوبات- خالية من أية نصوص تشريعية تحدد المعايير التي يجب اتخاذها أساساً لتقدير قيمة الضرر الأدبي، فإنه يتوجب اللجوء إلى المصادر الاحتياطية للقواعد القانونية، وهي الفقه ومبادئ الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة. ج. حيث أن العرف هو الواجب التطبيق في هذه القضية لتقدير قيمة الضرر المعنوي الذي لحق بالمدعي الشخصي، نظراً لعدم وجود مصدر آخر يحكم هذه المسألة، إذ نصت المادة 43 من المجلة، التي كانت نافذة المفعول عند وقوع الضرر (أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)، ونصت المادة 45 أن (التعيين بالعرف كالتعيين بالنصر)، وأن العرف المقصود في هذا الصدد هو العرف العام الثابت المبرر الذي لا يتعارض مع أحكام القانون أو النظام العام أو الآداب. د. إذا استند الخبير في تقدير الضرر الذي لحق بالمدعي الشخصي إلى العرف السائد في هذه البلاد، وهو عرف لا يتعارض مع القانون ولا يخالف النظام العام ولا الآداب، فإن التقدير يعتبر تقديراً قانونياً. هـ. على المحكمة أن تأخذ بتقدير الخبير إذا قنعت به، وفي حال عدم اقتناعها، فإن من حقها أن تجري التقدير بمعرفة خبراء آخرين، لا أن تجري التقدير دون الاستناد إلى أية هيئة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 10/1980 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 559 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1980.

1. إذا تعدد المحكوم عليهم وجبت النفقات عليهم أقساماً متساوية إلا أن يقرر القاضي خلاف ذلك.
2. تبقى جميع النفقات التي لا تفيد الدعوى على عاتق من سببها دون سواها وإن لم يكن خاسراً.
3. على أن ما تقدم لا يمس أحكام قانون التجارة الخاصة بدعوى الإفلاس.
4. يحكم بإعفاء الشاكي أو المدعي من النفقات إذا كانت الجريمة التي سببت التحقيق قد وقعت فعلاً ولكن التحقيق لم يتمكن من معرفتها فاعلمها.
5. في حالة وفاة المحكوم عليه أو غيبته أو قصره تحصل النفقات بمعرفة دائرة الإجراء وفاقاً لأحكام قانون الإجراء.

## (2) أحكام عامة

### المادة 46

#### التكافل والتضامن في الالتزامات المدنية

1. تحصل الإلزامات المدنية بالتكافل والتضامن من جميع الأشخاص الذين حكم عليهم من أجل جريمة واحدة.
2. لا يشمل التضامن الجرائم المتلازمة إلا إذا ارتكبت لغرض مشترك.
3. لا يشمل التضامن الإلزامات المدنية ما لم يكن المحكوم عليهم من أجل جريمة واحدة قد حوكموا في الدعوى نفسها.
4. يدعى المسؤولون مدنياً إلى المحاكمة ويلزمون متضامنين مع فاعل الجريمة بالردود والنفقات المتوجبة للدولة، ويحكم عليهم بسائر الإلزامات المدنية إذا طلب المدعي الشخصي ذلك.

## الفصل الرابع في سقوط الأحكام الجزائية أحكام عامة

### المادة 47

#### أسباب سقوط الأحكام الجزائية أو منع تنفيذها أو تأجيل صدورها<sup>19</sup>

- الأسباب التي تسقط الأحكام الجزائية أو تمنع تنفيذها أو تؤجل صدورها هي:
1. وفاة المحكوم عليه.
  2. العفو العام.
  3. العفو الخاص.
  4. صفح الفريق المتضرر<sup>20</sup>.
  5. التقادم.

#### 19 تطبيقات قضائية:

إن الأسباب التي تسقط الأحكام الجزائية أو تمنع تنفيذها (كالعفو العام)، لا تأثير لها على الإلزامات المدنية التي يجب أن تظل خاضعة للأحكام الحقوقية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1971/56 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1338 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1/1971.

«.....إن الحكم قد يصدر عن محكمة الدرجة الأولى بإسقاط دعوى الحق العام، بسبب من الأسباب، كما هو الحال في القضية المقضية أو وفاة المشتكى عليه أو التقادم أو العفو العام، فهذا الحكم قابل للاستئناف، والعلّة في ذلك أن الدعوى العامة تتعطل، لأن الحكم الصادر بإسقاطها ينهيها، فلا بد من السماح باستئنافها فوراً حتى ترى المحكمة الأعلى وجه الحق في الحكم، فإن وجدت الحكم المطعون على حكمها بالاستئناف مخطئاً، أبطلته وأعدت الحياة إلى الدعوى.

لا يجوز إسقاط دعوى الحق العام مرتين، إذ كان يتعين على محكمة البداية بصفحتها الإستئنافية، إن وجدت أن إسقاط دعوى الحق العام صحيحاً، أن لا تسقط الدعوى العامة مرة أخرى، لأن الدعوى العامة لا تسقط إلا مرة واحدة، وإنما كان عليها أن تصدق القرار الصادر عن محكمة الصلح. أما إن وجدت أن القرار الصادر عن محكمة الصلح بإسقاط دعوى الحق العام غير صحيح، فإنه يتوجب عليها أن تقرر إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في الموضوع...». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 12 لسنة 2006 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله بتاريخ 2006/4/16، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضى».

#### 20 تطبيقات قضائية:

... ما جاء في المادة 47 من قانون العقوبات، من أن صفح الفريق المجني عليه، يوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها، إذا كانت إقامة الدعوى تتوقف على اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، فإن ذلك ينحصر في الجرائم التي يتوقف تعقبها على اتخاذ المجني عليه هذه الصفة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 30/1960 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 190 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1/1960.

### المادة 48

تأثير أسباب سقوط الأحكام الجزائية على الإلزامات المدنية إن الأسباب التي تسقط الأحكام الجزائية أو تمنع تنفيذها أو تعلقها لا تأثير لها على الإلزامات المدنية التي يجب أن تظل خاضعة للأحكام الحقوقية.

### (1) وفاة المحكوم عليه

### المادة 49

#### وفاة المحكوم عليه

1. تزول جميع النتائج الجزائية للحكم بوفاة المحكوم عليه.
2. تحول الوفاة دون استيفاء الغرامات المحكوم بها والرسوم.
3. لا تأثير للوفاة على المصادرة العينية وعلى إقفال المحل.

### (2) العفو العام

### المادة 50

#### العفو العام

1. يصدر العفو العام عن السلطة التشريعية.
2. يزيل العفو العام حالة الإجماع من أساسها، ويصدر بالدعوى العمومية قبل اقترانها بحكم وبعد الحكم بها بحيث يسقط كل عقوبة أصلية كانت أم فرعية ولكنه لا يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بالإلزامات المدنية ولا من إنفاذ الحكم الصادر بها.
3. لا ترد الغرامات والرسوم المستوفاة والأشياء المصادرة.

### (3) العفو الخاص

### المادة 51

#### العفو الخاص

1. يمنح جلالة الملك العفو الخاص بناءً على تنسيب مجلس الوزراء مشفوعاً ببيان رأييه.
2. لا يصدر العفو الخاص عمن لم يكن قد حكم عليه حكماً مبرماً.



3. العفو الخاص بشخصي ويمكن أن يكون بإسقاط العقوبة أو إبدالها أو بتخفيفها كلياً أو جزئياً.

#### (4) صفح الفريق المتضرر

##### المادة 52

##### صفح الفريق المتضرر

إن صفح الفريق المجني عليه يوقف الدعوى وتنفيذ العقوبات المحكوم بها والتي لم تكتسب الدرجة القطعية إذا كانت إقامة الدعوى تتوقف على اتخاذ صفة الإدعاء الشخصي.

##### المادة 53

##### أحكام صفح الفريق المتضرر

1. الصفح لا ينقض، ولا يعلق على شرط.
2. الصفح عن أحد المحكوم عليهم يشمل الآخرين.
3. لا يعتبر الصفح إذا تعدد المدعون بالحقوق الشخصية ما لم يصدر عنهم جميعهم.

#### (5) التقادم

##### المادة 54

##### التقادم

إن أحكام التقادم المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية تحول دون تنفيذ العقوبات.

## الباب الثالث

### في الجريمة

### الفصل الأول

#### في عنصر الجريمة القانوني

#### (1) الوصف القانوني

##### المادة 55

#### الوصف القانوني للجريمة

1. تكون الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها بعقوبة جنائية أو جنحية أو مخالفة.
2. يعتبر في الوصف القانوني الحد الأعلى للعقوبة الأشد المنصوص عليها قانوناً.

##### المادة 56

#### عدم تغير الوصف القانوني بالأسباب المخففة<sup>21</sup>

لا يتغير الوصف القانوني إذا أبدلت العقوبة المنصوص عليها بعقوبة أخف عند الأخذ بالأسباب المخففة.

#### (2) اجتماع الجرائم المعنوي

##### المادة 57

#### اجتماع الجرائم المعنوي

1. إذا كان للفعل عدة أوصاف ذكرت جميعها في الحكم، فعلى المحكمة أن تحكم بالعقوبة الأشد.
2. على أنه إذا انطبق على الفعل وصف عام ووصف خاص أخذ بالوصف الخاص.

#### 21 تطبيقات قضائية:

..... القول بأن وصف الجريمة القانوني لا يتغير إذا أبدلت العقوبة بعقوبة أخف، إنما ينحصر في حالة الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في المادتين 99 و100، وليس في حالة الأخذ بالأعذار المخففة المنصوص عليها في المادتين 97 و98. انظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1970/44 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 508 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

## المادة 58

تفاقم نتيجة الفعل الجرمي<sup>22</sup>

1. لا يلاحق الفعل الواحد إلا مرة واحدة.
2. غير أنه إذا تفاقم نتائج الفعل الجرمية بعد الملاحقة الأولى فأصبح قابلاً لوصف أشد لوحق بهذا الوصف، وأوقعت العقوبة الأشد دون سواها فإذا كانت العقوبة المقضي بها سابقاً قد نفذت أسقطت من العقوبة الجديدة.

## (3) أسباب التبرير

## المادة 59

## ممارسة الحق

الفعل المرتكب في ممارسة حق دون إساءة استعماله لا يعد جريمة.

## المادة 60

## أشكال ممارسة الحق

1. يعد ممارسة للحق: كل فعل قضت به ضرورة حالية لدفع تعرض غير محق ولا مثار عن النفس أو المال أو نفس الغير أو ماله.
2. يستوي في الحماية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.
3. إذا وقع تجاوز في الدفاع أمكن إعفاء فاعل الجريمة من العقوبة في الشروط المذكورة في المادة (89)<sup>23</sup>.

## 22 تطبيقات قضائية:

مع أن مفاد نص المادة 1/58 من قانون العقوبات، أنه إذا تمت ملاحقة الأفعال المادية التي يقارفها الجاني ويجرمها القانون، فإنه يتعذر على النيابة العامة إعادة ملاحقة الجاني مرة أخرى، ولو اختلف الوصف القانوني لهذه الأفعال، إلا أن الفقرة الثانية من المادة ذاتها، قد استتحت حالة ما إذا تفاقم النتائج الجرمية للأفعال المادية المجرمة، فأصبحت قابلة لوصف أشد، فإنه يجوز معاودة الملاحقة، ويلاحق الجاني بالوصف القانوني الأشد. وهناك حالة أخرى، تجوز فيها معاودة الملاحقة حتى لو لم تتفاقم النتائج الجرمية لأفعال الجاني، وهي حالة ما إذا كانت الملاحقة قد ابتدأت بحق الجاني، إلا أن هذه الملاحقة لم تكتمل أو لم يكن في الوسع استنفاد وسائلها القانونية أمام محكمة الموضوع لعللة قانونية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1997/739 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/3/8، المنشور على الصفحة 369 من عدد المجلة القضائية رقم 3 بتاريخ 1998/1/1.

23 «يقصد بالتجاوز أن تكون أفعال العنف والقوة الصادرة من المعتدى عليه لرد العدوان، قد تعدت مقدار خطر الاعتداء الموجه إليه من المعتدي، بصورة يقدرها الإنسان العادي لو احاطت به نفس الظروف والملابسات، ويعاقب المدافع الذي يتجاوز حدود الدفاع الشرعي والنتائج عن خطأ في التقدير، بعقوبة الجرائم الخطئية لوجود العذر ولإنتفاء القصد الجنائي، وتجاوز حدود الدفاع». أنظر: محمد الحلبي، شرح قانون العقوبات «القسم العام»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 203.

## المادة 61

## حالات عدم المسؤولية الجزائية

لا يعتبر الإنسان مسؤولاً جزائياً عن أي فعل إذا كان قد أتى ذلك الفعل في أي من الأحوال التالية:

1. تنفيذاً للقانون.
2. إطاعةً لأمر صدر إليه من مرجع ذي اختصاص يوجب عليه القانون إطاعته إلا إذا كان الأمر غير مشروع.

## المادة 62

## الأفعال التي يجيزها القانون

1. لا يعد الفعل الذي يجيزه القانون جريمة.
2. يجيز القانون:
  - أ- ضروب التأديب التي ينزلها بالأولاد آبائهم على نحو ما يبيحه العرف العام<sup>24</sup>.
  - ب- أعمال العنف التي تقع أثناء الألعاب الرياضية إذا روعيت قواعد اللعب.
  - ج- العمليات الجراحية والعلاجات الطبية المنطبقة على أصول الفن شرط أن تجري برضى العليل أو رضى ممثليه الشرعيين أو في حالات الضرورة الماسة.

## 24 تطبيقات قضائية:

إن ضروب التأديب التي يجيزها القانون، هي تلك التي ينزلها بالأولاد آبائهم على نحو ما يبيحه العرف العام، وأن استعمال أداة حديدية في ضرب الولد على رأسه وكسر عظام جمجمته، لا يعد من الأمور التي يبيحها العرف العام. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1978/36 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 736 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.

«...يصار إلى التوسع في مدلول كلمة الآباء، فيشمل الأب معنى «الوالد»، فهو الولي الشرعي على النفس والمكلف قانوناً بالرعاية على ولده، ويصدق مدلول الآباء على الأمهات أيضاً، ..... فإذا لم يوجد الآباء بهذا المعنى تولى الرقابة القائم على تربية الولد، ويكون عادةً ولي النفس من جد أو عم أو غيرهما، ويأتي حق العم عند غياب الأب والجد، ويأتي حق الخال عند غياب العم». أنظر: كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، ص 188.

## الفصل الثاني في عنصر الجريمة المعنوي

### (1) النية

#### المادة 63

#### تعريف النية<sup>25</sup>

النية: هي إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون.

#### 25 تطبيقات قضائية:

1. ليس ضرورياً لتوفر نية القتل أن يموت المجني عليه في الحال، بل يكفي أن تنهض الأدلة على توفر هذه النية، ويستدل على توفرها من الأداة التي استعملها الجاني ومكان الإصابة وخطورتها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1968/53 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 648 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1968/1/1.
2. لما كانت النية هي أمر باطني يضمها الجاني في نفسه ولا يظهرها، إلا أنه يمكن الاستدلال عليها من الأفعال الظاهرة التي قارفها الجاني ومن ظروف الدعوى، وحيث أنه، وبالرغم من أن الأدوات التي استعملها المتهمان في الاعتداء على المجني عليه، وهي الموس والمشرب والعصا، تعتبر أدوات قاتلة، إلا أن الإصابات التي أوقعها المتهمان بالمجني عليه كانت عبارة عن جروح سطحية غير نافذة، ولم تشكل خطورة على حياته، وإنهما وعند ضربهما للمجني عليه، لم يستعملوا القوة اللازمة للتأثير على جسمه، كما أنهما لم يتابعوا الاعتداء عليه بعد حضور الشاهد الى مكان الحادث، الأمر الذي يستدل منه أن نية التمييز لم تتجه إلى قتل المجني عليه، وإنهما كانا يقصدان إيذائه فقط. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/425 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/8/4، المنشور على الصفحة 881 من عدد المجلة القضائية رقم 8 بتاريخ 1999/1/1.

## المادة 64

الجريمة المقصودة<sup>26</sup>

تعد الجريمة مقصودة وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل

## 26 تطبيقات قضائية:

1. تعتبر المادة 64 من قانون العقوبات، أن الجريمة مقصودة إن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل، إذا كان قد توقع حصولها مقبل بالمخاطرة، فإذا ثبت أن الفاعل لم يقصد القيام بأي اعتداء أو فعل على المجني عليه، وإن ما حصل لم يكن في حسابه أصلاً، وإنما تم دون توقع منه، وبسبب خطئه وعدم احترازه، فإن نص المادة 64 المشار إليها لا ينطبق على فعل المميز ضدّه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1998/203 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/4/14، المنشور على الصفحة 412 من عدد المجلة القضائية رقم 4 بتاريخ 1998/1/1.

2. إذا كان الثابت من البيانات المقدمة في الدعوى، أن المتهم قد رمى بالشاكوش الذي كان يحمله على والده المجني عليه أثر مشاجرة بينهما وأن قصده المباشر اتجه إلى الوالدة وليس الولد الذي أصابه الشاكوش، مما أدى إلى وفاته، فإن المتهم يكون مسؤولاً عن جريمة قتل مقصود على أساس أن القتل هو نتيجة محتملة لفعله، وعلى أساس القصد الاحتمالي عملاً بالمادتين 64، 66 من قانون العقوبات، لأن الجاني قد ارتكب فعلاً من شأنه أحداث نتيجة معينة وتوافر لديه حين ارتكابه القصد الجنائي المتجه إلى أحداث هذه النتيجة، ولكن آثار الفعل لم تقف عند هذه النتيجة بل جاوزتها فأفضت إلى نتيجة أخرى أشد جساماً لم يتجه القصد الجنائي إليها ولكن ارتبطت بفعله بعلاقة السببية، وكانت بالإضافة إلى ذلك ماسة بذات الحقوق التي مستها النتيجة الأولى التي أرادها الجاني بفعله، فتعتبر المسؤولية التي قررها المشرع في مثل هذه الجريمة وهي القتل قائمة على أساس القصد الاحتمالي، ولا أساس للقول بأن الجريمة هي تسبب بالوفاة عن غير قصد، لأن فعل المتهم لم يكن نتيجة خطأ أو إهمال أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1997/327 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/7/7، المنشور على الصفحة 517 من عدد المجلة القضائية بتاريخ 1997/1/1.

«.....لا يشترط لتوافر القصد الجرمي في جريمة القتل أن يكون الجاني قد قصد إزهاق روح المجني عليه، بل يكفي أن يكون قد قصد ضربه بقطع النظر عن النتيجة التي قد تنشأ عن هذا الضرب، وذلك لأن الجريمة تعد مقصودة حتى وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل، إذا كان قد توقع حصولها مقبل بالمخاطرة....»

ومع اعترافنا، بأن نص المادة 64 معيب، لأنه إذا كانت النتيجة قد تجاوزت قصد الجاني، فلا يعقل أن يكون الجاني قد قصد إحداث النتيجة، لأنه متى كانت النتيجة متجاوزة لقصد الجاني، فإن هذا القصد لا يكون قد بلغ النتيجة، ولكن يعد الجاني قاصداً للنتيجة، إذا كان قد توقع حصولها نتيجة فعله وقبل بمخاطر إحداثها، فلا يعتبر الجاني قاصداً الوفاة، إذا كان قد قصد الضرب فقط فحدثت النتيجة، إذ يعتبر ذلك منه ضرباً مفضياً للموت على مقتضى نص المادة 330 ع، ولكن يعتبر مسؤولاً عن قتل إذا كان قد قصد الضرب ولكنه توقع حصول الوفاة نتيجة للضرب وقيل بمخاطر إحداثها، فيعتبر الجاني في هذه الحالة مسؤولاً بوصف القصد عن النتيجة الجرمية: أي مسؤولاً عن القتل بوصف القصد، والقصد هنا احتمالياً وليس مباشراً، ولكن العقاب واحد سواء أكان القصد مباشراً أو غير مباشر..... أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 756 لسنة 1998 الصادر عن محكمة الاستئناف الممنوعة في رام الله الصادر بتاريخ 1998/10/21، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتفي».

«يجعل الفقه الفروق القائمة بين القصد الاحتمالي والقصد المباشر في أمرين، فالقصد الاحتمالي يفترض علماً يحيط به الشك، وتوقعاً للاعتداء كأثر ممكن للفعل، ويفترض إلى جانب ذلك إرادة اتخاذ صورة الضيول وجعلت من الاعتداء غرضاً ثانياً للفعل، في حين يفترض القصد المباشر علماً يقينياً وتوقعاً للاعتداء كأثر لازم للفعل، بالإضافة إلى إرادة جعلت من الاعتداء غرضاً أصلياً حمل الجاني منذ البداية على الأقدام على الفعل، أو اتجهت إلى الوقائع التي ترتبط على نحو لازم بهذا الغرض». أنظر: كامل السعيد، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، ص286.

إذا كان قد توقع حصولها فقبل بالمخاطرة، ويكون خطأً إذا نجم الفعل الضار عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

### المادة 65

#### لا عبرة للنتيجة

لا عبرة للنتيجة إذا كان القصد أن يؤدي إليها ارتكاب فعل إلا إذا ورد نص صريح على أن نية الوصول إلى تلك النتيجة تؤلف عنصراً من عناصر الجرم الذي يتكون كله أو بعضه من ذلك الفعل.

### المادة 66

#### وقوع الجريمة على غير الشخص المقصود بها<sup>27</sup>

إذا وقعت الجريمة على غير الشخص المقصود بها، عوقب الفاعل كما لو كان اقتترف الفعل بحق من كان يقصد.

### (2) الدافع

### المادة 67

#### الدافع

1. الدافع: هو العلة التي تحمل الفاعل على الفعل، أو الغاية القصوى التي يتوخاها.
2. لا يكون الدافع عنصراً من عناصر التجريم إلا في الأحوال التي عينها القانون.

#### 27 تطبيقات قضائية:

1. وفقاً للمادة 66 من قانون العقوبات لسنة 1960، فإذا وقعت الجريمة على غير الشخص المقصود بها، عوقب الفاعل كما لو اقتترف الفعل بحق من كان يقصد، ولا يمكن الاكتفاء بملاحقة الشخص عن الجريمة التي وقعت بحق من أصيب، بل لا بد من ملاحظته أيضاً عن جريمة الشروع في قتل الشخص الذي كان يقصد قتله في الأصل. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1997/714 الصادر بتاريخ 1998/2/1.
2. إذا قصد المتهم إطلاق الرصاص عن قرب على شخص معين، فإنه يكون قد قام بالأفعال اللازمة لإتمام جريمة القتل، ولكنه لم يتمكن من قتل ذلك الشخص ولا إصابته، لأنه لم يحسن التصويب، وإنما أصاب طفليه، فإنه يكون بهذه الحالة مسؤولاً عن ذلك كما لو اقتترف الفعل بحق من كان يقصد، عملاً بالمادتين (7 و66) من قانون العقوبات، ويكون شارعاً في قتل الشخص الأول وخاب قصده بسبب خارج عن إرادته، وشارعاً في قتل الطفلين بقبوله بالمخاطرة وتوافر قصده الاحتمالي. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1979/168 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 363 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.

## الفصل الثالث

## في عنصر الجريمة المادي

## (1) الشروع

## المادة 68

تعريف الشروع وعقوبته<sup>28</sup>

الشروع: هو البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها عوقب على الوجه الآتي إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك:

1. الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من سبع سنوات إلى عشرين سنة إذا كانت عقوبة الجناية التي شرع فيها تستلزم الإعدام، وخمس سنوات من ذات العقوبة على الأقل إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد.
2. أن يحط من أية عقوبة أخرى مؤقتة من النصف إلى الثلثين.

## 28 تطبيقات قضائية:

1. إن مجرد قيام المتهم بإطلاق رصاصة من مسافة قريبة على المجني عليه دون إصابته، لا يمكن أن يشكل بحال من الأحوال جريمة الشروع بالقتل، لأن العزم والأعمال التحضيرية ليست من أعمال البدء في التنفيذ، حتى إطلاق النار بالمعنى المقصود في صريح المادة (68) من قانون العقوبات، لا يمكن اعتباره من أعمال الشروع بالقتل، لأن إرادة الفاعل لم تتجه لإصابة المشتكى عليه، بل مجرد تخويف وتهديد لا أكثر، وبالتالي يكون تعديل وصف التهمة من الشروع بالقتل إلى التهديد بالسلاح مع استعماله متفقاً وأحكام القانون. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في القدس في الدعوى الجزائية رقم 29 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2010/3/12.

2. عرفت المادة 68 من قانون العقوبات الأردني الشروع على أنه: (البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب الجناية أو الجنحة لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها ...)، بما مؤداه أن الشارع الجزائي لدينا، يستلزم لتوفر الشروع أن يبدأ الجاني بتنفيذ الفعل السابق مباشرة على الفعل المكون للركن المادي للجريمة المنوي ارتكابها، (وهي في هذا المقام جناية نقل مادة الهيروين)، وحيث أن الفعل المكون للركن المادي لجريمة نقل المخدر يتمثل في الجلوس على كرسي قيادة السيارة وراء المقود وتشغيل موتورها بغية الانطلاق بها لتسليمها ما فيها من مخدر، وحيث أن الثابت من بيانات النيابة نفسها أن المتهم رفض حتى مجرد التوجه إلى السيارة لقيادتها، أي لم يرتكب الفعل السابق مباشرة على الفعل المكون للركن المادي لجريمة النقل، وهو اتخاذ الوضع الذي يمكنه من قيادة السيارة (أي وضع السائق)، فإن ما قام به الجاني لا يشكل بدءاً في تنفيذ الجناية، وهو لا يعدو كونه عملاً تحضيرياً واقعاً خارج نطاق التحريم. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1998/277 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/6/10، المنشور على الصفحة 2545 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1999/1/1.



## المادة 69

## الحالات التي لا تعتبر شروعاً

لا يعتبر شروعاً في جريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية، وكل من شرع في فعل ورجع باختياره عن أفعال الجرم الإجرائية لا يعاقب إلا على الفعل أو الأفعال التي اقتترفها إذا كانت تشكل في حد ذاتها جريمة.

## المادة 70

## العقوبات عند إتمام الأفعال اللازمة للجريمة وعدم ارتكابها

إذا كانت الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة قد تمت ولكن لحيلولة أسباب مانعة لا دخل لإرادة فاعلها فيها لم تتم الجريمة المقصودة، عوقب على الوجه التالي:

1. الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا كانت عقوبة الجناية التي شرع فيها تستلزم الإعدام، وسبع سنوات إلى عشرين سنة من ذات العقوبة إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد.
2. أن ينزل من أية عقوبة أخرى من الثلث إلى النصف.
3. تخفض العقوبات المذكورة في هذه المادة حتى الثلثين إذا عدل الفاعل بمحض إرادته دون إتمام الجريمة التي اعتمها.

## المادة 71

## الشروع في الجنحة

لا يعاقب على الشروع في الجنحة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة.

## (2) اجتماع العقوبات

## المادة 72

اجتماع العقوبات<sup>29</sup>

1. إذا ثبتت عدة جنائيات أو جنح قضى بعقوبة لكل جريمة ونفذت العقوبة الأشد دون سواها.
2. على أنه يمكن الجمع بين العقوبات المحكوم بها بحيث لا يزيد مجموع العقوبات المؤقتة على أقصى العقوبة المعينة للجريمة الأشد إلا بمقدار نصفها.
3. إذا لم يكن قد قضى بإدغام العقوبات المحكوم بها أو بجمعها أحيل الأمر على المحكمة لتفصله.
4. تجمع العقوبات التكميلية حتماً.

## 29 تطبيقات قضائية:

1. إذا قررت المحكمة إدانة المتهم بالتهمة المسندة إليه، تفرض العقوبة لكل تهمة على حدة، فإذا رأت منح المتهم الأسباب المخففة التقديرية، تقرر ابتداءً تخفيض العقوبة بحقه عن إحدى التهم أو جميعها، ويعد ذلك بصار إلى تطبيق أحكام المادة (72) من قانون العقوبات وتنفيذ العقوبة الأشد، لا أن تقرر منح المتهم الأسباب المخففة التقديرية بعد تنفيذ العقوبة الأشد بحقه. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 71 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/10/13.
2. تركت المادة 72 من قانون العقوبات الخيار لمحكمة الموضوع عند ثبوت عدة جنائيات أو جنح، وهي إما أن تقضي بعقوبة لكل جريمة وتنفيذ العقوبة الأشد دون سواها، وإما أن تقضي بالجمع بين العقوبات المحكوم بها، بحيث لا يزيد مجموعها عن الحد الأعلى للعقوبة المعينة بالقانون إلا بمقدار نصفها. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 129 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/1/27.
3. يستفاد من العبارات التي استعملها المشرع في المادة 72 من قانون العقوبات، أن العقوبة الأشد التي يتعين تنفيذها دون سواها تطبيقاً للفقرة الأولى أو العقوبات التي يمكن الجمع بها تطبيقاً للفقرة الثانية من هذه المادة، هي العقوبة أو العقوبات الأخيرة التي تقضي بها المحكمة على مرتكب الجرائم المتعددة بعد استعمال أسباب التخفيف أو التشديد القانونية إن وجدت هكذا أسباب. ولهذا، فلا يجوز تطبيق حكم المادة 72 قبل فرض العقوبة الأخيرة عن كل جريمة على حدة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1982/135 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1448 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1982/1/1.
4. إن الحكم بتنفيذ العقوبة الأشد وهي الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات، لا يمنع من تنفيذ التدبير الاحترازي وهو وقف العمل برخصة السوق لمدة سنة، لأن نص المادة 72، إنما يبحث في الجمع بين العقوبات أو ادغامها، ولا صلة لهذا النص بالتدابير الاحترازية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1981/149 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 396 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1982/1/1.

## (3) العلنية

## المادة 73

## العلنية

تعد وسائل للعلنية:

1. الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو حصلت في مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أي شخص موجود في المحال المذكورة.
2. الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نقلًا بالوسائل الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالتين من لا دخل له في الفعل.
3. الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتساوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

## الباب الرابع

### في المسؤولية

#### القسم الأول

#### في الأشخاص المسؤولين

#### الفصل الأول

#### في فاعل الجريمة

#### المادة 74

#### المسؤولية الجزائية للهيئات المعنوية<sup>30</sup>

1. لا يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة.
  2. إن الهيئات المعنوية مسؤولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثلها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها بصفتها شخصاً معنوياً.
  3. لا يحكم على الأشخاص المعنويين إلا بالغرامة والمصادرة.
- وإذا كان القانون ينص على عقوبة أصلية غير الغرامة استعريض بالغرامة عن العقوبة المذكورة وأنزلت بالأشخاص المعنويين في الحدود المعينة في المواد من 22 إلى 24.

#### 30 تطبيقات قضائية:

1. إن مديري الهيئات المعنوية وأعضاء إدارتها، لا يعفون من المسؤولية الجزائية عندما يأتون أعمالاً معاقباً عليها باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها، وإنما يعتبرون مسؤولين كففاعلين مستقلين ما داموا في الشركة التي يمثلونها أيضاً، لأن المشرع لم يقصد عندما نص على معاقبة الهيئة المعنوية إخراج الفاعلين الأصليين من المسؤولية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1961/31 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 421 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1961/1/1.
  2. إن الفقرة الثانية من المادة 74 من قانون العقوبات لسنة 1960، قد نصت على أن الهيئات المعنوية هي المسؤولة عن أعمال مديريها وممثلها عندما يأتون هذه الأعمال باسمها أو بإحدى وسائلها بصفتها شخصاً معنوياً، وهذه هي القاعدة العامة المقررة بشأن الجرائم التي ترتكب باسم الهيئات المعنوية، ولم يستثن القانون من هذه القاعدة، إلا جريمة الغش إضراراً بالدائنين المنصوص عليها في المادة 441 من نفس القانون، حيث أوجبت المادة 442 منه معاقبة الشخص المعنوي، ومعاقبة الأشخاص المسؤولين فيه الذين يساهمون في الفعل أو يتيجون ارتكابه عن قصد منهم.
- إذا أصدر المشتكى عليه شيكاً بإسم الشركة التي يمثلها - وليس بصفته الشخصية-، فإنه لا يجوز معاقبته على هذا الفعل، بل تكون الشركة ذاتها هي المسؤولة بمقتضى المادة 74 المشار إليها، ولو كان القانون يريد اعتبار الشخص الذي يصدر الشيك في مثل هذه الحالة مسؤولاً عن فعله مسؤولية شخصية، لكان أورد نصاً استثنائياً على ذلك كما فعل في جريمة الغش إضراراً بالدائنين. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1973/38 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 530 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1973/1/1.

## الفصل الثاني في الاشتراك الجرمي

### (1) الفاعل

#### المادة 75

#### تعريف فاعل الجريمة<sup>31</sup>

فاعل الجريمة هو من أبرز إلى حيز الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها.

#### 31 تطبيقات قضائية:

عرف المشرع الأردني فاعل الجريمة بالمادة 75 من قانون العقوبات، بأنه من أبرز إلى حيز الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها، وإن ما يستخلص من هذا التعريف أن المشرع اعتبر فاعلاً للجريمة:

أولاً: من يرتكب الركن المادي للجريمة من نشاط ونتيجة ورابطة السبب المقترن بالركن المعنوي لها.

ثانياً: من ساهم مباشرة في تنفيذها إلى جانب الفاعل على النحو المشار له بالبند الأول.

وهذه المساهمة لا تستلزم بحال، أن يقوم المساهم بإحداث الركن المادي للجريمة، إذ أن في الشق الأول من المادة 75 ما يفني عن الدلالة على مفهوم الفاعل لو أراد المشرع أن يحصر تعريفه بمن يرتكب الركن المادي لها، كما وأن هذه المساهمة لا تستلزم القيام بجزء من النشاط المادي الذي أحدث النتيجة على النحو المبين بالمادة 76 من ذات القانون.

إن تعبير (ساهم مباشرة في تنفيذها)، يتسع لأفعال أخرى غير التي يقوم بها الركن المادي للجريمة، ومعيار التمييز بين هذه الأفعال التي يعتبر من يأتيها فاعلاً وبين الأفعال الأخرى التي تعتبر تدخلًا، هو معيار البدء بالتنفيذ، فإذا ما اعتبرت هذه الأفعال بدءاً في تنفيذ النشاط الجرمي في حال عدم وقوع الجريمة، اعتبر مرتكب هذه الأفعال فاعلاً للجريمة، وإلا اعتبر تدخلًا إذا لم ترق هذه الأفعال إلى درجة البدء في التنفيذ. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/52 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/3/8، المنشور على الصفحة 543 من عدد المجلة القضائية رقم 3 بتاريخ 1999/1/1.

## المادة 76

الشركاء في الجريمة<sup>32</sup>

إذا ارتكب عدة أشخاص متحدين جنائية أو جنحة، أو كانت الجنائية أو الجنحة تتكون من عدة أفعال فأتى كل واحد منهم فعلاً أو أكثر من الأفعال المكونة لها وذلك بقصد حصول تلك الجنائية أو الجنحة اعتبروا جميعهم شركاء فيها وعوقب كل واحد منهم بالعقوبة المعينة لها في القانون، كما لو كان فاعلاً مستقلاً لها.

## المادة 77

## صاحب الكلام أو الكتابة والناشر

الشريك في الجريمة المقترفة بالكلام المنقول بالوسائل الآلية على ما ورد في الفقرة الثانية من المادة (73) أو في الجريمة المقترفة بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة نفسها هما صاحب الكلام أو الكتابة والناشر إلا أن يثبت الأول أن النشر تم دون رضاه.

## المادة 78

## فاعل الجريمة المقترفة بواسطة الصحف

عندما تقترب الجريمة بواسطة الصحف يعد ناشراً مدير الصحيفة المسؤول، فإذا لم يكن من مدير، فالمحرر أو رئيس تحرير الصحيفة.

## 32 تطبيقات قضائية:

1. أ. يشترط لاعتبار الشخص شريكاً في جريمة وفقاً للمادة 76 من قانون العقوبات لسنة 1960، الباحث في الاشتراك الجرمي توافر حالتين، أولاهما: أن يكون الشخص متحداً مع آخرين في ارتكاب الجريمة، وثانيهما: أن تكون الجريمة مكونة من عدة أفعال، فيأتي كل واحد من الأشخاص فعلاً أو أكثر من الأفعال المكونة لها، ب. إذا ارتكب عدة أشخاص عملاً جنائياً تنفيذاً لقصد جنائي مشترك بينهم، فإن كل واحد من هؤلاء الأشخاص مسؤول عن هذا الفعل بنفس المسؤولية كما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدا. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1079 لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1998/2/4.

2. يستلزم الاشتراك في الجريمة عموماً فوق تعدد الجناة أمرين، الأول: أن تكون هناك جريمة وقعت، سواء كانت هذه الجريمة تامة أو مجرد شروع، كما أن الفعل الذي وقع يعاقب عليه القانون، والثاني: أن يكون هناك اتفاق بين الجناة على ارتكاب الجريمة، بمعنى أن تكون مظاهر التعاون المختلفة التي يقوم بها الجناة متجهة إلى تحقيق غرض متفق عليه، وهذا هو جوهر الاتفاق. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 382 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2011/7/7.

3. استقر الاجتهاد على أن مجرد وجود المتهم خارج المكان الذي ارتكبت فيه جريمة السرقة بقصد المراقبة وتقوية تصميم الفاعل الأصلي، لا يشكل اشتراكاً أصلياً في السرقة بالمعنى المقصود في المادة 76 عقوبات، بل يشكل تدخلاً تبعياً في الجريمة طبقاً لنص المادة 2/80 ج من ذات القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1987/92 (هيئة خماسية) تاريخ 1987/4/19، المنشور على الصفحة 2169 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1989/1/1.

## المادة 79

- سريان الظروف المخففة والمشددة على الشركاء<sup>33</sup>
1. مفاعيل الأسباب المادية التي من شأنها تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الإعفاء منها تسري على كل من الشركاء في الجريمة والمتدخلين فيها.
  2. وتسري عليهم أيضاً مفاعيل الظروف المشددة الشخصية أو المزدوجة التي سببت اقتراح الجريمة.

## 33 تطبيقات قضائية:

أ. إن ظرف زواج الخاطف بمن خلفها يدخل في مفهوم الظروف المادية التي من شأنها إيقاف ملاحقة الفاعل، ويسري مفعول هذه الظروف على الشركاء والمتدخلين والمحرضين أيضاً. ب. الظروف المادية: هي تلك الظروف التي تتصل بذات الجريمة لا بشخص الفاعل، وإن الظروف المشددة الشخصية المبحوث عنها في الفقرة الثانية من المادة 79 من قانون العقوبات، هي تلك الظروف التي تتعلق بشخص الفاعل لا بذات الجريمة، ومرجعها قيام صفات معينة في شخص الفاعل مما يترتب عليه، تغيير وصف الجريمة بالنسبة له وتشديد العقوبة عليه، كالمستخدم الذي يسرق بيت مخدومه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/89 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1434 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.

«إن الظروف المشددة الشخصية والمزدوجة التي لا تسهل اقتراح الجريمة، لا يتعدى أثرها شخص من يقوم بها، وتطبيقاً لهذا لو كان المتدخل والمحرض في جريمة قتل المجني عليه ابنه أو حفيده، في حين كان الفاعل اجنبياً، شدد العقاب على الابن، أو الحفيد، دون الفاعل ما دام أن هذا الظرف لم يسهل ارتكاب الجريمة، فالتشديد يقرر بحق من يقوم به الظرف المشدد الشخصي في جميع الحالات مهما كان نوع مساهمته، ولكن لا يسري على الآخرين إلا إذا سهل اقتراح الجريمة. في حين نجد أن الظروف الشخصية المخففة أو المعفية، والظروف المزدوجة، يفيد منها من توافرت فيه دون غيره، وتطبيقاً لهذا، فالزوج الذي يقدم على قتل زوجته التي فاجأها متلبسة بالزنا مع شخص آخر يستفيد من الاعفاء من العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة (340) من قانون العقوبات، وذلك دون أن يستفيد المساهمون في هذه الجريمة من الاعفاء». أنظر: كامل السعيد، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، ص 396.

## (2) المحرض والمتدخل

## المادة 80

المحرض والمتدخل<sup>34</sup>

1. يعد محرضاً من حمل غيره على ارتكاب جريمة بإعطائه نقوداً أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والدسيسة أو بصرف النقود أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة.
2. يعد متدخلاً في جناية أو جنحة:
  - أ- من ساعد على وقوع جريمة بإرشاداته الخادمة لوقوعها.
  - ب- من أعطى الفاعل سلاحاً أو أدوات أو أي شيء آخر مما يساعد على إيقاع الجريمة.
  - ج- من كان موجوداً في المكان الذي ارتكب فيه الجرم بقصد إرهاب المقاومين أو تقوية تصميم الفاعل الأصلي أو ضمان ارتكاب الجرم المقصود.<sup>35</sup>

## 34 تطبيقات قضائية:

1. إن القانون لا يحتم لمعاوية المحرض على ارتكاب جريمة أن يكون الفاعل الذي اقترف الجريمة مقبوضاً عليه أو معروفاً. ويكون من الجائز الحكم على المحرض، إذا ثبت أن الجريمة التي حرض على ارتكابها، قد وقعت من الشخص الذي جرى تحريضه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1984/7 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 218 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1984/1/1.
2. لا يكفي لمعاوية المحرض، أن يكون حصل تحريض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة، بل يشترط أيضاً أن يكون الفعل قد وقع بناءً على هذا التحريض، بحيث تكون بينهما علاقة السببية (مادة 80 فقرة 1 من قانون العقوبات). أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1962/102 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1035 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1958/1/1.
3. التدخل في الجريمة نشاط يرتبط بالفعل الجرمي، دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو القيام بدور رئيسي فيها، وقد يقوم المتدخل بفعل هو في أصله مشروع ولكنه يستمد صفته الجرمية من العلاقة بينه وبين الفعل الجرمي الذي يرتكبه فاعل الجريمة أو الشريك فيها، ثم صلة السببية بين نشاط الشريك والنتيجة الجرمية، ونشاط المتدخل في حين أن الشريك في الجريمة يقوم بفعل غير مشروع لذاته، ولذلك لا يعاقب على التدخل إلا إذا توافرت عناصره القانونية، بأن يكون عالماً بالنتيجة التي يؤول إليها الفعل وقاصداً للمعاونة ولا يعد فعل المتدخل عنصراً من عناصر الجرم المادية، ولكنه يستحق العقاب عنه للغاية الجرمية التي يرمي إليها. وعليه، فإن وجود المتهم (المميز ضده الثاني) على مسرح الجريمة مع باقي المتهمين يحمل عصماً ساعد في تقوية تصميم الفاعلين الأصليين وضمان ارتكاب الجريمة مما يعد تدخلاً منه في الجريمة سناً لأحكام المادة (2/80) ج) من قانون العقوبات، ويكون ما ذهبت إليه محكمة الجنابات من إعلان براءته في غير محله مخالفاً للقانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1969/14 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 474 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1969/1/1.

## 35 تطبيقات قضائية:

1. يستفاد من المادة 2/80 ج) من قانون العقوبات (التي تنص على: يعد متدخلاً في الجرم من كان موجوداً في المكان الذي ارتكب فيه الجرم بقصد إرهاب المقاومين أو تقوية تصميم الفاعل الأصلي أو ضمان ارتكاب الجرم المقصود) أنه يجب توفر أمرين لاعتبار الشخص متدخلاً في الجريمة، أولها: وجود المتدخل



- د- من ساعد الفاعل على الأفعال التي هيأت الجريمة أو سهلتها أو أتمت ارتكابها.
- ه- من كان متفقاً مع الفاعل أو المتدخلين قبل ارتكاب الجريمة وساهم في إخفاء معالمها أو تخبئةً أو تصريف الأشياء الحاصلة بارتكابها جميعها أو بعضها أو إخفاء شخص أو أكثر من الذين اشتركوا فيها عن وجه العدالة.
- و- من كان عالماً بسيرة الأشرار الجنائية الذين دأبهم قطع الطرق وارتكاب أعمال العنف ضد أمن الدولة أو السلامة العامة، أو ضد الأشخاص أو الممتلكات وقدم لهم طعاماً أو مأوى أو مختبئاً أو مكاناً للاجتماع.

## المادة 81

### عقوبة المحرض أو المتدخل<sup>36</sup>

#### 1. يعاقب المحرض أو المتدخل:

في المكان الذي ارتكب فيه الجريمة. وثانيهما: أن يكون الهدف من هذا الوجود تحقيق أحد الأغراض الثلاثة المبينة في الفقرة (ج) المشار إليها، ولكن لا يشترط لهذا الوجود أن يستند الى اتفاق سابق بين المتدخل والفاعل الأصلي. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1996/248 (هيئة خماسية) تاريخ 1996/5/12، المنشور على الصفحة 3757 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1997/1/1.

#### 36 تطبيقات قضائية:

1. اتخذ المشرع من عقوبة الفاعل أساساً لتحديد عقوبة المتدخل، وذلك بعد أن يتم تخفيض هذه العقوبة على النحو الوارد في المادة (81) من قانون العقوبات، بمعنى أن المتدخل يستمد عقوبته من عقوبة الفاعل الأصلي، يعاقب المتدخل وفقاً لعقوبة الجريمة التي وقعت، ولا يعاقب وفقاً لعقوبة الجناية التي تدخل فيها وفشل الفاعل الأصلي فيها في بلوغ النتيجة، وحيث أن الجريمة التي يسأل عنها الفاعل الأصلي في هذه الدعوى هي جناية الشروع بالقتل، فإن المتدخل يعاقب بتهمة التدخل بالشروع بالقتل طبقاً لأحكام المواد (326 و70 و80) من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 2000/1162 (هيئة خماسية) تاريخ 2001/1/24، المنشور على الصفحة 422 من عدد المجلة القضائية رقم 1 بتاريخ 2001/1/1.
2. يستفاد من نص المادة 2/81 من قانون العقوبات، التي تقضي بمعاينة المتدخل بعقوبة الفاعل الأصلي بعد أن تخفض مدتها من السدس إلى الثلث، أن العقوبة التي قصدها المشرع، هي العقوبة الأصلية المقررة لفاعل الجريمة، وليس العقوبة التي تقررها المحكمة بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في المادة 99 من قانون العقوبات، فإذا كانت عقوبة الفاعل الأصلي التي قررتها محكمة الجنائيات الكبرى في هذه الدعوى هي الوضع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات، فإن العقوبة التي كان يتعين على المحكمة أن تحكم بها على المتدخل هي الوضع بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وثمانية أشهر، بعد حطل تلك عقوبة الفاعل الأصلي، تخفض بعد ذلك إلى الوضع بالأشغال الشاقة مدة سنتين وأربعة أشهر. عملاً بأحكام المادة 3/99 من قانون العقوبات، إذا أخذت محكمة الموضوع بالأسباب المخففة التقديرية حسب صلاحيتها، وحيث أن محكمة الجنائيات الكبرى، قد خفضت عقوبة الفاعل الأصلي إلى النصف عملاً بالمادة 99 عقوبات، ثم حطت تلك عقوبة الفاعل المخففة، وليس الأصلية للوصول إلى عقوبة المتدخل، ثم قامت بتخفيضها إلى النصف عملاً بأحكام المادة 3/99 من قانون العقوبات، فإنها تكون بحكمها هذا قد خالفت القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1997/472 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/9/29، المنشور على الصفحة 454 من عدد المجلة القضائية بتاريخ 1997/1/1.

- أ- بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة إذا كانت عقوبة الفاعل الإعدام.
- ب- بالأشغال الشاقة المؤقتة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة إذا كانت عقوبة الفاعل الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد.
2. في الحالات الأخرى، يعاقب المحرض والمتدخل بعقوبة الفاعل بعد أن تخفض مدتها من السدس إلى الثلث.

### المادة 82

**التحريض على ارتكاب مخالفة والتدخل فيها**  
التحريض على ارتكاب مخالفة والتدخل فيها لا يستلزم العقاب.

### المادة 83

**عقوبة إخفاء ممتلكات الغير المختلصة أو التي حصل عليها  
بارتكاب جناية أو جنحة**

فيما خلا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (80) من هذا القانون من أقدم وهو عالم بالأمر على إخفاء الأشياء الداخلة في ملكية الغير التي نزعتم أو اختلست أو حصل عليها بارتكاب جناية أو جنحة، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً.

### المادة 84

**عقوبة إخفاء شخص عن وجه العدالة**

1. فيما خلا الحالات المنصوص عليها في الفقرتين (هـ) و (و) من المادة (80) من أقدم على إخفاء شخص يعرف أنه اقترف جناية أو ساعده على التواري عن وجه العدالة عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.
2. يعفى من العقوبة أصول الجناة المخبئين وفروعهم وأزواجهم وزوجاتهم وأشقاؤهم وشقيقاتهم.

القسم الثاني  
في موانع العقاب

الفصل الأول  
الجهل بالقانون والوقائع

المادة 85

الجهل بالقانون ليس عذراً<sup>37</sup>

لا يعتبر جهل القانون عذراً لمن يرتكب أي جرم.

المادة 86

الغلط

1. لا يعاقب كفاعل أو محرض أو متدخل كل من أقدم على الفعل في جريمة مقصودة بعامل غلط مادي واقع على أحد العناصر المكونة للجريمة.
2. إذا وقع الغلط على أحد الظروف المشددة لا يكون المجرم مسؤولاً عن هذا الظرف.

المادة 87

الغلط المانع للعقاب

يكون الغلط الواقع على فعل مؤلف لجريمة غير مقصودة مانعاً للعقاب إذا لم ينتج عن خطأ الفاعل.

37 تطبيقات قضائية:

إن الادعاء بأن المتهم بدوي ويسكن الصحراء ويجهل القانون، لا يرد على الحكم، لأنه لا يجوز الاحتجاج بالجهل بالقانون الذي يطبق على البدو والحضر سواسية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1976/79 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1943 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1976/1/1.

## الفصل الثاني في القوة القاهرة

### (1) القوة الغالبة والإكراه المعنوي

#### المادة 88

#### القوة الغالبة والإكراه المعنوي

لا عقاب على من أقدم على ارتكاب جرم مكرهاً تحت طائلة التهديد وكان يتوقع حين ارتكابه ذلك الجرم ضمن دائرة المعقول الموت العاجل، أو أي ضرر بليغ يؤدي إلى تشويه أو تعطيل أي عضو من أعضائه بصورة مستديمة فيما لو امتنع عن ارتكاب الجرم المكره على اقترافه وتستثنى من ذلك جرائم القتل، كما يشترط أن لا يكون فاعل الجريمة قد عرض نفسه لهذا الإكراه بمحض إرادته أو لم يستطع إلى دفعه سببياً.

### (2) حالة الضرورة

#### المادة 89

#### حالة الضرورة<sup>38</sup>

لا يعاقب الفاعل على فعل ألبأته الضرورة إلى أن يدفع به في الحال عن نفسه أو

#### 38 تطبيقات قضائية:

1. إن حكم المادة 89 من قانون العقوبات، لا يتعلق بمن يرتكب جرماً لدفع اعتداء واقع عليه من آخر، وإنما يتعلق بمن يرتكب جرماً بدافع الضرورة ضد شخص بريء، وهذا هو الفارق بين حالة الدفاع الشرعي وحالة الضرورة، إذ إن الضرر في حالة الدفاع الشرعي يقع على المعتد، وفي حالة الضرورة يقع على شخص بريء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1975/23 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 120 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1975/1/1.
2. يستفاد من نص المادة 89، والمادة 3/60 من قانون العقوبات، أن الشروط الواجب توافرها لاعتبار الفاعل متجاوزاً حق الدفاع المشروع تتلخص فيما يلي:
  1. أن يوجد خطر جسيم على النفس أو المال.
  2. أن لا يكون لإرادة الجاني دخل في حلول الخطر.
  3. أن لا يكون في الإمكان اتقاء الخطر بجريمة أقل جسامة من الجريمة التي ارتكبها بالفعل.
  4. أن يقع الفعل أثناء استعمال حق الدفاع المشروع وقبل الانتهاء من الاعتداء.
  5. أن يقع الفعل بسلامة نية.
3. إن شرط أن يقع الفعل بسلامة نية ضمن الشروط الواجبة لاعتبار الفاعل متجاوزاً حق الدفاع المشروع، وإن لم يرد له ذكر في نص القانون، إلا أنه مستفاد من طبيعة الفعل، إذ أن حالة تجاوز حدود حق الدفاع لا تفهم على وجهها الصحيح بغير شرط حسن النية، كما انعقد على ذلك إجماع الفقه والنقض. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1977/20 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 559 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

غيره أو عن ملكه أو ملك غيره، خطراً جسيماً محدقاً لم يتسبب هو فيه قصداً شرط أن يكون الفعل متناسباً والخطر.

### المادة 90

حالة من لا يعتبر في حالة الضرورة  
لا يعتبر في حالة الضرورة من وجب عليه قانوناً أن يتعرض للخطر.

## الفصل الثالث

في انتفاء المسؤولية وفي المسؤولية الناقصة

### (1) الجنون

### المادة 91

افتراض سلامة العقل<sup>39</sup>

يفترض في كل إنسان بأنه سليم العقل أو بأنه كان سليم العقل حين ارتكاب الجريمة حتى يثبت العكس.

### 39 تطبيقات قضائية:

يفترض في كل إنسان أنه سليم العقل، أو أنه كان سليم العقل عند ارتكابه الجريمة حتى يثبت العكس، وإذا لم يظهر على المتهم أثناء المحاكمة، أنه مختل في قواه العقلية أو معتوه لدرجة تحول دون محاكمته، فإن ادعاء وكيل المتهم بأن موكله يعاني من مرض عقلي يكون ادعاء مجرد لا ينال من صحة الحكم، لأن الإدعاء المجرد من الدليل لا يكون حجة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 632 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/8/18.

## المادة 92

اعفاء المجانين من العقاب وحجزهم في مستشفى الأمراض العقلية<sup>40</sup>

1. يعفى من العقاب كل من ارتكب فعلاً أو تركاً إذا كان حين ارتكابه إياه عاجزاً عن إدراك كنه أفعاله أو عاجزاً عن العلم بأنه محظور عليه ارتكاب ذلك الفعل أو الترك بسبب اختلال في عقله.
2. كل من أعفي من العقاب بمقتضى الفقرة السابقة يحجز في مستشفى

## 40 تطبيقات قضائية:

1. المسؤولية الجزائية لا تنتفي إذا تدنى مستوى الذكاء فحسب، وإنما تنتفي بالمرض العقلي الذي يجعل المصاب عاجزاً عن إدراك كنه أعماله أو عدم العلم بأنه محظور عليه إتيان العمل أو الترك الذي يكون مجرماً. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1997/299 الصادر بتاريخ 1997/11/26.
  2. استقر اجتهاد محكمة التمييز، على أن التخلف العقلي يعني أن العمر الزمني للمتهم أكبر من عمره العقلي، بمعنى أن مستوى الإدراك لديه أقل من مستوى الإدراك والفهم لدى الأشخاص الذين هم في مثل عمره، ومستوى الذكاء لديه أقل من مستوى أقرانه، وأن المتخلف عقلياً يعي تصرفاته إلا أن هذا الوعي والإدراك يكون بدرجة أقل من هم في مثل عمره. وبالتالي، فلا يمكن وصف حالته، بأنه مختل عقلياً مع التنبه بأن التخلف العقلي لا يفي من العقاب وفق مقتضى المادة (92) من قانون العقوبات، وإن كان يصح أن يكون سبباً مخففاً تقديرياً في حالة ثبوت التخلف العقلي. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 2000/124 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/7/17، المنشور على الصفحة 337 من عدد المجلة القضائية رقم 7 بتاريخ 2000/1/1.
  3. إن كون المتهم مصاب بمرض عصابي تكراري فكري، وأنه شكاك وغير متزن نفسياً، لا يعفيه من العقاب استناداً للمادة 1/92 من قانون العقوبات لسنة 60، الباحثة عن انقضاء المسؤولية الجزائية، ما دام أنه يعلم طبيعة الأفعال التي يقوم بها ويدرك كنهها، وإنما يعفى من العقاب من أقدم على الجرم فاقدًا للإختبار بحالته يكون فيها عاجزاً عن الإختيار بين ارتكاب الجريمة وعدم ارتكابها. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1422 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 2000/1/11.
  4. أ. يتبين من نص المادة 92 من قانون العقوبات، أنه يشترط للإعفاء من العقاب، أن يكون من ارتكب الجرم عاجزاً عن الإختيار بين ارتكاب الجريمة أو عدمه، أي أن فقد الإختيار يستوجب إعفائه من العقوبة. أما إذا لم يفقد هذا الإختيار، فيستحق العقاب المنصوص عليه في القانون. ب. إذا ثبت من الوقائع أن المميز ضد يعرف، أنه ارتكب جريمة، إلا أن ارتكابه لها يكون نتيجة دوافع خاطئة في ذهنه، بسبب أنه مصاب بمرض الذهان الزورى الحاد وارتكب الجريمة نتيجة الاعتقاد المرضي الخاطئ، فلا سبيل لإعفائه من العقاب بالاستناد للمادة 92 من قانون العقوبات، لأن الوقائع التي توصل إليها الحكم المميز لا تدل على أنه لا يدرك كنه أفعاله أو أنه عاجز عن العلم، بأنه محظور عليه ارتكاب الجرم. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1985/3 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 946 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1985/1/1.
- «الجنون ليس اسماً لمرض واحد، وإنما هو مجموعة من الشذوذات الدماغية، جوهرها فقدان خطير للاتصال بالواقع وانعدام القدرة على ادراك الواقع إدراكاً صحيحاً، وهذه الأمراض أو الشذوذات العقلية: إما أن تكون عضوية، تنشأ عن تلف في النسيج العصبي يسببه مرض الزهري أو تصلب الشرايين أو المخدرات، ومن أمثلتها: الشيخوخة وجنون أو هذيان الإدمان. وإما أن تكون وظيفية، أي ذات منشأ نفسي كالانفصام أو الشيزوفرينيا والذهان الاضطهادي، وكذلك ذهان المانيا والكآبة، وبعبارة أخرى، فإن الجنون يحيط بكافة أنواع المرض العقلي سواء اتخذ شكل الاضطراب العقلي أو الضعف الخطير في الملكات الذهنية بكل ما يتضمنه هذا الضعف من صور». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 1422 لسنة 1999 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 2000/1/11، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتني».

الأمراض العقلية إلى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يعد خطراً على السلامة العامة<sup>41</sup>.

## (2) السكر والتسمم بالمخدرات

### المادة 93

#### السكر والتسمم بالمخدرات

لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل لغيوبية ناشئة عن الكحول أو عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها من دون رضاه أو على غير علم منه بها.

#### 41 تطبيقات قضائية:

اشترطت المادة (2/92) من قانون العقوبات، لاطلاق سراح من تقرر حجزه في المركز الوطني للصحة النفسية، أن يكون قد شفي شفاءً تاماً من المرض الذي يعاني منه، وأنه لم يعد يشكل خطراً على السلامة العامة، وقد استقر الاجتهاد القضائي، على أن المقصود بالشفاء من المرض النفسي أو العقلي، هو: الشفاء التام ذاته، وليس من أعراضه أو ما هو متعارف عليه الشفاء الاجتماعي، الذي يعني زوال أعراض المرض فقط، مع بقاء المرض مستكناً تحت تأثير العلاج، بحيث إذا انقطع المريض عن العلاج أصيب بانتكاسة مجدداً وعادت خطورته الإجرامية ربما بشكل أكبر من السابق. وعليه، وحيث أن المميز لم يشف من مرض الفصام العقلي شفاءً تاماً بالمعنى المشار إليه، فإن الاستمرار باحتجازه متفق وأحكام القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية (جزء)، رقم 2000/136 (هيئة عامة) تاريخ 2000/2/28، المنشور على الصفحة 877 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 2001/1/1.

## الفصل الرابع

في السن

## المادة 94

حالات عدم الملاحقة الجزائية والإعفاء من المسؤولية  
الجزائية<sup>42</sup>

مع مراعاة ما جاء في قانون إصلاح الأحداث:

1. لا يلاحق جزائياً كل من لم يتم التاسعة من عمره<sup>43</sup>.
2. ويعفى من المسؤولية الجزائية كل من لم يتم الثانية عشرة من عمره، إلا إذا ثبت أنه كان في مقدوره عند ارتكابه الفعل أن يعلم أنه لا يجوز له أن يأتي ذلك الفعل.

## 42 تطبيقات قضائية:

أ. قانون إصلاح الأحداث لسنة 1954، هو قانون خاص، وضع تدابير وإجراءات وعقوبات خاصة بالأحداث خلافاً، لما هو وارد في قانون العقوبات لسنة 1960، فإن كان المتهم وقت ارتكابه الجريمة حدثاً فيطبق عليه قانون الأحداث. ب. يكون التأكد من سن الحدث المتهم بالرجوع إلى سجل النفوس، فإن كان مظهر الحدث يدل على أنه تجاوز الثامنة عشرة من عمره وأدعى أنه حدث، فعلى المحكمة عندئذ أن تجري تحقيقاً وافياً للتثبت من ذلك. ج. لا يتوجب على المحكمة التثبت من عمر المتهم إن أبرز لها قيد ولادته. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 518 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/10/24.

2. حيث أن المستأنف عليه دون التاسعة من العمر، فإنه كان على قاضي الصلح أن يقرر وفق أحكام المادة (1/94) عقوبات سنة 60 عدم ملاحقته، لا أن يقرر إسقاط دعوى الحق العام عنه تبعاً لسقوط الحق الشخصي. أنظر: استئناف جزاء رقم 221 لسنة 1971 منشور على الصفحة 282 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

3. إن تقدير السن لغاية ما إذا كان المشتكى عليه حدثاً، يجب أن يستند إلى تاريخ ارتكاب الجرم المسند إليه، وليس إلى تاريخ موثله أمام المحكمة. أنظر: استئناف جزاء رقم 5 لسنة 1969 منشور على الصفحة 229 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

43 عدلت هذه الفقرة بموجب المادة (2) من قانون رقم (39) لسنة 1963 قانون معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1963/12/16.



## القسم الثالث

الإعفاء من العقوبة والأسباب المخففة والمشددة لها

## الفصل الأول

في الأعذار

## (1) الأعدار المحلّة

## المادة 95

لا عذر إلا بنص

لا عذر على جريمة إلا في الحالات التي عينها القانون.

## المادة 96

آثار العذر المحل

إن العذر المحل يعفي المجرم من كل عقاب على أنه يجوز أن تنزل به عند الاقتضاء تدابير الاحتراز كالكفالة الاحتياطية مثلاً.

(2) الأعدار المخففة<sup>44</sup>

## المادة 97

العقوبات على الجرائم عند توفر عذر مخفف<sup>45</sup>

عندما ينص القانون على عذر مخفف:

## 44 تطبيقات قضائية:

إن القانون، إذ نص على حالة العذر المخفف صراحةً في موضع خاص من القانون، فلا يتمتع على المحكمة تطبيق الأحكام العامة الواردة في المادتين 97 و98 من قانون العقوبات، فيما يتعلق بالعذر المخفف، لأن القانون بعد أن وضع القاعدة العامة في المادتين المذكورتين نص على حالات خاصة، فإذا توفرت شروط النص الخاص طبق، وإلا يطبق النص العام. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1975/30 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1021 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1975/1/1.

## 45 تطبيقات قضائية:

أ. حيث أن العقوبة التي يتوجب فرضها على من يقترف جريمة القتل المقترن بعذر مخفف بمقتضى المادة 97 من قانون العقوبات هي عقوبة جنحوية، فإن هذه الجريمة تعتبر من درجة الجنحة، عملاً بالمادة 1/55، التي تنص على أن الجريمة تكون جنائية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها بعقوبة جنائية أو جنحية أو مخالفة. ب. أما القول بأن وصف الجريمة القانوني لا يتغير، إذا أبدلت العقوبة بعقوبة أخف إنما ينحصر في حالة الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في المادتين 99 و100، وليس في حالة الأخذ بالأعدار المخففة المنصوص عليها في المادتين 97 و98. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1970/44 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 508 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

1. إذا كان الفعل جنائية توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل.
2. وإذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنايات الأخرى كان الحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
3. وإذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة خمسة وعشرين ديناراً.

## المادة 98

المستفيدون من العذر المخفف<sup>46</sup>

يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد نأج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة آتاه المجني عليه.

## 46 تطبيقات قضائية:

1. يشترط لاستعادة المتهم من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة 98 من قانون العقوبات لسنة 1960، أن يقدم على ارتكاب الجريمة وهو تحت تأثير سورة غضب شديد ناتجة عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة آتاه المجني عليه، وحيث أن المتهم قد أقدم على الجريمة وهو هادئ البال، وبعد أن عقد العزم على ارتكابها، فإنه والحالة هذه لا يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة المذكورة ويعد من قبيل القتل مع سبق الإصرار. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1996/1005 الصادر بتاريخ 1997/3/17.

2. تقدير العذر المخفف سورة الغضب المنصوص عليها في المادة 98 عقوبات لسنة 60، والفترة الزمنية لزوال الغضب الشديد يعود لمحكمة الموضوع باعتبارها صاحبة الاختصاص في تقدير الوقائع المادية، وأن قيام الجاني بقتل ابنه بعد أن تأكد له مسلكها الشائن وفور التقائه بها يندرج تحت سورة الغضب الشديد وينفي توافر سبق الإصرار. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 229 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/3/16.

3. يشترط لتطبيق نص المادة (98)، أن يكون الفعل الذي آتاه المجني عليه، فعلاً مادياً، وعلى جانب كبير من الخطورة، بحيث يفقد الرشد ويؤثر على العقل. أنظر: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 44 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/3/26.

4. لا يعقل أن يكون إمسك المجني عليه بيد شقيقة الجاني، يشكل عملاً غير محق وعلى جانب من الخطورة، مما يفقد الجاني صوابه وعقله، ذلك أن الأعدار المخففة هي أعدار قانونية وليست عشائرية، وأن الفعل الذي ارتكبه المجني عليه لا يشكل الخطورة المبحوث عنها في المادة (98) من قانون العقوبات، وإنما يشكل نوعاً من الغضب لا يرتقي إلى درجة فقدان الصواب والإرادة التي تستدعي تخفيف العقوبة. وعليه، وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى، قد خلصت إلى خلاف ذلك، وفسرت نص المادة (98) من قانون العقوبات خلافاً لتقصد المشرع، فيكون سبب التمييز وارداً على القرار المميز ويتعين نقضه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2001/14 (هيئة خماسية) تاريخ 2001/11/21، المنشور على الصفحة 400 من عدد المجلة القضائية رقم 1 بتاريخ 2001/1/1.

5. لا يستفيد المتهم بجريمة القتل من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة 98 من قانون العقوبات، بزعم أنه ارتكب الجرم وهو في حالة انفعال شديد، طالما لم يثبت أن المغدور، آتى عملاً غير محق وعلى جانب من الخطورة تجاه المتهم. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/901 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/2/8، المنشور على الصفحة 1032 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 2001/1/1.

6. لما كانت الفترة الزمنية ما بين بداية التفكير بالقتل وبين تنفيذ جريمة القتل، هي أقل من 24 ساعة، وأن هذه الفترة الزمنية ليست كافية لزوال سورة الغضب التي تولدت لديه بعد علمه بحمل شقيقته زنا وبصورة غير مشروعة ومخلة بشرفه، ذلك أن نفسية المتهم لم تكن عند إقدامه على القتل، قد هدأت أو استقرت من جراء الاعتداء غير المحق الذي قارفته شقيقته بتفريطها بشرفها والحاقها العار بالطاعن وأهله، وإن هذه المدة لا تكفي لزوال حالة الغضب التي تملكته من جراء إقدام المغدورة على فعل الفاحشة المخجل بالشرف مع رجل غريب عنها، وأنه لا يمكن تصور توافر حالة سبق الإصرار لدى المتهم وهو واقع تحت تأثير سورة الغضب الناجمة عن الفعل غير المحق وعلى جانب من الخطورة آتاه المجني عليها، ذلك أن النفس المهتاجة لا تعرف إلى التفكير الهادئ سبيلاً، فإن المتهم يستفيد من العذر المخفف المبحوث عنه في المادة (98) من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2000/1120 (هيئة خماسية) تاريخ 2001/1/14، المنشور على الصفحة 475 من عدد المجلة القضائية رقم 1 بتاريخ 2001/1/1.

## الفصل الثاني

في الأسباب المخففة<sup>47</sup>

## المادة 99

العقوبات على الجرائم عند توفر أسباب مخففة<sup>48</sup>

إذا وجدت في قضية أسباب مخففة قضت المحكمة:

1. بدلاً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة.
2. بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبدلاً من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات.
3. ولها أن تخفف كل عقوبة جنائية أخرى إلى النصف<sup>49</sup>.
4. ولها أيضاً ما خلا حالة التكرار، أن تخفف أية عقوبة لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات إلى الحبس سنة على الأقل.

## 47 تطبيقات قضائية:

الأخذ بالأسباب التخفيفية التقديرية من الأمور الواقعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها وفقاً لظروف الدعوى ومعطياتها. انظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1422 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 2000/1/11.

## 48 تطبيقات قضائية:

1. تعدد الأسباب التقديرية المخففة، لا يعني تكرار تخفيض العقوبة استناداً إلى كل سبب منها، وإنما تخفف العقوبة بالاستناد إلى تلك الأسباب مجتمعة، على أن يراعى في ذلك عدم النزول في العقوبة عن الحد المبين في القانون. انظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 27 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/8/28. انظر أيضاً: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1063 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1999/1/9.

2. ان ارتكاب المميز جناية قتل شقيقته بعد علمه بسلوكها غير الشريف بمدّة طويلة -وهي مدّة كافية للتخفيف من سيرة غضبه- لا يوفر شرط استفادته من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة 98 من قانون العقوبات، إلا أن سلوك المغدورة غير الشريف يشكل سبباً مخففاً تقديرياً بالمعنى المقصود في المادة 99 من قانون العقوبات. انظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1994/79 (هيئة خماسية) تاريخ 1994/3/28 المنشور على الصفحة 401 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1995/1/1.

49 عدلت هذه الفقرة بموجب التشريعات التالية:

1. المادة (3) من قانون العقوبات المعدل المؤقت رقم (24) لسنة 1962، ملغى ضمناً بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (40) لسنة 1963.
2. المادة (3) من القانون رقم (40) لسنة 1963 قانون معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1963/12/16.

## المادة 100

تأثير الأخذ بالأسباب المخففة في حالة الجرح ووجوب تعليل  
القرار عند الأخذ بالأسباب المخففة<sup>50</sup>

1. إذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة لمصلحة من ارتكب جرحه، فلها أن تخفض العقوبة إلى حدها الأدنى المبين في المادتين (21 و22) على الأقل.
2. ولها أن تحول الحبس إلى غرامة أو أن تحول - فيما خلا حالة التكرار- العقوبة الجسدية إلى عقوبة المخالفة.
3. يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخففة معللاً تعليلاً وافياً سواء في الجنايات أو الجرح.

## 50 تطبيقات قضائية:

1. أ. إذا قررت المحكمة إدانة المتهم بالتهمة المسندة إليه تفرض العقوبة لكل تهمة على حدا، فإذا رأت منح المتهم الأسباب المخففة التقديرية تقرر ابتداءً تخفيض العقوبة بحقه عن إحدى التهم أو جميعها، وبعد ذلك يصار إلى تطبيق أحكام المادة (72) من قانون العقوبات وتنفيذ العقوبة الأشد لأن لا تقرر منح المتهم الأسباب المخففة التقديرية بعد تنفيذ العقوبة الأشد بحقه، ب. إذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى ما يبرر منح المتهم أسباب مخففة تقديرية تقرر ابتداءً الحكم بالحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها ومن ثم تستعمل صلاحياتها في استعمال الأسباب المخففة التقديرية لتنفيذ العقوبة عند حدها الأدنى. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 71 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/10/13.
  2. يجوز لمحكمة الموضوع إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية لمصلحة من ارتكب جرحه تخفيض العقوبة إلى حدها الأدنى المبين في المادتين (21 و22) من قانون العقوبات عملاً بالمادة (1/100) من قانون العقوبات، وبالمفهوم العكسي، فإن من حقه عدم تخفيض العقوبة إلى حدها الأدنى. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2000/728 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/9/21، المنشور على الصفحة 264 من عدد المجلة القضائية رقم 9 بتاريخ 2000/1/1.
  3. إن إسقاط الحق الشخصي من قبل المشتكي، يشكل سبباً مخففاً يستوجب تخفيض العقوبة، عملاً بالمادة 100 عقوبات لسنة 60. أنظر: استئناف جزاء رقم 828 لسنة 1973، منشور على الصفحة 284 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975.
  4. على الرغم من أنه من المقرر فقهاً وقضياً في المسائل الجزائية بشأن الأسباب المخففة التقديرية، أنها تعتبر من أمور الواقع والتي لمحاكم الموضوع وحدها حق تقديرها، بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز، إلا أن المشرع عاد، فعدل هذه القاعدة، بأن أضاف إلى المادة (100) من قانون العقوبات فقرة ثالثة، نصت على أنه يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخففة التقديرية معللاً تعليلاً وافياً، وأن الغرض من إضافة هذا النص، هو جعل هذه الأسباب خاضعة لرقابة محكمة التمييز لتقرر ما إذا كانت أسباباً سائفة تبرر تخفيض العقوبة المفروضة أم لا. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية (جزاء) رقم 2000/435 (هيئة عامة) تاريخ 2000/7/17، المنشور على الصفحة 37 من عدد المجلة القضائية رقم 7 بتاريخ 2000/1/1.
- «على المحاكم حين تمنح الأسباب المخففة أن تعلق قرارها المانح لتلك الأسباب المخففة تعليلاً وافياً في الجنايات أو الجرح، والسبب في ذلك أن الأسباب المخففة التي تعتمد عليها محاكم الموضوع تخضع لرقابة محاكم التمييز أو النقض بحيث يكون من حقه أن تنقض الحكم، إذا تبين لها أن التعليل المانح للأسباب المخففة لم يكن وافياً أو معقولاً... وبمفهوم المخالفة لنص المادة 3/100 ع، فإن محاكم الموضوع لا تكون ملزمة بتعليل قراراتها الرافضة لمنح الأسباب المخففة...». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 1143 لسنة 1998 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1998/11/14، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والشرع في فلسطين «المقتضى».

## الفصل الثالث

### في التكرار

#### المادة 101

#### التكرار في الجنايات

من حكم عليه بإحدى العقوبات الجنائية حكماً مبرماً ثم ارتكب في أثناء مدة عقوبته أو في خلال عشر سنوات بعد أن قضاها أو بعد سقوطها عنه بإحدى الأسباب القانونية - جريمة تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال المؤقت - حكم عليه مدة لا تتجاوز ضعف العقوبة التي تستلزمها جريمته الثانية على أن لا يتجاوز هذا التضعيف عشرين سنة.

#### المادة 102

#### التكرار في الجنح

من حكم عليه بالحبس حكماً مبرماً ثم ارتكب قبل إنفاذ هذه العقوبة فيه أو في أثناء مدة عقوبته أو في خلال ثلاث سنوات بعد أن قضاها أو بعد سقوطها عنه بأحد الأسباب القانونية - جنحة مماثلة للجنحة الأولى - حكم عليه بمدة لا تتجاوز ضعف العقوبة التي تستلزمها جريمته الثانية، على أن لا يتجاوز هذا التضعيف خمس سنوات.

#### المادة 103

اعتبار السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير جنحاً مماثلة والسب والقدح والذم جرائم مماثلة

تعتبر السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير جنحاً مماثلة في التكرار، وكذلك يعتبر السب والقدح والذم جرائم مماثلة.

#### المادة 104

أساس التكرار صدور الحكم من المحاكم العدلية  
لا يعتبر الحكم السابق أساساً للتكرار ما لم يكن صادراً من المحاكم العدلية.

أحكام تشمل الفصول السابقة

### المادة 105

ترتيب سريان أحكام الأسباب المشددة أو المخففة تسري أحكام الأسباب المشددة أو المخففة للعقوبة على الترتيب التالي:

1. الأسباب المشددة المادية.
2. الأعذار.
3. الأسباب المشددة الشخصية.
4. الأسباب المخففة.

### المادة 106

اشتمال الحكم على مفعول الأسباب المشددة أو المخففة تعين المحكمة في الحكم مفعول كل من الأسباب المشددة أو المخففة على العقوبة المقضي بها.

# الكتاب الثاني

الجرائم



## الكتاب الثاني

## الجرائم

## الباب الأول

## في الجرائم التي تقع على أمن الدولة

## المادة 107

المؤامرة<sup>51</sup>

المؤامرة هي كل اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة بوسائل معينة.

## المادة 108

## الشروع في الاعتداء على أمن الدولة

يعتبر الاعتداء على أمن الدولة تاماً سواء أكان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروعاً فيه.

## المادة 109

## العذر المخفف في جرائم أمن الدولة

1. بعضى من العقوبة من اشترك في مؤامرة على أمن الدولة وأخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهية للتنفيذ.
2. إذا ارتكب فعل كهذا أو بدء به لا يكون العذر إلا مخففاً.
3. يستفيد من العذر المخفف، المتهم الذي أخبر السلطة بمؤامرة أو بجريمة أخرى

## 51 تطبيقات قضائية:

أ. أورد المشرع الأردني تعريفاً للمؤامرة في المادة (107) من قانون العقوبات، والتي نصت على أن المؤامرة هي كل اتفاق بين شخصين أو أكثر، بقصد ارتكاب جريمة بوسائل معينة، ويتضح من هذا التعريف أن قيام المؤامرة يستلزم توافر الشروط التالية: 1. وجود اتفاق. 2. أن يتم الاتفاق بين شخصين أو أكثر. 3. أن يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب جنابة من الجنايات المخلة بأمن الدولة. 4. أن يتناول الاتفاق تعيين الوسائل المؤدية إلى تحقيق الغرض من المؤامرة. 5. القصد الجرمي.

ب. إن المؤامرة من الجرائم القصدية التي يلزم للحكم بوجودها توافر القصد الجنائي بشقيه العمل والإرادة، والمقصود بعنصر العلم، أن يشترك كل متآمر وهو عالم بأن الغرض من الاتفاق هو ارتكاب جنابة من الجنايات الواقعة على أمن الدولة والمنصوص عليها حصراً في قانون العقوبات. أما عنصر الإرادة، فيتمثل في إرادة المتآمر ارتكاب الجريمة المتفق عليها بجميع أركانها. ج. إن شرف البواعث ونبيل الدوافع في جريمة المؤامرة، لا ينفي النية الجرمية المعبرة عن القصد الجرمي، ولا يؤثر في توافر عناصر وأركان الجريمة: أنظر قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/499 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/7/27، المنشور على الصفحة 465 من عدد المجلة القضائية رقم 7 بتاريخ 1999/1/1.

على أمن الدولة قبل إتمامها أو أتاح القبض - ولو بعد مباشرة الملاحظات- على المتهمين الآخرين أو على الذين يعرف مختبأهم.  
4. لا تطبق أحكام هذه المادة على المحرض.

## الفصل الأول

في الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي<sup>52</sup>

### (1) الخيانة

#### المادة 110

حمل السلاح والقيام بأعمال عدوانية ضد الدولة لصالح العدو

1. كل أردني حمل السلاح ضد الدولة في صفوف العدو عوقب بالإعدام.
2. كل أردني - وإن لم ينتم إلى جيش معاد- أقدم في زمن الحرب على عمل عدواني ضد الدولة عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
3. كل أردني تجند بأية صفة كانت في جيش معاد ، ولم ينفصل عنه قبل أي عمل عدواني ضد الدولة عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وإن يكن قد اكتسب بتجنده الجنسية الأجنبية.

#### 52 تطبيقات قضائية:

جرائم أمن الدولة مجموعة من الجرائم التي تمس مباشرة الدولة في وجودها واستمرارها وسيادتها على أراضيها ومواطنيها ، أو تتال من نظام الحكم فيها أو تعرض للخطر مؤسسات الدولة الدستورية ، وإن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي تؤدي أو تساعد على الاعتداء على شخصية الدولة بصفتها شخص من أشخاص القانون الدولي، وتحمي النصوص الخاصة بها الدولة في مصالحها أو حقوقها في مواجهة غيرها من الدول، وتحول دون المساس باستقلالها وسيادتها ووحدةها أو زعزعة كيانها في المحيط الدولي ، فتلك الجرائم تهدد الدولة من حيث وجودها وكيانها الدولي ومركزها وصلاتها بغيرها من الدول. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائرية رقم 86 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/4/12.

## المادة 111

عقوبة دفع دولة أجنبية للعدوان بدس الدسائس<sup>53</sup>

كل أردني دس الدسائس لدى دولة أجنبية أو اتصل بها ليدفعها إلى العدوان ضد الدولة أو ليوثر الوسائل إلى ذلك عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وإذا أفضى عمله إلى نتيجة عوقب بالإعدام.

## 53 تطبيقات قضائية:

1. نصت المادة (111) من قانون العقوبات لسنة 1960، على أن كل أردني دس الدسائس لدى دولة أجنبية أو اتصل بها ليدفعها إلى العدوان ضد الدولة، أو ليوثر الوسائل إلى ذلك عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا أفضى عمله إلى نتيجة عوقب بالإعدام، ويشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون فاعلها أردنياً أو أجنبياً ساكناً في الأردن فعلاً أو مقيماً فيه. أما ركنها المادي، فلم يبين المشرع تعريفاً للدسائس ولا للتخابر أو الاتصال، ولقاضي الموضوع استخلاص الأفعال التي ينطبق عليها وصف الدسيسة أو الاتصال، ويراد بالتخابر التفاهم بمختلف صوره سواء حصل شفهاً أو كتابة صريحاً أو رمزاً مباشرةً أو بالواسطة، وهذا المعنى أوسع نطاقاً من عبارة إلقاء الدسائس، ومن الممكن أن يحتوي في معناه مدلول التخابر، ومع ذلك لا يشترط لتمام الجريمة أن تقع أكثر من دسيسة أو اتصال للقول بتوافر ركنها المادي، إنما يكفي دسيسة واحدة أو تخابر واحد، ولا يشترط أن تقع الدسيسة بالخفاء، ويقع الاتصال أو دس الدسائس لمجرد حصوله ولا يتصور فيه الشروع. أما الركن المعنوي لهذه الجريمة، فيشترط فيه توفر القصد العام المتمثل بالعلم والإرادة، والقصد الخاص والذي يقع بإحدى صورتين، أولهما: إيقاع العدوان من الدولة الأجنبية على البلاد، والذي يستند في أصله على أحد أشكال تحريض تلك الدولة على مباشرة العدوان ضد البلاد، وثانيهما: تمثيل في نية توفر وسائل العدوان لدى الدولة الأجنبية، من أجل مباشرتها العدوان على البلاد، ولا عبرة للبايع أو الغاية البعيدة ما دام الأمر المتوخى هو مباشرة العدوان على البلاد أو توفير وسائله وسبله. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 86 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/4/12.

2. يقصد بالدولة الأجنبية: أي دولة غير الدولة الأردنية لا تقوم حالة العدوان بينها وبين الأردن، فإذا قامت بينها وبين الأردن حالة الحرب المعلنة أو المكشوفة، أخذت تلك الدولة وصف الدولة المعادية، وعلى هذا، فإن مجال إعمال المادة (111) لا يكون في الغالب إلا في حالة السلم بين الدولة الأردنية والدولة الأجنبية. ب. يدخل الاتصال مع وزراء الدولة الأجنبية أو موظفيها الرسميين سواء أكانوا عسكريين أو مدنيين، ضمن مفهوم الاتصال المباشر الذي نصت عليه المادة (111)، كذلك يعتبر الاتصال مع عملاء العدو ممن يتولون خدمة مصالح الدولة الأجنبية أو تستخدمهم هذه الدولة لأعمال الاستخبار، اتصالاً بالمعنى المقصود في هذه المادة، مع الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون هؤلاء من جنسية الدولة الأجنبية، فقد يعملون جنسية دولة غير الدولة التي يقدمون خدماتهم إليها، وقد يكونوا مواطنين فالشرط الأساسي أن يكون الجاني عالماً بأن من يتصل معه أو يدس الدسيسة لديه يعمل لمصالح الدولة الأجنبية التي يقصد استدعائها على البلاد. ج. يقع الاتصال أو دس الدسيسة لمجرد حصوله، ولا يتصور فيه الشروع، فإما أن يقع أو لا يقع. أنظر: حكم محكمة النقض - المنعقدة في رام الله - الصادر عن الهيئة العامة في الدعوى الجزائية رقم 33 لسنة 2011 بتاريخ 2011/9/18.

## المادة 112

عقوبة دس الدسائس لدى العدو والإتصال به<sup>54</sup>

كل أردني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعاونه بأي وجه كان على فوز قواته على الدولة عوقب بالإعدام.

## المادة 113

عقوبة الإضرار بأي شيء ذو طابع عسكري أو معد لاستعمال الجيش بقصد شل الدفاع الوطني

1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل أردني أقدم بأية وسيلة كانت بقصد شل الدفاع الوطني على الإضرار بالمنشآت والمصانع والبواخر والمركبات الهوائية والأدوات والذخائر والأرزاق وسبل المواصلات وبصورة عامة بأي شيء ذي طابع عسكري أو معد لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له.
2. يحكم بالإعدام إذا حدث الفعل زمن الحرب أو عند توقع نشوبها أو أفضى إلى تلف نفس.

## المادة 114

عقوبة محاولة اقتطاع جزء من الأراضي الأردنية

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل كل أردني حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقتطع جزءاً من الأراضي الأردنية ليضمها إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً أو امتيازاً خاصة بالدولة الأردنية.

## المادة 115

عقوبة مساعدة جنود الأعداء وجواسيسهم وتسهيل فرار أسرى أو رعايا العدو المعتقلين

1. كل أردني قدم سكناً أو طعاماً أو لباساً لجندي من جنود الأعداء أو لجاسوس للاستكشاف وهو على بينة من أمره أو ساعده على الهرب عوقب

## 54 تطبيقات قضائية:

نصت المادة 112 من قانون العقوبات لسنة 1960، على أن كل أردني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعاونه بأي وجه كان على فوز قواته على الدولة عوقب بالإعدام، ويلزم لتحقيق الركن المادي في هذه الجريمة، أن يستهدف السعي أو الاتصال معاونة الأعداء على فوز قواته على البلاد ولو لم تتحقق بالفعل هذه الغاية أو لم ينجم عن دس الدسيسة أو الاتصال عون فعلي للدولة المعادية مادام الجاني قد استهدف تقديم العون، وأن تكون الدولة المعادية في حالة حرب مع الدولة، أما الركن المعنوي لهذه الجريمة فيتمثل بالقصد العام وهو العلم والإرادة والقصد الخاص والمتمثل في نية معاونة العدو على فوز قواته. انظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 86 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/4/12.

- بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. كل أردني سهل الفرار لأسير حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

### المادة 116

#### معاهدة تحالف ضد عدو مشترك

تفرض العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إذا وقع الفعل على دولة تربطها بالمملكة معاهدة تحالف ضد عدو مشترك.

### المادة 117

#### الأجانب المقيمون في الأردن أو لهم سكن فعلي فيه

ينزل منزلة الأردنيين بالمعنى المقصود في المواد (111-116) الأجانب الذين لهم في المملكة محل إقامة أو سكن فعلي.

### (2) الجرائم الماسة بالقانون الدولي

### المادة 118

عقوبة خرق تدابير الحياد وتعكير صلات المملكة بدولة أجنبية يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات:

1. من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب.
2. من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطط لم تجزها الحكومة فعرض المملكة لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض الأردنيين لأعمال ثارية تقع عليهم أو على أموالهم<sup>55</sup>.

#### 55 تطبيقات قضائية:

نصت المادة 2/118 من قانون العقوبات لسنة 1960، على أنه من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطط لم تجزها الحكومة فعرض المملكة لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض الأردنيين لأعمال ثارية تقع عليهم أو على أموالهم، ويتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في النشاط الإيجابي المتمثل في الإقدام على القيام بأعمال أو كتابات أو خطط لم تجزها الحكومة من شأنها أن تستعدي دولة أجنبية وتدفعها إلى احتمال القيام بأعمال عدائية ضد البلاد أو أن تعكس صفاء العلاقات بين الدولة الأجنبية والدولة الأردنية أو قد تدفع الدولة الأجنبية أو رعايا تلك الدولة إلى القيام بأعمال ثارية انتقامية ضد المواطنين أو ضد أموالهم، ويشترط أن تكون تلك الأعمال غير مرخص بها من قبل الحكومة، فإذا أجازت الحكومة مثل تلك الأعمال، فلا مسؤولية على الجاني، ويشترط أن تكون إجازة الحكومة النافية لصفة عدم المشروعية عن العمل صريحة وثابتة. أما الركن المعنوي فيتمثل بالقصد العام المتمثل بالعلم والإرادة، ولا يشترط أن يتوقع الشخص من وراء أعماله أو كتاباته أو خطبه تعريض البلاد لخطر أعمال عدائية أو انتقامية أو تعريض المواطنين لأعمال ثارية أو انتقامية تقع عليهم أو على أموالهم، إنما يكفي أن تكون تلك الأعمال أو الخطب أو الكتابات تحمل في طياتها احتمال العدوان أو الانتقام، سواءً على البلاد أو على المواطنين أو على أموالهم.

## المادة 119

عقوبة محاولة قلب دستور دولة أجنبية موائية أو تغيير النظام القائم فيها

كل من نظم أو هيا أو ساعد في المملكة أية محاولة لقلب دستور دولة أجنبية موائية أو تغيير النظام القائم فيها بالقوة يعاقب بالاعتقال المؤقت.

## المادة 120

عقوبة التجنيد للقتال لمصلحة دولة أجنبية<sup>56</sup>

من جند في المملكة دون موافقة الحكومة جنوداً للقتال لمصلحة دولة أجنبية عوقب بالاعتقال المؤقت، وإذا كانت الدولة الاجنبية عدوة فتكون العقوبة الاعدام.

## المادة 121

عقوبة تحريض جنود دولة أجنبية موائية على الفرار أو

العصيان

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين وبغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً على كل تحريض يقع في المملكة أو يقوم به أردني بإحدى الوسائل المذكورة في المادة (118) حمل جنود دولة أجنبية موائية من جنود البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان.

أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 86 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/4/12.

«الدولة هي المعتدى عليها في جريمتي المادتين (111) و(112) عقوبات وليس مواطني الدولة... إلا أن ما قالته محكمة النقض في حديثها عن الركن المعنوي على الصنفحة الأخيرة من القرار، من أنه يكفي أن تكون أعمال الشخص تحمل في طياتها احتمال العدوان أو الانتقام سواءً على البلاد أو على المواطنين أو على أموالهم، فإن واقع نص الفقرة الثانية من المادة (118) عقوبات لا يزيد هذا القول، فالمشرع استخدم في نص الفقرة المذكورة تعبير (عَرَضٌ وَعَكْرٌ)، وهذا يعني أن المشرع اشترط لغايات التجريم والعقاب حصول النتيجة ولا يكفي مجرد الاحتمال... فليس هناك ضابط عملي بين ما هو محتمل أو غير محتمل، إذ أن باب الاحتمال يتسع ليشمل كل ما يخطر على البال ويطبق ما هو غير محتمل لدرجة الانعدام، وعليه، يغدو هذا القول مرفوضاً وغير وارد هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الفقه والقضاء قد جرى على أن الشروع في هذه الجنائية غير متصور، فإما أن تقع الجريمة بتمامها أو لا تقع». أنظر: تعليق الدكتور عبد الرحمن توفيق على الحكم رقم 86 لسنة 2009 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله بتاريخ 2010/4/12، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتفي».

56 عدلت هذه المادة بموجب المادة (2) من قانون رقم (29) لسنة 1965 قانون مؤقت معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1965/7/12.

### المادة 122

عقوبة تحقير دولة أجنبية وقدح أو ذم رئيسها أو وزرائها أو ممثليها السياسيين

يعاقب بالعقوبات نفسها المبينة في المادة السابقة بناءً على شكوى الفريق المتضرر من أجل الجرائم التالية ، إذا ارتكبت دون مبرر كاف.

1. تحقير دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني علانية.
  2. القدح أو الذم أو التحقير الواقع علانيةً على رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في المملكة.
- لا يجوز إثبات الفعل الذي كان موضوع الذم.

### المادة 123

المعاملة بالمثل

لا تطبق أحكام المواد (119 - 122) إلا إذا كان في قوانين الدولة ذات الشأن أو في الاتفاق المعقود معها أحكام مماثلة.

### (3) التجسس

### المادة 124

عقوبة الدخول إلى مكان محظور بقصد الحصول على وثائق مكتومة<sup>57</sup>

من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة، وإذا حصلت هذه المحاولة لمنفعة دولة أجنبية، عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا كانت الدولة الأجنبية عدوة فتكون العقوبة الاعدام.

### المادة 125

عقوبة سرقة أو استحصال واثق مكتومة

1. من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتي ذكرت في المادة السابقة أو استحصل عليها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

57 عدلت هذه المادة بموجب المادة (2) من قانون رقم (29) لسنة 1965 قانون مؤقت معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1965/7/12.

2. إذا اقتصرت الحماية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا كانت الدولة الأجنبية عدوة فتكون العقوبة الاعدام<sup>58</sup>.

### المادة 126

- عقوبة افشاء الوثائق والمعلومات المكتومة دون سبب مشروع**
1. من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتي ذكرت في المادة (124)، فأبلغها أو أفشأها دون سبب مشروع عوقب بالأشغال المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات.
  2. ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية، وإذا كانت الدولة الأجنبية عدوة فتكون العقوبة الاعدام<sup>59</sup>.

### (4) الإتصال بالعدو لمقاصد غير مشروعة

### المادة 127

**عقوبة عقد أو محاولة عقد صفقات تجارية مع أحد رعايا العدو أو سكان بلاد العدو**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تتقصر عن مائة دينار كل أردني، وكل شخص ساكن في المملكة أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة أو بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية أو أية صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رعايا العدو، أو مع شخص ساكن بلاد العدو.

### المادة 128

**عقوبة المساهمة في قرض أو الاكتتاب لمصلحة دولة معادية**

يستحق العقاب الوارد في المادة السابقة من ذكر فيها من الأشخاص إذا ساهموا في قرض أو اكتتاب لمنفعة دولة معادية أو سهل أعمالها المالية بوسيلة من الوسائل.

### المادة 129

**عقوبة اخفاء أو اختلاس أموال دولة معادية أو رعاياها من أخفى أو اختلس أموال دولة معادية أو أموال أحد رعاياها المعهود بها إلى**

58 عدلت هذه المادة بموجب المادة (2) من قانون رقم (29) لسنة 1965 قانون مؤقت معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1965/7/12.

59 عدلت هذه المادة بموجب المادة (2) من قانون رقم (29) لسنة 1965 قانون مؤقت معدل لقانون العقوبات، ساري، تاريخ السريان 1965/7/12.



حارس عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلا العقوبتين.

### (5) النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي

#### المادة 130

عقوبة العمل على إضعاف الشعور القومي وإيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية

من قام في المملكة زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

#### المادة 131

عقوبة إذاعة أنباء توهن نفسية الأمة

1. يستحق العقوبة المبينة في المادة السابقة من أذاع في المملكة في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة.
2. إذا كان الفاعل قد أذاع هذه الأنباء وهو يعتقد صحتها، عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

#### المادة 132

عقوبة إذاعة أنباء كاذبة تنال من هيبة الدولة أو الملك أو ولي العهد في الخارج

1. كل أردني يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها، يعاقب بالحبس مدة لا تتقص عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.
2. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة إذا كان ما ذكر موجهاً ضد جلالة الملك أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش.

## (6) جرائم المتعهدين

## المادة 133

## جرائم المتعهدين

1. من لم ينفذ في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها جميع الموجبات التي يفرضها عليه عقد تعهد أو استصناع أو تقديم خدمات تتعلق بالدفاع الوطني ومصالح الدولة العامة أو تـمـوـين الأهلين فيها ، يعاقب بالاعتقال المؤقت وبغرامة تتراوح من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار.
2. إذا كان عدم التنفيذ ناجماً عن خطأ غير مقصود عوقب الفاعل بالحبس فضلاً عن الغرامة المعينة في الفقرة السابقة.
3. يخفض نصف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إذا كان التنفيذ قد تأخر فقط.
4. وتفرض هذه العقوبات بفوارقها السابقة على أي شخص آخر كان سبباً في عدم تنفيذ العقد أو في تأخير تنفيذه.

## المادة 134

## عقوبة الغش في تنفيذ التعهدات

كل غش يقترب في الأحوال نفسها بشأن العقود المشار إليها في المادة السابقة يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تتراوح من مائة دينار حتى مائتي دينار أردني.

## الفصل الثاني

## في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي

## (1) الجنايات الواقعة على الدستور

## المادة 135

- عقوبة الاعتداء على حياة الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش أو حريته
1. كل من اعتدى على حياة جلالة الملك أو حريته ، يعاقب بالإعدام.
  2. كل من اعتدى على جلالة الملك اعتداءً لا يهدد حياته ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

3. يعاقب بالعقوبات نفسها إذا كان الاعتداء على جلالة الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش.

### المادة 136

عقوبة العمل على تغيير الدستور بطرق غير مشروعة يعاقب بالإعدام كل من يعمل على تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة.

### المادة 137

عقوبة إثارة عصيان مسلح  
1. كل فعل يقترب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور يعاقب عليه بالإعدام.  
2. إذا نشب العصيان، عوقب المحرض وسائر العصاة بالإعدام.

### المادة 138

عقوبة الاعتداء بقصد منع السلطات من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور  
الاعتداء الذي يقصد منه منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور، يعاقب عليه بالإعدام.

### المادة 139

عقوبة التآمر على ارتكاب جريمة على أمن الدولة الداخلي يعاقب على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب أي جرم من الجرائم المذكورة في مواد الفصل بالعقوبة ذاتها المفروضة بموجبها على ارتكاب الجرم نفسه.

(2) اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية

### المادة 140

عقوبة اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية يعاقب بالاعتقال المؤقت سبع سنوات على الأقل:  
1. من اغتصب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية.

2. من احتفظ خلافاً لأمر الحكومة بسلطة مدنية أو قيادة عسكرية.
3. كل قائد عسكري أبقى جنده محتشداً بعد أن صدر الأمر بتسريحه أو بتفريقه.

#### المادة 141

عقوبة تأليف فصائل مسلحة أو قيادة جند وتجهيزهم بالأسلحة  
دون رضا السلطة

يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات، من أقدم دون رضى السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند أو على قيد العساكر أو تجنيدهم أو على تجهيزهم أو مدهم بالأسلحة والذخائر.

#### (3) الفتنة

#### المادة 142

عقوبة إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي

يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً على الاعتداء الذي يستهدف إما إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي بتسليح الأردنيين أو بحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر، وإما بالحض على التقتيل والنهب في محلة أو محلات ويقضى بالإعدام إذا تم الاعتداء.

#### المادة 143

عقوبة ترؤس عصابات مسلحة

يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من رأس عصابات مسلحة أو تولى فيها وظيفة أو قيادة أياً كان نوعها، إما بقصد اجتياح مدينة أو محلة أو بعض أملاك الدولة أو أملاك جماعة من الأهلين، وإما بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العامة العاملة ضد مرتكبي هذه الجنايات.

#### المادة 144

عقوبة الاشتراك في عصابات مسلحة ألقت لإثارة الفتنة

1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة المشتركون في عصابات مسلحة ألقت بقصد ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في المادتين السابقتين.
2. غير أنه يعفى من العقوبة من لم يتول منهم في العصابة وظيفه أو خدمة ولم

يوقف في أماكن الفتنة واستسلم بسلاحه دون مقاومة وقبل صدور أي حكم.

#### المادة 145

عقوبة صنع أو حيازة مواد متفجرة أو ملتهبة أو منتجات سامة أو محرقة بقصد ارتكاب جرائم فتنة

من أقدم بقصد اقتراف أو تسهيل إحدى جنایات الفتنة المذكورة أو أية جنایة أخرى ضد الدولة على صنع أو اقتناء أو حيازة المواد المتفجرة أو الملهبة والمنتجات السامة أو المحرقة أو الأجزاء، التي تستعمل في تركيبها أو صنعها، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن العقوبات الأشد التي يستحقها المتدخلون في تلك الجنایات إذا اقترفت أو شرع فيها أو بقيت ناقصة.

#### المادة 146

عقوبة التآمر على ارتكاب جرائم الفتنة

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على المؤامرة بقصد ارتكاب إحدى الجنایات المذكورة في المواد السابقة.

#### (4) الإرهاب

#### المادة 147

تعريف أعمال الإرهاب

يقصد بالأعمال الإرهابية، جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة، والمواد الملهبة والمنتجات السامة أو المحرقة، والعوامل الوبائية، أو الجرثومية، التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً.

#### المادة 148

عقوبات الجرائم الإرهابية

1. المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية، يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. كل عمل إرهابي يستوجب الأشغال الشاقة لخمس سنوات على الأقل.
3. وهو يستوجب الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بنایة عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والنقل.

4. ويقضى بعقوبة الإعدام إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان أو هدم بنيان بعضه أو كله وفيه شخص أو عدة أشخاص.
5. ويقضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على كل من صنع أو أحرز عن علم منه أية مواد مفرقة بقصد استعمالها في ارتكاب إحدى الجرائم أو لأجل تمكين شخص آخر من استعمالها لتلك الغاية.

#### المادة 149

انشاء جمعيات بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو

الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية

1. كل جمعية أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية بإحدى الوسائل المذكورة في المادة (147) تحل ويقضى على المنتمين إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. ولا تنقص عقوبة المؤسسين والمديرين عن سبع سنوات.
3. إن العذر المحل أو المخفف الممنوح للمتآمرين بموجب المادة (109) يشمل مرتكبي الجناية المحددة أعلاه.

(5) الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة

#### المادة 150

عقوبة إثارة النعرات أو الحض على النزاع بين الطوائف

كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

#### المادة 151

عقوبة الانتماء إلى جمعية أنشئت للنيل من الوحدة الوطنية

1. يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي إلى جمعية أنشئت للغاية المشار إليها في المادة السابقة.
2. ولا ينقص الحبس عن سنة واحدة والغرامة عن عشرة دنانير إذا كان الشخص المذكور يتولى وظيفة عملية في الجمعية.

3. وفي كل الأحوال يحكم بكل الجمعية ومصادرة أملاكها.

### (6) النيل من مكانة الدولة المالية

#### المادة 152

عقوبة العمل على زعزعة الثقة في متانة نقد الدولة أو اسنادها

بوقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة

من أذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (73) وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة لإحداث التدني في أوراق النقد الوطنية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتهما وجميع الأسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة دينار.

#### المادة 153

عقوبة حض الجمهور على سحب الأموال من المصارف أو بيع

أسناد الدولة

يستحق العقوبات المبينة في المادة السابقة، كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور:

أ- إما على سحب الأموال المودعة في المصارف والصناديق العامة.

ب- أو على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة أو على الإمساك عن شرائها.

## الباب الثاني

في الجرائم الواقعة على السلامة العامة

### الفصل الأول

في الأسلحة والذخائر

#### (1) التعاريف

##### المادة 154

تعريف العصابات والتجمهرات والاجتماعات المسلحة

1. تعد العصابات والتجمهرات والاجتماعات غير المشروعة مسلحة بالمعنى المقصود في هذا القانون إذا كان شخص أو أكثر من الأشخاص الذين تتألف منهم حاملين أسلحة ظاهرة أو مخفية.
2. على أنه إذا كان بعضهم يحمل أسلحة غير ظاهرة فلا يؤخذ هذا الأمر على سائر الأشخاص إذا كانوا على جهل به.

##### المادة 155

تعريف السلاح<sup>60</sup>

1. يعد سلاحاً لأجل تطبيق المادة السابقة الأسلحة النارية وكل أداة أو آلة قاطعة أو ثقابة أو راضة وكل أداة خطيرة على السلامة العامة.
  2. إن سكاكين الجيب العادية التي يزيد نصلها على عشرة سنتيمترات تعتبر سلاحاً بحسب المعنى المحدد لها في هذا الفصل إلا إذا كانت في الأصل مخصصة لاستعمالها في مهنة أو صناعة أو حرفة يمارسها أو يتعاطاها حاملها أو للاستعمال البيتي، وكان يحملها بغية استعمالها في تلك الحرفة أو المهنة أو الصناعة أو للاستعمال البيتي.
- وتشمل لفظة (السكين) كل آلة غير المدية ذات نصل سواء أكانت منتهية برأس حاد أم لم تكن.

#### 60 تطبيقات قضائية:

إن حمل سلاح جازح يشكل جرماً بحدود المادة 155 من قانون العقوبات، ولا يغير من ذلك أن طبيعة عمل المتهم تقتضي حمل مثل هذا السلاح ما دام أن حمله للسلاح لم يكن في موقع العمل. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1995/148 (هيئة خماسية) تاريخ 30/4/1995، المنشور على الصفحة 2841 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1/1995.



## (2) حمل الأسلحة والذخائر وحيازتها دون إجازة

## المادة 156

عقوبة حمل السلاح والذخائر وحيازتها دون إجازة<sup>61</sup>  
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة أقصاها عشرة دنانير كل من  
حمل خارج منزله سلاحاً ممنوعاً من الأسلحة المبينة في المادة السابقة.

## 61 تطبيقات قضائية:

إن جنحة حمل وحيازة أداة جارحة المبحوث عنها في المادة 156 من قانون العقوبات هي جرم مستقل بذاته، وإن القانون يعاقب عليها لمجرد حمل الأداة خارج المنزل، فإذا ما اترف بها جريمة معينة لوفق الجاني بجنحة حمل الأداة الجارحة والجريمة الأخرى التي اترفها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1998/122 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/3/23، المنشور على الصفحة 513 من عدد المجلة القضائية رقم 3 بتاريخ 1998/1/1.

## الفصل الثاني

## في جمعيات الأشرار والجمعيات غير المشروعة

## (1) جمعيات الأشرار

## المادة 157

عقوبة انشاء جمعية بقصد ارتكاب الجنايات<sup>62</sup>

1. إذا أقدم شخصان أو أكثر على تأليف جمعية أو عقدا اتفاقاً بقصد

## 62 تطبيقات قضائية:

أ. وفقاً للمادة 1/157 من قانون العقوبات والباحثة في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم السرقة على الأشخاص أو الأموال (جمعيات الأشرار)، فإن الاتفاق بين شخصين أو أكثر على ارتكاب الجنايات على الناس والأموال، سواء أكانت تلك الجنايات مقصودة لذاتها أو كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منها، وسواء تم الاتفاق، على أن يقوموا جميعاً بتنفيذها أو أن يقوم بالتنفيذ بعضهم أو أحدهم، فإن مجرد الاتفاق على الوجه المتقدم ذكره كافٍ لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي ولو لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق، إذ أن العبرة في الاتفاق الجنائي هي بثبوت واقعه ذاتها بغض النظر عما تلاها أو يتلوها من الوقائع. ب. يشترط للمعاقبة على الاتفاق الجنائي وفقاً للمادة 1/157 من قانون العقوبات، أن يكون الإتفاق قد عقد لارتكاب السرقات على الناس أو الأموال بصورة عامة، وليس بسرقة أو سرقات محدودة، وذلك بأن يشمل اتفاقهم الجرمي الناس كافة دون تحديده شخص معلوم، فإذا كان الإتفاق على سرقة مال شخص معلوم، فلا ينطبق على هذا الاتفاق حكم المادة المذكورة، وإنما تطبق أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالسرقة أو الشروع فيها بحسب وصفها. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائرية رقم 16 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/7/9.

”...الاتفاق الجنائي وهو الاتفاق الذي يعقد بين شخصين أو أكثر على تأليف جمعية أشرار، أو يعقد اتفاقاً بقصد ارتكاب الجنايات على الناس أو الأموال، ويستوي في الإتفاق أن يكون مكتوباً أو شفوياً، ذلك أن القانون اشترط الاتفاق ولكن لم يشترط أن يكون الاتفاق مكتوباً...”

الاتفاق يتعين أن يكون بقصد ارتكاب جرائم من نوع الجناية، فإذا كان الاتفاق بقصد ارتكاب جرائم من نوع الجنحة كما لو تم الاتفاق على ارتكاب جرائم السرقة العادية (الجنحية) أو جرائم من نوع الإيذاء البسيط (المادتين 333 و334 عقوبات)، فإنه لا مجال لتطبيق المادة (1/157) ولا تكون بصدد اتفاق جنائي، لأن نص هذه المادة واضح تماماً بأن يكون الاتفاق على ارتكاب جرائم من نوع الجنايات، ومن باب أولى، فإنه إذا كان الاتفاق على ارتكاب جرائم من نوع المخالفات سواء المخالفات الواردة في قانون العقوبات أو قوانين أخرى، فإنه لا مجال لتطبيق أحكام الاتفاق الجنائي بحق المشتكي عليهم...”

إذا اتفق اثنان أو أكثر على سرقة مال معلوم ومحل مخصوص، فهذا الاتفاق لا يستدعي تطبيق أحكام المادة 157 من قانون العقوبات، وإنما تطبق على هذه الجريمة أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالسرقة بحسب وصفها... (تمييز جزاء 86/54 مجلة النقابة 1988 ص 969 عن مجموعة خلال ج2 ص 618 وأيضاً تمييز 39/31 نفس المجموعة ص 618\_169)...

ومما يتعين التنبه إليه أنه لا يشترط لتحقيق المسؤولية الجزائية عن جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة (157) من قانون العقوبات، أن يرتكب الجناة الجنايات التي تم الاتفاق على ارتكابها، ذلك أن جريمة الاتفاق الجنائي هي جريمة قائمة بذاتها يسأل الجناة عنها سواء ارتكبوا الجنايات التي تم الاتفاق على ارتكابها أم لم يرتكبوها... ففي حالة وقوع الجنايات التي تم الاتفاق عليها من الجناة بموجب المادة (157) وكذلك المادة (158) عقوبات، فإن هذه الحالة تعتبر من حالات التلازم... فيكون الاختصاص منقداً للمحكمة التي لها صلاحية النظر في الجريمة ذات العقوبة الأشد... أنظر: تعليق الدكتور عبد الرحمن توفيق على الحكم رقم 16 لسنة 2009 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضى».

- ارتكاب الجنايات على الناس أو الأموال يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة ولا تنقص هذه العقوبة عن سبع سنوات إذا كانت غاية المجرمين الاعتداء على حياة الغير.
2. غير أنه يعفى من العقوبة من باح بقصد الجمعية أو الاتفاق وأفضى بما لديه من المعلومات عن سائر المجرمين.

### المادة 158

#### عقوبة العصابات المسلحة التي تقوم بأعمال السلب والتعدي واللصوصية

1. كل جماعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر يجوبون الطرق العامة والأرياف على شكل عصابات مسلحة بقصد سلب المارة والتعدي على الأشخاص أو الأموال أو ارتكاب أي عمل آخر من أعمال اللصوصية، يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات.
2. ويقضى عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا اقترفوا أحد الأفعال السابق ذكرها.
3. ويحكم بالإعدام على من أقدم منهم تنفيذاً للجنائية على القتل أو أنزل بالمجنى عليهم التعذيب والأعمال البربرية.

#### (2) الجمعيات غير المشروعة

### المادة 159

#### الجمعيات غير المشروعة

- تعد جمعية غير مشروعة:
1. كل جماعة من الناس مسجلة كانت أو غير مسجلة، تحرض أو تشجع بنظامها أو بما تقوم به من الدعاية على ارتكاب أي فعل من الأفعال غير المشروعة التالية:
- أ- قلب دستور المملكة بالثورة أو التخريب.
- ب- قلب الحكومة القائمة في المملكة بموجب الدستور باستعمال القوة والعنف.
- ج- تخريب أو إتلاف أموال الحكومة الأردنية في المملكة.
2. كل جماعة من الناس يقضي عليها القانون تبليغ نظامها إلى الحكومة

وتخلفت عن ذلك أو استمرت على عقد اجتماعاتها بعد انحلالها بمقتضى القانون المذكور وتشمل هذه الفقرة أيضاً كل فرع أو مركز أو لجنة أو هيئة أو شعبة لجمعية غير مشروعة وكل مؤسسة أو مدرسة تديرها جمعية غير مشروعة أو تدار تحت سلطتها.

### المادة 160

#### عقوبة الانتساب للجمعيات غير المشروعة

كل من انتسب لعضوية جمعية غير مشروعة أو أشغل وظيفة أو منصباً في مثل هذه الجمعية أو قام بمهمة معتمد أو مندوب لها، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالات المذكورة في الفقرة (1) من المادة السابقة ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين في الحالات المذكورة في الفقرة (2) من المادة ذاتها.

### المادة 161

#### عقوبة التشجيع كتابة أو خطابة على الأفعال غير المشروعة

كل من شجع غيره بالخطابة أو الكتابة، أو بأية وسيلة أخرى على القيام بأي فعل من الأفعال التي تعتبر غير مشروعة بمقتضى المادة (159) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

### المادة 162

#### عقوبة دفع أو جمع التبرعات والاشتراكات للجمعيات غير المشروعة

كل من دفع تبرعات أو اشتراكات أو إعانات لجمعية غير مشروعة أو جمع تبرعات أو اشتراكات أو إعانات لحساب مثل هذه الجمعية، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر.

### المادة 163

#### عقوبة الترويج للجمعية غير المشروعة<sup>63</sup>

كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع أو أرسل بالبريد كتاباً أو نشرة أو

<sup>63</sup> تطبيقات قضائية:

ملاحقة المتهم لتوزيعه نشرات ومجلات وكتيبات صادرة عن حزب محظور خلافاً للمادة (163) من قانون العقوبات، وليس لارتكابه جرماً من جرائم المطبوعات، لا يستلزم أن يكون مسؤولاً عن تحرير المجلة أو طباعتها أو الكتابة فيها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1997/545 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/11/9، المنشور على الصفحة 2736 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1998/1/1.

كراساً أو إعلاناً أو بياناً أو منشوراً أو جريدة لجمعية غير مشروعة أو لمنفعتها، أو صادرة منها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

### الفصل الثالث

في التجمهر غير المشروع وغير ذلك من الجرائم المخلة بالأمن العام

#### المادة 164

##### التجمهر غير المشروع والشغب

1. إذا تجمهر سبعة أشخاص فأكثر بقصد ارتكاب جرم، أو كانوا مجتمعين بقصد تحقيق غاية مشتركة فيما بينهم، وتصرفوا تصرفاً من شأنه أن يحمل من في ذلك الجوار على أن يتوقعوا - ضمن دائرة المعقول - أنهم سيخلون بالأمن العام أو أنهم بتجمهرهم هذا سيستفزون بدون ضرورة أو سبب معقول أشخاصاً آخرين للإخلال بالأمن العام اعتبر تجمهرهم هذا تجمهراً غير مشروع.
2. إذا شرع المتجمهرون تجمهراً غير مشروع في تحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها للإخلال بالأمن العام بصورة مرعبة للأهالي أطلق على هذا التجمهر (شغب).

#### المادة 165

##### عقوبة الإشتراك في تجمهر غير مشروع أو في الشغب

1. كل من اشترك في تجمهر غير مشروع، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً.
2. من اشترك في شغب عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً.

#### المادة 166

##### اعضاء من يمثلون لأوامر الضابطة العدلية من العقوبة

يعفى من العقوبة المفروضة في المادة (165) الذين ينصرفون قبل إنذار ممثلي السلطة أو الضابطة العدلية أو يمثلون في الحال لإنذارها دون أن يستعملوا سلاحاً أو يرتكبوا أية جنائية أو جنحة.

## المادة 167

## استخدام القوة للقبض على المتجمهرين

1. إذا تجمهر الناس على الصورة المبينة في المادة (164) أنذرهم بالتفرق أحد ممثلي السلطة الإدارية، أو قائد الشرطة، أو قائد المنطقة أو أي ضابط من ضباط الشرطة والدرك نضجاً بالبوق أو الصفارة أو بأية وسيلة أخرى من هذا النوع أو بإطلاق مسدس تبعث منه إشارة ضوئية.
2. إذا استمر المجتمعون في التجمهر بقصد إحداث الشغب بعد إشعارهم بالوسائل المذكورة في الفقرة السابقة أو بعد صدور الأمر إليهم بالتفرق بمدة معقولة أو حال التجمهرون بالقوة دون تفرقهم جاز لأي من المذكورين في الفقرة السابقة، وللشرطة أو أي أشخاص يقومون بمساعدة أي منهما أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لتفريق الذين ظلوا متجمهرين على النحو المذكور أو للقبض على أي منهم وإن أبدى أحد منهم مقاومة جاز لأي شخص ممن تقدم ذكرهم أن يستعمل القوة الضرورية ضمن الحد المعقول للتغلب على مقاومته.

## المادة 168

## عقوبة عدم تفرق المتجمهرين بالقوة

1. إذا لم يتفرق المجتمعون بغير القوة كانت العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين.
2. من استعمل السلاح منهم يعاقب بالحبس من ستة أشهر حتى ثلاث سنوات فضلاً عن أية عقوبة أشد قد يستحقها.

## الباب الثالث في الجرائم التي تقع على الإدارة العامة أحكام عامة

### المادة 169

#### تعريف الموظف لأغراض الباب<sup>64</sup>

يعد موظفاً بالمعنى المقصود في هذا الباب كل موظف عمومي في السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة.

### الفصل الأول

#### في الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة

#### (1) الرشوة

### المادة 170

#### قبول الرشوة

كل موظف عمومي وكل شخص ندب إلى خدمة عامة سواء بالانتخاب أو بالتعيين وكل امرئ كلف بمهمة رسمية كالمحكم والخبير والسنديك طلب أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة من عشرة دنانير إلى مائتي دينار.

### المادة 171

#### طلب الرشوة

1. كل شخص من الأشخاص السابق ذكرهم طلب أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى ليعمل عملاً غير حق أو ليمتنع عن عمل كان يجب أن يقوم به بحكم وظيفته، عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث

#### 64 تطبيقات قضائية:

إن كون المشتكى عليه يعمل في وزارة المواصلات بأجرة يومية لا يخرج عن كونه موظفاً بالمعنى المنصوص عليه في المادة 169 من قانون العقوبات، ما دام أن الوزارة قد عينته لبيع الطوايح واستيفاء رسوم البرقيات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1973/104 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1652 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1973/1/1.

- سنوات وبغرامة من عشرين ديناراً إلى مائتي دينار.  
2. يعاقب بالعقوبة نفسها المحامي إذا ارتكب هذه الأفعال.

### المادة 172

#### عقوبة الراشي والإعفاء منها

1. يعاقب الراشي أيضاً بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين.
2. يعفى الراشي والمتدخل من العقوبة إذا باحا بالأمر للسلطات المختصة أو اعترفاً به قبل إحالة القضية إلى المحكمة.

### المادة 173

#### عرض الرشوة

من عرض على شخص من الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة (170) هدية أو منفعة أخرى أو وعده بها ليعمل عملاً غير حق أو ليمتنع عن عمل كان يجب أن يقوم به عوقب - إذا لم يلاق العرض أو الوعد قبولا - بالحبس لا أقل من ثلاثة أشهر وبغرامة من عشرة دنانير إلى مائتي دينار.



## (2) الاختلاس واستثمار الوظيفة

## المادة 174

عقوبة الاختلاس<sup>65</sup>

1. كل موظف عمومي أدخل في ذمته ما وكل إليه بحكم الوظيفة أمر إدارته

## 65 تطبيقات قضائية:

1. تشترط المادة (174) من قانون العقوبات لتحقيقها، أن يكون المتهم الأصلي بارتكابها موظفاً عاماً. أما المتدخل في هذه الجريمة، فلا يشترط أن يكون موظفاً عاماً، ويكفي أن يكون متفقاً مع الفاعل الأصلي قبل ارتكاب هذه الجريمة أو ساعده على ارتكابها بإحدى الوسائل المنصوص عليها بالمادة (2/80) عقوبات، وعن علم وإرادة سواءً أكانت هذه المساعدة سابقة على ارتكاب الجريمة أو كانت لاحقة لارتكابها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 2000/845 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/10/11، المنشور على الصفحة 303 من عدد المجلة القضائية رقم 10 بتاريخ 2000/1/1.

2. يتضح من دلالة نص المادة (174) من قانون العقوبات، أنه لا يقضي بتجريم المتهم بالاختلاس بمجرد وجود النقص في المال الموكل إلى الموظف بحكم وظيفته أو إدارته أو حفظه، وإنما لا بد لكي يقوم الركن المادي لجريمة الاختلاس من أن يقدم الفاعل على إدخال هذا المال في ذمته قصداً...، ولهذا، فإنه يتعين لقيام هذا الركن ثبوت أن المال المختلس قد أدخله الموظف في ذمته، ويتعين معرفة المقدار الحقيقي للمال المختلس، لكي تتمكن محكمة الموضوع من فرض العقوبة على الفاعل. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 2000/379 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/5/22، المنشور على الصفحة 389 من عدد المجلة القضائية رقم 5 بتاريخ 2000/1/1.

3. إن المادة (1/174) من قانون العقوبات، تستلزم لمعاقبة الموظف المختلس، أن يكون المال المختلس قد سلم إليه بحكم الوظيفة، ولا يكون المال مسلماً إليه بحكم الوظيفة ما لم يكن الموظف مختصاً، بمقتضى القوانين والأنظمة بإدارته أو جبايته أو حفظه، وحيث أن المتهم - هو سائق - لا يعتبر من الموظفين المختصين بأمر إدارة أو حفظ كويونات البنزين، وأن استلامه لها لا يكون إلا بشكل عارض ولغاية استعمالها ووضع الوقود في السيارة التي يعمل عليها بالجامعة، وحيث أن يده على تلك الكويونات وإلى حين استعمالها ووضع الوقود في سيارة الجامعة، تكون يد أمانة، فإن تصرفه بالكويونات لأغراضه الخاصة يشكل من جانبه جرم إساءة الائتمان. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 2000/48 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/3/20، المنشور على الصفحة 197 من عدد المجلة القضائية رقم 3 بتاريخ 2002/1/1.

4. إن قيام المسؤولية الجزائية بمقتضى المادة (174) من قانون العقوبات يستلزم توافر العنصرين التاليين:  
أ. أن يكون الفاعل موظفاً عمومياً.

ب. أن يدخل في ذمته ما وكل إليه بحكم الوظيفة أمر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود وأشياء...

وحيث أنه ومن استعراض ملف الدعوى، وجد أنه لا يشمل على كتاب تعيين لكل من المميزين يمكن من خلاله معرفة ما إذا كان كل منهما موظفاً عمومياً بالمعنى المقصود بالمادة (174) من قانون العقوبات، وحيث أنه كان من واجبات محكمتي الموضوع التحقق من هذا الأمر قبل الفصل في الدعوى، لما له من أثر على نتائجها، وحيث أنهما لم تفعلوا ذلك، فإن القرار المميز والحالة هذه يغدو سابقاً لأوانه ويتعين نقضه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/454 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/8/23، المنشور على الصفحة 765 من عدد المجلة القضائية رقم 8 بتاريخ 1999/1/1.

5. إن أهم أركان جريمة الاختلاس، هو أن يكون المختلس من الموظفين العموميين الموكل بهم - بحكم الوظيفة - أمر إدارة أو جباية أو حفظ النقود أو الأشياء التي وقع عليها الاختلاس، فإذا كانت وظيفة الموظف لا تقتضي تسليمه المال، ولكنه تسلمه أو وجد بين يديه بأية طريقة كانت ولو بتكليف من رئيسه، فإن اختلاسه للمال بهذه الحالة لا يقع تحت طائلة المادة (174) من قانون العقوبات، وإنما يشكل جنحة إساءة الأمانة بحدود المادة (423) عقوبات وفق ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز، وإن إطاعة الموظف للتكليف لا يمكن أن تخوله حقاً لا يخوله إياه القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1997/289 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/7/13، المنشور على الصفحة 559 من عدد المجلة القضائية بتاريخ 1997/1/1.

أو جبايته أو حفظه من نقود وأشياء أخرى للدولة أو لأحد الناس عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من عشرة دنانير إلى مائة دينار.

2. إذا وقع الفعل المبين في الفقرة السابقة بدس كتابات غير صحيحة في القيود أو الدفاتر أو بتحريف أو حذف أو إتلاف الحسابات والأوراق أو غيرها من الصكوك وعلى صورة عامة بأية حيلة ترمي إلى منع اكتشاف الاختلاس، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال المؤقت.

### المادة 175

#### عقوبة استثمار الوظيفة

من وكل إليه بيع أو شراء أو إدارة أموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب إدارة عامة، فاقتترف غشاً في أحد هذه الأعمال أو خالف الأحكام التي تسري عليها إما لجر مغنم ذاتي أو مراعاةً لفريق أو إضراراً للفريق الآخر أو إضراراً بالإدارة العامة عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تتقص عن قيمة الضرر الناجم.

### المادة 176

#### عقوبة الحصول على منفعة شخصية والاتجار غير المشروع<sup>66</sup>

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة أقلها عشرة دنانير:

1. كل موظف حصل على منفعة شخصية من إحدى معاملات الإدارة التي ينتمي إليها سواء أفعال ذلك إلى صكوك صورية.
2. ممثلو الإدارة وضباط الشرطة والدرك وسائر متولي الشرطة العامة إذا

#### 66 تطبيقات قضائية:

1. إن قيام الظنين وهو موظف في وزارة الداخلية باستلام مبلغ من المال للقيام بإحضار تصريح زيارة، وحصوله بذلك على منفعة شخصية، يندرج تحت المادة 1/176 من قانون العقوبات لسنة 60، التي تعاقب بالحبس أو الغرامة كل موظف حصل على منفعة شخصية من إحدى معاملات الإدارة التي ينتمي إليها، سواء أفعال ذلك مباشرة أو بواسطة شخص مستعار أو باللجوء إلى صكوك صورية. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 123 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 2001/4/15.

2. إذا لم يحصل الفاعل على النقود التي أدخلها بدمته عن طريق الاتجار بمعاملات الإدارة، وإنما تسلم النقود لحساب الخزينة كرسوم مستحقة لها عن رخص معينة، فإن فعله بالتصرف بقسم من الرسوم لا يقع تحت طائلة المادة 1/176 من قانون العقوبات، وإنما يعتبر من قبيل إساءة الائتمان وتطبيق عليه المادة 423 منه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1968/15 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 489 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1968/1/1.

أقدموا جهاراً أو باللجوء إلى صكوك صورية مباشرة أو على يد شخص مستعار على الاتجار في المنطقة التي يمارسون فيها السلطة بالحبوب وسائر الحاجات ذات الضرورة الأولية غير ما أنتجته أملاكهم.

### المادة 177

#### حالات معينة لتخفيض عقوبات<sup>67</sup>

1. يخفض نصف العقوبات المنصوص عليها في المادة (174) إذا كان الضرر الحاصل والنفع الذي توخاه الفاعل زهيدين أو إذا عوض عن الضرر تعويضاً تاماً قبل إحالة القضية على المحكمة.
2. وإذا حصل الرد والتعويض أثناء المحاكمة وقبل أي حكم في الأساس ولو غير مبرم خفض من العقوبة ربعها.

### (3) التعدي على الحرية

### المادة 178

#### توقيف أو حبس أشخاص بشكل غير قانوني

كل موظف أوقف أو حبس شخصاً في غير الحالات التي ينص عليها القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة.

#### 67 تطبيقات قضائية:

1. عند تطبيق الأسباب المخففة القانونية طبقاً للمادة 177 من قانون العقوبات، يكون تخفيض العقوبة السالبة للحرية، وكذلك عقوبة الغرامة، هو أمر وجوبي بمقتضى القانون، وعند الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية طبقاً لنص المادة 3/99 من قانون العقوبات، تخفض العقوبة السالبة للحرية، ويكون تخفيض عقوبة الغرامة هو أمر جوازى. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1997/291 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/7/21، المنشور على الصفحة 572 من عدد المجلة القضائية بتاريخ 1997/1/1.
2. استعمال المحكمة الأسباب المخففة القانونية الواردة في المادتين (97 و1/177) من قانون العقوبات، لا يمنع من استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إن وجدت عملاً بالمادة (99) من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1996/561 (هيئة خماسية) تاريخ 1996/10/13، المنشور على الصفحة 3943 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1997/1/1.
3. إذا عوض المتهم عن الضرر تعويضاً تاماً، بدفع المبلغ قبل إحالة القضية إلى المحكمة، فإن هذم الواقعة تشكل سبباً مخففاً قانونياً بمقتضى المادة 1/177 من قانون العقوبات، وليس سبباً مخففاً تقديرياً. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1970/87 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 669 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

## المادة 179

قبول أشخاص في السجون والمعاهد التأديبية والإصلاحات  
بشكل غير قانوني

إذا قبل - مديرو وحراس السجون أو المعاهد التأديبية أو الإصلاحات وكل من اضطلع بصلاحياتهم من الموظفين - شخصاً دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي أو استبقوه إلى أبعد من الأجل المحدد، يعاقبون بالحبس من شهر إلى سنة.

## المادة 180

رفض أو تأخير إحضار الموقوفين أو السجناء أمام المحكمة أو  
القاضي المختص

إن الموظفين السابق ذكرهم وضباط الشرطة والدرك وأفرادهما وأي من الموظفين الإداريين الذين يرفضون أو يؤخرون إحضار شخص موقوف أو سجين أمام المحكمة أو القاضي ذي الصلاحية الذي يطلب إليهم ذلك، يعاقبون بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

## المادة 181

## دخول المساكن وتحري الأماكن بشكل غير قانوني

1. كل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً مسكناً أحد الناس أو ملحقات مسكنه في غير الأحوال التي يجيزها القانون، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين وبغرامة من عشرين ديناراً إلى مائة دينار.
2. وإذا انضم إلى فعله هذا تحري المكان أو أي عمل تعسفي آخر فلا تنقص العقوبة عن ستة أشهر.
3. وإذا ارتكب الموظف الفعل السابق ذكره دون أن يراعي الأصول التي يفرضها القانون يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من خمسة دنائير إلى عشرين ديناراً.
4. وكل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً محلاً من المحال الخصوصية كبيت لتجارة المختصة بأحد الناس ومحال إدارتهم في غير الحالات التي يجيزها القانون أو دون أن يراعي الأصول التي يفرضها القانون يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

**(4) اساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة****المادة 182****اعاقة تنفيذ أحكام القوانين أو القرارات القضائية أو جباية الرسوم والضرائب**

1. كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرةً أو بطريق غير مباشر ليعوق أو يؤخر تنفيذ أحكام القوانين، أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم والضرائب المقررة قانوناً أو تنفيذ قرار قضائي أو أي أمر صادر عن سلطة ذات صلاحية يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين.
2. إذا لم يكن الذي استعمل سلطته أو نفوذه موظفاً عاماً، يعاقب بالحبس من أسبوع إلى سنة.

**المادة 183****عقوبة التهاون في القيام بواجبات الوظيفة**

1. كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر أمره المستند فيها إلى الأحكام القانونية يعاقب بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بالحبس من أسبوع واحد إلى ثلاثة أشهر.
2. إذا لحق ضرر بمصالح الدولة من جراء هذا الإهمال عوقب ذلك الموظف بالحبس من شهر واحد إلى سنة وضمن قيمة هذا الضرر.

**المادة 184****الامتناع عن تلبية طلبات السلطة الادارية أو القضائية**

- كل ضابط أو فرد من أفراد الشرطة أو الدرك امتنع عن تلبية طلب قانوني صادر من السلطة القضائية أو الإدارية يعاقب بالحبس من أسبوع إلى سنة أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً.

## الفصل الثاني

في الجرائم الواقعة على السلطة العامة

### (1) مقاومة الموظفين

#### المادة 185

##### مقاومة الموظفين

1. من هاجم أو قاوم بالعنف موظفاً يعمل على تنفيذ القوانين أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم أو الضرائب المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر قضائي أو أي أمر صادر من سلطة ذات صلاحية يعاقب بالحبس لا أقل من ستة أشهر إذا كان مسلحاً وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا كان أعزل من السلاح.
2. وتضاعف العقوبة إذا كان الفاعلون ثلاثة فأكثر.

#### المادة 186

عقوبة المقاومة التي توقف عملاً مشروعاً يقوم به الموظف كل مقاومة فعلية كانت أم سلبية توقف عملاً مشروعاً يقوم به أحد الأشخاص الذين وصفتهم المادة السابقة، يعاقب عليها بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بالغرامة من عشرة دنائير إلى خمسين ديناراً.

## (2) أعمال الشدة

## المادة 187

أعمال الشدة<sup>68</sup>

1. من ضرب موظفاً أو اعتدى عليه بفعل مؤثر آخر أو عامله بالعنف والشدة أو هدهه أو شهر السلاح عليه أثناء ممارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
2. وإذا وقع الفعل على قاض، كانت العقوبة من سنة إلى ثلاث سنوات.
3. تشدد العقوبة المفروضة في الفقرتين السابقتين بأن يضم عليهما من الثلث إلى النصف إذا اقترفت أعمال العنف عمداً أو اقترفها أكثر من واحد أو نجم عنها جرح أو مرض.
4. إذا كانت أعمال العنف أو الجرح أو المرض تستوجب لخطورتها عقوبة أشد من العقوبات المنصوص عنها بالفقرات السابقة ضم إلى العقوبة التي يستحقها الفاعل بمقتضى أحكام هذا القانون من الثلث إلى النصف.

## 68 تطبيقات قضائية:

1. أ. إن قيام الظنين بضرب الزجاجات الموجودة على طاولة الموظف، يشكل عنصر من عناصر تهمة الإعتداء على موظف أثناء الوظيفة، خلافاً للمادة 187 من قانون العقوبات لسنة 1960، وبالتالي فقد أخطأت المحكمة في إسقاط دعوى الحق العام في تهمة إتلاف مال الغير، وكان عليها اعتبار هذه التهمة عنصر من عناصر تهمة الإعتداء على موظف أثناء الوظيفة. ب. تعتبر تهمة التهديد خلافاً للمادة 351 عقوبات لسنة 1960 وتهمة الإيذاء خلافاً للمادة 334 عقوبات لسنة 1960، عنصراً من عناصر تهمة الإعتداء على موظف خلافاً للمادة 178 عقوبات لسنة 1960، ذلك أنهما تطويان تحتها. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1597 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1996/6/19.
  2. إن سبق اعتداء الموظف المشتكي على المستأنف، يفقده صفته كموظف في الاعتداء الذي يقابله به المستأنف، ولا يكون بالتالي أي مجال لتطبيق المادة 187 عقوبات سنة 60 على ذلك الاعتداء. أنظر: استئناف جزاء رقم 79 لسنة 1974 منشور على الصفحة 381 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975.
- «أن تهمة إتلاف مال الغير خلافاً لأحكام المادة 445 ع، تشكل عنصراً من عناصر تهمة الإعتداء على الموظفين أثناء الوظيفة خلافاً لأحكام المادة 187/1 ع لسنة 1960، مادام أن المستأنف عليه قد ضرب بالزجاجات الموجودة على طاولة الموظف نفسه...»
- محكمة الاستئناف قد أصابت صحيح القانون عندما فسخت قرار قاضي الصلح وقضت بعدم ملاحقة المستأنف عليه عن تهمة إتلاف مال الغير خلافاً للمادة 445 ع، مادام أن هذه الجريمة تشكل عنصراً من عناصر تهمة الإعتداء على الموظف أثناء قيامه بوظيفته، وقد تمت معاقبته عليها ضمن هذا الوصف الجرمي، إذ لا يجوز أن يلاحق الفعل الواحد إلا مرة واحدة...» أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 1597 لسنة 1995 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1996/6/19، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضى».

### (3) في الذم والقذح والتحقيق

#### المادة 188

##### الذم والقذح

1. الذم: هو إسناد مادة معينة إلى شخص - ولو في معرض الشك والاستفهام - من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته أو تعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أم لا.
2. القذح: هو الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره - ولو في معرض الشك والاستفهام - من دون بيان مادة معينة.
3. وإذا لم يذكر عند ارتكاب جرائم الذم والقذح اسم المعتدى عليه صريحاً أو كانت الإسنادات الواقعة مبهمة، ولكنه كانت هنالك قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الإسنادات إلى المعتدى عليه وفي تعيين ماهيتها، وجب عندئذ أن ينظر إلى مرتكب فعل الذم أو القذح كأنه ذكر اسم المعتدى عليه وكان الذم أو القذح كان صريحاً من حيث الماهية.

#### المادة 189

##### صور الذم والقذح المعاقب عليها

- لكي يستلزم الذم أو القذح العقاب، يشترط فيه أن يقع على صورة من الصور الآتية:
1. الذم أو القذح الوجيهي، ويشترط أن يقع:
    - أ - في مجلس بمواجهة المعتدى عليه.
    - ب - في مكان يمكن لأشخاص آخرين أن يسمعوه، قل عددهم أو أكثر.
  2. الذم أو القذح الغيابي، وشرطه أن يقع أثناء الاجتماع بأشخاص كثيرين مجتمعين أو منفردين.
  3. الذم أو القذح الخطي، وشرطه أن يقع<sup>69</sup>:

##### 69 تطبيقات قضائية:

أ. يستفاد من نص المادة 3/189 عقوبات لسنة 60 الهاجئة في الذم أو القذح الخطي، أن هذه الجريمة لا تقوم بالرغم من صياغة عبارات الذم، إذا لم يقم الفاعل بإذاعتها بما ينشر أو يذاع بين الناس، أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم، أو بما يرسل للمعتدى عليه من المكاتيب غير المغلقة (المفتوحة)، وبطاقات البريد، أي أن هذه الجريمة لا تقوم إلا بتسليم المعتدى عليه مادة القذح وإطلاع الغير عليها، فإذا بقيت بين يدي الفاذف ولم يطلع عليها أحد فلا تقوم الجريمة. ب. يعتبر المكان الذي أرسلت إليه الكتابات المحتوية على مادة القذح هو مكان وقوع الجريمة، وعليه ينعقد الاختصاص لمحكمة صلح نابلس باعتباره مكان وقوع الجريمة، كما ينعقد أيضاً لمحكمة صلح أريحا باعتبارها المرجع المختص التابع له موطن المتهم. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 167 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/4/6.



- أ- بما ينشر ويذاع بين الناس أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم (الرسوم قبل أن تزين وتصنع).  
ب- بما يرسل إلى المعتدى عليه من المكاتيب المفتوحة (غير المغلقة) وبطاقات البريد.

4. الذم أو القدح بواسطة المطبوعات وشرطه أن يقع:

- أ- بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو الموقوتة.  
ب- بأي نوع كان من المطبوعات ووسائط النشر.

### المادة 190

#### التحقير

التحقير: هو كل تحقير أو سباب -غير الذم والقدح- يوجه إلى المعتدى عليه وجهاً لوجه بالكلام أو الحركات أو بكتابة أو رسم لم يجعلاً علنيين أو بمخابرة برقية أو هاتفية أو بمعاملة غليظة.

### المادة 191

#### عقوبة الذم

يعاقب على الذم بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين إذا كان موجهاً إلى مجلس الأمة أو أحد أعضائه أثناء عمله أو بسبب ما أجراه بحكم عمله أو إلى إحدى الهيئات الرسمية أو المحاكم أو الإدارات العامة أو الجيش أو إلى أي موظف أثناء قيامه بوظيفته أو بسبب ما أجراه بحكمها.

### المادة 192

#### اثبات صحة الذم

1. إذا طلب الذم أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه، فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات وظيفته ذلك الموظف أو يكون جريمة تستلزم العقاب قانوناً.
2. فإذا كان الذم يتعلق بواجبات الوظيفة فقط وثبتت صحته فيبرأ الذم، وإلا فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للذم.
3. وإذا كان موضوع الذم جريمة وجرت ملاحقة ذلك الموظف بها وثبت أن الذم قد عزا ذلك وهو يعلم براءة الموظف المذكور انقلب الذم افتراءً ووجب عندئذ العمل بأحكام المواد القانونية المختصة بالافتراء.

### المادة 193

#### عقوبة القدح

يعاقب على القدح بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً إذا كان موجهاً إلى من ذكروا في المادة (191).

### المادة 194

#### اثبات صحة القدح

إذا طلب القادح أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف الممتدى عليه فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات ذلك الموظف ويقف موقف الذام وذلك بتحويل عبارات القدح إلى شكل مادة مخصوصة وعندئذٍ يعامل معاملة الذام.

### المادة 195

#### المس بكرامة الملك أو الملكة

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من:

1. ثبتت جرأته بإطالة اللسان على جلالة الملك.
2. أرسل أو حمل غيره على أن يرسل أو يوجه إلى جلالته أية رسالة خطية أو شفوية أو أية صورة أو رسم هزلي من شأنه المس بكرامة جلالته أو أن يضع تلك الرسالة أو الصورة أو الرسم بشكل يفيد المس بكرامة جلالته وكل من يذيع ما ذكر أو يعمل على إذاعته بين الناس.
3. يعاقب بالعقوبة نفسها إذا كان ما ذكر موجهاً ضد جلالة الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش أو أحد أعضاء هيئة النيابة.

### المادة 196

#### عقوبة التحقير

يعاقب على التحقير:

1. بالحبس من أسبوعين إلى ستة أشهر أو بغرامة من خمسة دنانير إلى ثلاثين ديناراً أو بكلا هاتين العقوبتين معا إذا كان موجهاً إلى موظف أثناء قيامه بوظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة<sup>70</sup>.

#### 70 تطبيقات قضائية:

لا تتوقف دعاوى التحقير على اتخاذ المشتكي صفة الادعاء الشخصي، كما لا تسقط هذه الدعاوى بسقوط الحق الشخصي إذا كان المشتكي موظفاً، لتعلق ذلك بالحق العام. انظر: استئناف جزاء رقم 2 لسنة 1971

2. وإذا كان الموظف المعتمد عليه بالتحقير أثناء قيامه بوظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة ممن يمارسون السلطة العامة كانت العقوبة من شهر إلى سنة.
3. وإذا وقع التحقير بالكلام أو الحركات التهديدية على قاضٍ في منصة القضاة كانت العقوبة من ثلاثة أشهر إلى سنتين.

### المادة 197

عقوبة تحقير العلم أو الشعار الوطني أو علم الجامعة العربية يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، كل من مزق أو حقر العلم أو الشعار الوطني أو علم الجامعة العربية علانية.

### المادة 198

#### حالات مشروعية نشر مواد ذم وقذح

إيفاءً للغاية المقصودة من هذا القسم، إن نشر أية مادة تكون ذماً أو قذحاً يعتبر نشرًا غير مشروع إلا:

1. إذا كان موضوع الذم أو القذح صحيحاً ويعود نشره بالفائدة على المصلحة العامة.
2. إذا كان موضوع الذم أو القذح مستثنى من المؤاخذة بناءً على أحد الأسباب الآتية:

- أ- إذا كان موضوع الذم أو القذح قد نشر من قبل الحكومة أو مجلس الأمة أو في مستند أو محضر رسمي، أو
- ب- إذا كان موضوع الذم أو القذح قد نشر بحق شخص تابع للانضباط العسكري أو لانضباط الشرطة أو الدرك وكان يتعلق بسلوكه كشخص تابع لذلك الانضباط ووقع النشر من شخص ذي سلطة عليه فيما يتعلق بسلوكه ذاك إلى شخص آخر له عليه تلك السلطة نفسها، أو
- ج- إذا كان موضوع الذم أو القذح قد نشر أثناء إجراءات قضائية من قبل شخص آخر اشترك في تلك الإجراءات كقاضٍ أو محامٍ أو شاهد أو

المنشور على الصفحة 164 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران لسنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

- فريق في الدعوى، أو
- د- إذا كان موضوع الذم أو القدح هو في الواقع بيان صحيح لأي أمر قيل أو جرى أو أذيع في مجلس الأمة، أو
- هـ- إذا كان موضوع الذم أو القدح هو في الواقع بيان صحيح عن أي شيء أو أمر قيل أو جرى أو أبرز أثناء إجراءات قضائية متخذة أمام أية محكمة بشرط أن لا تكون المحكمة قد حظرت نشر ما ذكر أو المحاكمة التي تمت فيها تلك الإجراءات تمت بصورة سرية، أو
- و- إذا كان موضوع الذم أو القدح هو نسخة أو صورة أو خلاصة صحيحة عن مادة سبق نشرها وكان نشر ذلك الموضوع مستثنى من المؤاخذة بمقتضى أحكام هذه المادة.
3. إذا كان النشر مستثنى من المؤاخذة فسيان في ذلك - إيفاء للغاية المقصودة من هذا القسم- أكان الأمر الذي وقع نشره صحيحاً أو غير صحيح أو كان النشر قد جرى بسلامة نية أم خلاف ذلك. ويشترط في ذلك أن لا تعفي أحكام هذه المادة أي شخص من العقوبة التي يكون معرضاً لها بموجب أحكام أي فصل آخر من هذا القانون أو أحكام أي تشريع آخر.

### المادة 199

#### سلامة النية في الذم والقدح

يكون نشر الموضوع المكون للذم، والقدح مستثنى من المؤاخذة بشرط وقوعه بسلامة نية إذا كانت العلاقة الموجودة بين الناشر وصاحب المصلحة بالنشر من شأنها أن تجعل الناشر إزاء واجب قانوني يقضي عليه بنشر ذلك الموضوع لصاحب المصلحة بالنشر أو إذا كان للناشر مصلحة شخصية مشروعة في نشره ذلك الموضوع على هذا الوجه، بشرط أن لا يتجاوز حد النشر وكيفيته، القدر المعقول الذي تتطلبه المناسبة.

#### (4) تمزيق الإعلانات الرسمية

### المادة 200

#### تمزيق الإعلانات الرسمية

1. كل من مزق أو شوه أو أتلف قصداً إعلاناً أو مستنداً ألصق أو على وشك الإلصاق على بناية أو مكان عام تنفيذاً لأحكام أي تشريع أو بأمر شخص موظف في الخدمة العامة، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير.

2. إذا ارتكب الفعل ازدراءً بالسلطة أو احتجاجاً على أحد أعمالها كان عقابه الحبس من أسبوع إلى شهر واحد.

### (5) انتحال الصفات أو الوظائف

#### المادة 201

##### انتحال الصفات

1. من أقدم علانيةً ودون حق على ارتداء كسوة رسمية أو ارتدى ما هو مخصص لرتبة فوق رتبته، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة.
2. كل من تقلد علانيةً ودون حق وساماً أو شارةً أو زياً من أزياء أو أوسمة أو شارات الدولة، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.
3. كل أردني تقلد علانيةً دون حق أو بغير إذن جلالة الملك وساماً أجنبياً، يعاقب كذلك بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير.

#### المادة 202

##### انتحال الوظائف

1. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من:
  - أ- انتحل شخصية موظف في الخدمة العامة مدنية كانت أو عسكرية في مناسبة كان فيها ذلك الموظف مكلفاً بالقيام بفعل أو بالحضور إلى مكان بحكم وظيفته، أو
  - ب- تظاهر دون حق بأنه موظف في الخدمة العامة مدنية كانت أو عسكرية وادعى بأنه من حقه أن يقوم بأي فعل من الأفعال أو أن يحضر إلى مكان من الأمكنة لأجل القيام بأي فعل بحكم وظيفته.
2. ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين إذا اقترف أيّاً من الأفعال المذكورة في الفقرتين السابقتين وهو مرتدٍ في أثناء العمل زياً أو شارة خاصين بالموظفين.

### (6) فك الأختام ونزع الأوراق والوثائق

#### المادة 203

##### فض الأختام

1. من أقدم قصداً على فض ختم وضع بأمر السلطة العامة أو من المحكمة

- أو إحدى دوائرها لحفظ محل أو نقود أو أشياء أو أوراق تتعلق بأية مصلحة كانت أو أزاله أو صيّر عديم الجدوى، عوقب بالحبس من أسبوع إلى سنة.
2. وإذا وقع الفعل مقترناً بأعمال العنف فلا يكون الحبس أقل من ثلاثة شهور.
3. ويعاقب المتجاسر على السرقة بفض الختم وإزالته بالجزاء المعين لمن يجسر على السرقة بكسر أقفال باب المحل المحفوظ والمقفل، وإذا كان السارق الموظف المسؤول عوقب بنفس العقوبة.

### المادة 204

#### أخذ أو نزع أو إتلاف محفوظات<sup>71</sup>

1. من أخذ أو نزع أو أتلف إتلافاً تاماً أو جزئياً أوراقاً أو وثائق أودعت خزائن المحفوظات أو دواوين المحاكم أو المستودعات العامة أو سلمت إلى وديع عام بصفته هذه، عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.
2. وإذا اقترف الفعل بواسطة فك الأختام أو الخلع أو التسلق أو بواسطة أعمال العنف على الأشخاص، كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة.

### المادة 205

#### إتلاف أصول صكوك السلطة العامة

يستحق العقوبات المبينة في المادة السابقة بما اشتملت عليه من فوارق، من أحرق أو أتلف وإن جزئياً سجلات أو مسودات أو أصول الصكوك الخاصة بالسلطة العامة.

#### 71 تطبيقات قضائية:

إن دخول المتهم غرفة الإدارة بالمدرسة بقصد تمزيق ورقة الامتحان الذي أداه، وإجراء هذا الفعل بداخل الغرفة، يشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة (204) من قانون العقوبات، التي تعاقب كل من أتلف إتلافاً تاماً أو جزئياً أية أوراق أو وثائق مسلمة إلى جهة حكومية، ولا يشكل جريمة السرقة خلافاً لنص المادة (1/399) من قانون العقوبات كما أسند إليه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1976/50 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1626 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1976/1/1.

## الباب الرابع في الجرائم المخلة بالإدارة القضائية

### الفصل الأول

#### في الجرائم المخلة بسير العدالة

#### (1) كتم الجنايات والجنح

##### المادة 206

#### عقوبة كتم الجنايات والجنح

1. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من علم باتفاق جنائي لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (135 و136 و137 و138 و142 و143 و145 و148) من هذا القانون ولم يخبر السلطة العامة بوجه السرعة المعقولة.
2. لا يسري حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد في تلك المؤامرة ولا على أي من أصوله أو فروعه.

##### المادة 207

#### عقوبة كتم الجنايات والجنح من قبل الموظفين

1. كل موظف مكلف بالبحث عن الجرائم أو ملاحظتها، أهمل أو أرجأ الإخبار عن جريمة اتصلت بعلمه، عوقب بالحبس من أسبوع إلى سنة أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى عشرين ديناراً.
2. كل موظف أهمل أو أرجأ إعلام السلطة ذات الصلاحية عن جناية أو جنحة عرف بها أثناء قيامه بالوظيفة أو في معرض قيامه بها عوقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى عشرين ديناراً.
3. كل من قام حال مزاولته إحدى المهن الصحية بإسعاف شخص يبدو أنه وقعت عليه جناية أو جنحة ولم يخبر بها السلطة ذات الصلاحية عوقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة الثانية.
4. تستثنى من كل ذلك الجرائم التي تتوقف ملاحظتها على الشكوى.

## (2) انتزاع الإقرار والمعلومات

## المادة 208

## انتزاع الاقرار والمعلومات

1. من سام شخصاً أي نوع من أنواع العنف والشدة التي لا يجيزها القانون بقصد الحصول على إقرار بجريمة أو على معلومات بشأنها، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.
2. وإذا أفضت أعمال العنف والشدة هذه إلى مرض أو جرح كانت العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ما لم تستلزم تلك الأعمال عقوبة أشد.

## (3) اختلاق الجرائم والافتراء

## المادة 209

## اختلاق الجرائم

من أخبر السلطة القضائية أو أية سلطة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية عن جريمة يعرف أنها لم ترتكب، ومن كان سبباً في مباشرة تحقيق تهديدي أو قضائي باختلاقه أدلة مادية على جريمة كهذه، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بكلاهما تين العقوبتين.



**المادة 210****الافتراء<sup>72</sup>**

1. من قدم شكاية أو إخباراً كتابياً إلى السلطة القضائية أو أية سلطة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية، فعزاً إلى أحد الناس جنحة أو مخالفة وهو يعرف براءته منها أو اختلق عليه أدلة مادية تدل على وقوع مثل هذا الجرم عوقب بحسب أهمية ذلك الإسناد بالحس من أسبوع إلى ثلاث سنوات.
2. وإذا كان الفعل المعزى يؤلف جنائية، عوقب المفترى بالأشغال الشاقة المؤقتة.

**المادة 211****الرجوع عن الإخبار أو الافتراء**

إذا رجع المخبر عن إخباره أو المفترى عن افتراءه قبل أية ملاحقة، يحكم عليه بسدس العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين، وإن كان رجوعه عما عزاه أو اعترافه باختلاق الأدلة المادية بعد الملاحقات القانونية، حط عنه ثلثا العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين.

**(4) الهوية الكاذبة****المادة 212****الهوية الكاذبة**

من استسماه قاضٍ أو ضابط من الشرطة أو الدرك أو أي موظف من الضابطة

**72 تطبيقات قضائية:**

1. يشترط لتحقق جريمة الإفتراء خلافاً للمادة (210) ع لسنة 60، التأكد من ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومنتوياً السوء والإضرار بالمجني عليه. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1996/970 الصادر بتاريخ 1996/11/13.

2. إن إفادة المشتكي لدى الشرطة وقيامه بالتوقيع على تلك الإفادة تكفي لغايات تطبيق المادة (1/210) عقوبات سنة 1960، من حيث اشتراط تقديم شكاية أو إخبار كتابي لتوافر عناصر جرم الإفتراء المعاقب عليه بموجب هذه المادة. أنظر: استئناف جزاء رقم 645 لسنة 1976 منشور على الصفحة 188 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله منذ بداية سنة 1976 حتى نهاية سنة 1977.

3. أ. من الثابت بنص المادة (210) من قانون العقوبات، أن عناصر المسؤولية عن جريمة الإفتراء، تكون متوافرة متى ثبت علم المفترى ببراءة من قدمت ضده الشكوى أو الإخبار بارتكاب جريمة، أو إذا اختلق ضد أدلة مادية تدل على وقوع الجرم. ب. إن الحكم ببراءة المشتكى عليه من تهمة هتك العرض المسندة إليه لعدم كفاية الأدلة، لا تكفي لإثبات أن المميز ضدهم كانوا على علم ببراءته من هذا الجرم، لأن هذا الحكم صدر لعدم كفاية الأدلة، وليس لعدم ثبوت وقوع الفعل، ويكون الحكم بعدم مسؤولية المميز ضدهم عن جرم الإفتراء لا يخالف القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/346 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/8/1، المنشور على الصفحة 815 من عدد المجلة القضائية رقم 8 بتاريخ 1999/1/1.

العدلية فذكر اسماً أو صفة ليست له، أو أدى إفادة كاذبة عن هويته أو محل إقامته أو سكنه أو عن هوية ومحل إقامة وسكن غيره عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة من دينار إلى عشرة دنانير.

### المادة 213

#### انتحال اسم الغير

من انتحل اسم غيره في تحقيق قضائي أو محاكمة قضائية عوقب بالحبس من شهر إلى سنة.

### (5) شهادة الزور

### المادة 214

#### شهادة الزور<sup>73</sup>

1. من شهد زوراً أمام سلطة قضائية أو مأمور له أو هيئة لها صلاحية استماع الشهود محلفين أو أنكر الحقيقة أو كتم بعض أو كل ما يعرفه من وقائع القضية التي يسأل عنها، سواء أكان الشخص الذي أدى الشهادة شاهداً مقبول الشهادة أم لم يكن، أو كانت شهادته قد قبلت في تلك الإجراءات أم لم تقبل يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.
2. وإذا وقع منه هذا الفعل في أثناء تحقيق جنائية أو محاكمتها، حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة وإذا نجم عن الشهادة الكاذبة حكم بالإعدام أو بعقوبة مؤبدة فلا تنقص عقوبة الأشغال الشاقة عن عشر سنوات.
3. وإن وقعت الشهادة من دون أن يحلف الشاهد اليمين، خفض نصف العقوبة.

#### 73 تطبيقات قضائية:

1. أ. يشترط لقيام جريمة شهادة الزور خلافاً للمادة 214 من قانون العقوبات، ذكر الشهادة الكاذبة، ومدى تأثيرها في مركز الخصوم، والضرر الذي يترتب عليها، وأن الشاهد قد كتم معلوماته أو كذب فيها، بقصد تضليل القضاء، إضراراً بالغير أو طلباً لمصلحة. ب. يشترط لقيام جريمة شهادة الزور أن تثبت النية العامة، أن المتهم قد شهد زوراً وجزم بالباطل أو أنكر الحق أو كتم بعض ما يعرفه أو كله، وإن مجرد تناقض أقوال الشاهد المتهم مع ما يدعيه المدعى عليه في الدعوى المدنية لا يستوجب إحالته إلى التحقيق. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 75 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/7/14.

2. لا بد في جرم الشهادة الزور من ذكر الشهادة الصادقة، والشهادة الكاذبة، والفرق بينهما، والأدلة عليهما، وما غاير في الشهادة الكاذبة، ومدى تأثيرها في مركز الخصوم، والضرر الذي يترتب عليها، وأن الشاهد كتم معلوماته، أو كذب فيها بقصد تضليل القضاء، إضراراً بالغير أو طلباً لمصلحة. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 151 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2012/1/18.

**المادة 215****الرجوع عن شهادة الزور**

يعفى من العقوبة:

1. الشاهد الذي أدى الشهادة أثناء تحقيق جزائي إذا رجع عن الإفادة الكاذبة قبل أن يختم التحقيق ويقدم في حقه إخبار.
2. الشاهد الذي شهد في أية محاكمة إذا رجع عن شهادته الكاذبة قبل أي حكم في أساس الدعوى ولو غير مبرم.

**المادة 216****الإعفاء من عقوبة شهادة الزور**

1. يعفى من العقوبة:

- أ- الشاهد الذي يحتمل أن يتعرض - إذا قال الحقيقة - لضرر فاحش له مساس بحريته أو شرفه أو يعرض لهذا الضرر الفاحش زوجه ولو طالقاً، أو أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو إخوانه أو أصهاره من الدرجات ذاتها.
- ب- الشخص الذي أفضى أمام المحكمة باسمه وكنيته وشهرته ولم يكن من الواجب استماعه كشاهد أو كان من الواجب أن ينبه إلى أن له أن يمتنع عن أداء الشهادة إذا شاء.
2. وفي الحالتين السابقتين إذا عرضت شهادة الزور شخصاً آخر لملاحقة قانونية أو لحكم خفضت العقوبة من النصف إلى الثلثين.

**المادة 217****التحريض لأداء شهادة الزور**

يخفض نصف العقوبة عن الشخص الذي أدت شهادة الزور بتحريض منه إذا كان الشاهد يعرضه حتماً، لو قال الحقيقة أو يعرض أحد أقاربه لضرر كالذي أوضحته الفقرة الأولى من المادة السابقة.

**(6) التقرير الكاذب والترجمة الكاذبة****المادة 218****تقرير الخبراء الكاذب**

1. إن الخبير الذي تعينه السلطة القضائية في دعوى حقوقية أو جزائية ويجزم

بأمر مناف للحقيقة أو يؤوله تأويلاً غير صحيح على علمه بحقيقته يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبمَنع من أن يكون خبيراً فيما بعد.

2. ويحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت مهمة الخبير تتعلق بقضية جنائية.

### المادة 219

#### الترجمة الكاذبة

يتعرض لعقوبات المادة السابقة بما اشتملت عليه من فوارق، المترجم الذي يترجم قصداً ترجمة غير صحيحة في قضية حقوقية أو جزائية.

### المادة 220

#### حالات اعضاء الخبراء والمترجمين الكاذبين من العقوبة

تطبق على الخبير والترجمان أحكام المادة (216).

#### (7) اليمين الكاذبة

### المادة 221

#### اليمين الكاذبة<sup>74</sup>

1. من حلف - بصفة كونه مدعياً أم مدعى عليه- اليمين الكاذبة في دعوى حقوقية عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنائير إلى خمسين ديناراً.

2. ويعفى من العقوبة إذا رجع إلى الحقيقة قبل أن يبت في الدعوى التي كانت موضوع اليمين بحكم ولو لم يكن مبرماً.

#### 74 تطبيقات قضائية:

«الكذب في اليمين الحاسمة في الدعوى المدنية لا يحول دون اقامة الدعوى الجزائية على الكاذب. إن إعفاء من كذب في اليمين الحاسمة من العقاب جزائياً، هو إضافة للنصوص القانونية بما ليس فيها، فالإعفاء من العقوبة في مقام شهادة الزور أو اليمين الكاذبة، هو بمثابة عذر قانوني، وهذه الأعدار وردت على سبيل الحصر، فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها، ولم تكن حالة الكذب في اليمين الحاسمة من بين حالات الإعفاء من العقاب المنصوص عليه في المواد 221 و215 و216 من قانون العقوبات». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 31 لسنة 2005 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله بتاريخ 2005/9/13، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتفي».

## (8) الأعمال التي تعرقل سير العدالة

## المادة 222

عرقلة سير العدالة<sup>75</sup>

كل من أخفى أو ألتف قصداً وثيقة أو مستنداً أو أي شيء آخر مهما كان نوعه أو شوهه لدرجة تجعله غير مقروء أو تجعل معرفة حقيقته غير ممكنة، وهو يعلم أنه ضروري في أية إجراءات قضائية قاصداً بعمله هذا أن يحول دون استعماله في معرض البينة، يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة أو بالغرامة حتى خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين.

## المادة 223

## محاولة التأثير في نتيجة الإجراءات القضائية

كل من وجه التماساً إلى قاض كتابةً أم مشافهةً محاولاً بذلك أن يؤثر بوجه غير مشروع في نتيجة إجراءات قضائية عوقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بكلتا العقوبتين.

## المادة 224

## نشر أخبار من شأنها التأثير على القضاة أو الشهود

كل من نشر أخباراً أو معلومات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أي قاض أو شاهد أو تمنع أي شخص من الإفضاء بما لديه من المعلومات لأولي الأمر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.

## (9) ما يحظر نشره

## المادة 225

## المحظور نشره

يعاقب بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً من ينشر:

## 75 تطبيقات قضائية:

إن من عناصر الجرم الذي حكمت به المحكمة على المميز بحدود المادة 222 عقوبات، هو علم مقترفه بأن الوثائق التي يخفيها هي وثائق ضرورية لتقديم كيبينات في إجراءات قضائية، وأن يقصد من ذلك الحيلولة دون إبرازها في معرض البينة، وحيث أن المميز لم يكن يعلم بأي اتفاق ولا ما هي الوثائق ولا أنها ضرورية لأي إجراءات قضائية، فإن عنصر العلم أي القصد الخاص يكون منتفياً بالنسبة له، ويكون ما توصلت إليه محكمة الموضوع بحقه من أحكام وإجراءات مخالفاً للقانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1997/332 (هيئة خماسية) تاريخ 1997/7/13، المنشور على الصفحة 564 من عدد المجلة القضائية بتاريخ 1997/1/1.

1. وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية.
2. محاكمات الجلسات السرية.
3. المحاكمات في دعوى السب.
4. كل محاكمة منعت المحكمة نشرها.

### المادة 226

#### فتح اكتتابات أو الإعلان عنها

يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى عشرة دنانير أو بكلتا هاتين العقوبتين من يقدم علانية على فتح اكتتابات أو الإعلان عنها بأية وسيلة من وسائل النشر للتعويض عما قضت به محكمة جزائية من غرامات أو رسوم أو عطل وضرر.

### الفصل الثاني

فيما يعترض نفاذ القرارات القضائية

#### (1) الجرائم التي تمس قوة القرارات القضائية

### المادة 227

#### الجرائم التي تمس قوة القرارات القضائية

1. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة أو بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً.
  - أ- من وضع يده على عقار أخرج منه بصورة قانونية.
  - ب- من خالف التدابير التي اتخذتها المحكمة صيانةً للملكية أو وضع اليد.
2. وإذا اقترن الفعل بالعنف كان الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين.

## (2) فرار السجناء

### المادة 228

#### فرار السجناء<sup>76</sup>

1. كل من كان موقوفاً بصورة قانونية من أجل جريمة، وهرب يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات إذا كان موقوفاً بجناية، ولمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً إذا كان موقوفاً بجنحة.
2. وكل محكوم عليه بعقوبة مؤقتة من أجل جنائية أو جنحة فهرب، يضاف إلى عقوبته الأصلية مدة لا تزيد على نصفها، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

### المادة 229

#### تسهيل فرار السجناء

1. من أتاح الفرار أو سهله لشخص أوقف أو سجن وفاقاً للقانون عن جنحة عوقب بالحبس حتى ستة أشهر.
2. وإذا كان الفارق قد أوقف أو سجن من أجل جنائية يعاقب عليها بعقوبة جنائية غير الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة، حكم على المجرم بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.
3. وإذا كانت عقوبة الجنائية الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تعرض المجرم لعقوبة الأشغال الشاقة مدة لا تزيد على سبع سنوات.

### المادة 230

#### تسهيل فرار السجناء من قبل الحراس

1. كل من كان مكلفاً بحراسة شخص أوقف أو سجن وفاقاً للقانون، فأتاح له الفرار أو سهله يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة في الحالة الأولى المذكورة في المادة السابقة وبالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمس في الحالة الثانية، وبالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى عشر في الحالة الثالثة.
2. إذا حصل الفرار بسبب إهمال الحارس كانت عقوبته الحبس من شهر إلى

#### 76 تطبيقات قضائية:

عقوبة الفرار من الحفظ، عقوبة مستقلة لا يجوز ادغامها بالعقوبة الأصلية حسب المادة 72 من قانون العقوبات، إنما تضاف هذه العقوبة إلى الأصلية، إذ لو جاز ادغام عقوبة الهرب بالعقوبة الأصلية لبقيت جريمة الهرب بدون عقوبة.... أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 1964/98 (هيئة خماسية) تاريخ 1964/8/2، المنشور على الصفحة 786 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1964/1/1.

سنة في الحالة الأولى المذكورة آنفاً والحبس من ستة أشهر إلى سنتين في الحالة الثانية والحبس من سنة إلى ثلاث سنوات في الحالة الثالثة.

### المادة 231

#### تسهيل فرار السجناء بإمدادهم بأسلحة

1. من وكل إليه حراسة موقوف أو سجين وأمده تسهياً لفراره بأسلحة أو غيرها من آلات تسهل له الفرار عنوة يعاقب عن هذا الفعل وحده بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. وإذا كان الفاعل من غير الموكول إليهم بالحراسة، يعاقب بالحبس لا أقل من سنتين.

### المادة 232

#### تخفيض العقوبة

تخفف نصف العقوبة إذا أمن الفاعل القبض على الفار أو حمّله على تسليم نفسه خلال ثلاثة أشهر من فراره دون أن يكون قد ارتكب جريمة أخرى توصف بالجناية أو الجنحة.



## الفصل الثالث

### في استيفاء الحق بالذات

#### المادة 233

#### استيفاء الحق بالذات

من استوفى حقه بنفسه وهو قادر على أن يراجع في الحال السلطة ذات الصلاحية عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير.

#### المادة 234

#### استيفاء الحق بالذات باستخدام العنف

إذا اقترن الفعل المذكور في المادة السابقة بالعنف، عوقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً.

#### المادة 235

#### وقف الملاحقة على شكوى المتضرر<sup>77</sup>

تتوقف الملاحقة على شكوى الفريق المتضرر إذا لم تقترن الجثة المذكورة بجريمة أخرى تجوز ملاحقتها بلا شكوى.

#### 77 تطبيقات قضائية:

اسقاط الحق الشخصي في جريمة استيفاء الحق بالذات خلافاً للمادتين 233 و234 من قانون العقوبات لسنة 60، لا يترتب عليه اسقاط دعوى الحق العام، وإن المادة 235 من القانون المذكور، قد نصت على إيقاف الملاحقة عن هذه الجريمة على شكوى الفريق المتضرر، ما لم تقترن هذه الجثة بجريمة أخرى تجوز ملاحقتها بلا شكوى. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1167 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/12/20.

## الباب الخامس

### في الجرائم المخلة بالثقة العامة

#### الفصل الأول

في تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكوت والطوابع

#### المادة 236

- تقليد ختم الدولة أو إمضاء الملك أو استخدامها دون حق
1. من قلد ختم الدولة أو إمضاء جلالة الملك أو ختمه أو استعمل الختم المقلد وهو على بينة من الأمر، عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات على الأقل.
  2. من استعمل دون حق ختم الدولة أو قلد دمغة ختمها، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

#### المادة 237

- تقليد العلامات الرسمية أو استعمالها استعمالاً غير مشروع
1. من قلد ختماً أو ميسماً أو علامةً أو مطرقةً خاصة بإدارة عامة أردنية أو قلد دمغة تلك الأدوات أو ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة.
  2. ومن استعمل لغرض غير مشروع أية علامة من العلامات الرسمية المذكورة في الفقرة السابقة صحيحة كانت أو مزورة عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً.

#### المادة 238

#### الاعضاء من العقاب

من اقتترف التقليد المعاقب عليه في المادتين السابقتين يعفى من العقاب إذا أترف المادة الجرمية قبل أي استعمال أو ملاحقة.

#### (2) تزوير البنكوت

#### المادة 239

#### تعريف البنكوت

تشمل لفظة البنكوت الواردة في هذا القسم كل بوليصة أصدرها مصرف في المملكة أو أية شركة مسجلة تتعاطى أشغال الصرافة في أية جهة من جهات العالم وكل بوليصة بنك صادرة من مصرف، وأوراق النقد الأردني الصادرة

بمقتضى قانونه الخاص وكل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) إذا كانت تعتبر كعقد قانوني في البلاد الصادرة فيها.

### المادة 240

عقوبة تزوير بنكنوت وحيازة وإدخال بنكنوت مزور<sup>78</sup>

يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن خمس سنوات:

1. كل من زور ورقة بنكنوت بقصد الاحتيال أو غير فيها أو تداول ورقة بنكنوت يدل ظاهرها على أنها مزورة مع علمه بذلك.
2. كل من أدخل إلى البلاد الأردنية ورقة مالية مزورة أو مغيرة يدل ظاهرها على أنها ورقة بنكنوت وهو عالم بأنها مزورة أو مغيرة.
3. كل من حاز أية ورقة بنكنوت يدل ظاهرها بأنها مزورة أو مغيرة وهو عالم بأمرها يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاث سنوات.

### المادة 241

#### تقليد ورقة بنكنوت

من قلد أو تسبب في تقليد ورقة يدل ظاهرها على أنها ورقة بنكنوت أو قسم من ورقة بنكنوت أو ورقة تماثل البنكنوت على أي وجه من الوجوه لدرجة تحمل الناس على الانخداع أو تداولها مع علمه بتقليدها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

### المادة 242

#### الجرائم المتعلقة بالبنكنوت

كل من ارتكب فعلاً من الأفعال التالية بدون تفويض من السلطات المختصة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على خمس سنوات:

1. صنع أو استعمل أو باع أو عرض للبيع أو حاز عن علم منه ورقاً يشبه الورق

#### 78 تطبيقات قضائية:

إن عبارة (ورقة بنكنوت يدل ظاهرها على أنها مزورة) الواردة في المادة (1/240) من قانون العقوبات، هو أن يكون ظاهر الورقة المزورة مشابه للورقة الأصلية نتيجة اتقان التزوير، بحيث يؤدي ذلك إلى انخداع الأشخاص المتعاملين بها دون أن يشترط في ذلك الاتقان التام. أما إذا كان ظاهر هذه الورقة لا يؤدي إلى انخداع الغير بها، فإن ذلك لا يعد جرماً. وعليه، فإن ثبوت أن درجة تزيف الدولارات موضوع الدعوى، يخدع المواطن العادي، كما يخدع موظفي البنوك والصارفة، فيكون الركن المادي للجرم المسند للمميز متوافراً، ولا يرد القول بأنه كلما ازداد اتقان التزيف وسهولة الانخداع به، كلما ازدادت خطورة ونتائج هذا التزيف، وكلما كان أمر اكتشاف التزيف سهلاً، أدى ذلك إلى استحالة تداول العملة المزيفة وإلى استحالة تجريم فعل التزيف، إذ لا يمكن أن يكون قصد المشرع ذلك وهو يرمي إلى حماية الثقة بالعملة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1995/235 (هيئة خماسية) تاريخ 1995/6/13، المنشور على الصفحة 306 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1996/1/1.

- المخصص والمستعمل في صنع أي نوع من أوراق البنكنوت أو ورقاً يمكن أن يظن بأنه من ذلك الورق الخاص، أو
2. صنع أو استعمل أو وجد في عهده أو أحرز عن علم منه إطاراً أو قالباً أو أداة تستعمل لصنع مثل ذلك الورق أو تستعمل في أن يدخل عليه أية كلمة أو رقم أو رسم أو علامة فارقة خاصة بذلك الورق وظاهرة في مادته، أو
  3. تسبب في استعمال الأساليب الفنية أو الاحتيالية في إثبات مثل هذه الكلمات أو الرسوم أو العلامات الفارقة في مادة أية ورقة أو في إثبات أية كلمات أو رسوم أو علامات فارقة أخرى يقصد منها أن تكون مشابهة لها وأن تسلك بدلاً منها، أو
  4. حفر أو نقش بأية صورة على أية لوحة أو مادة نصاً يدل ظاهره على أنه نص ورقة بنكنوت أو قسم من ورقة البنكنوت، أو أي اسم أو كلمة أو رقم أو رسم أو حرف أو نقش يشبه أي توقيع من التوقيعات الموجودة على ورقة البنكنوت، أو
  5. استعمل أو وجد في عهده أو أحرز عن علم منه مثل تلك اللوحة أو المادة أو الأداة أو الوسيلة لصنع أو طبع ورقة بنكنوت.

### المادة 243

#### إصدار أوراق البنكنوت دون تفويض

كل من أصدر ورقة من أوراق البنكنوت من دون تفويض مشروعاً أو كان شريكاً في إصدارها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على خمس سنوات.

### المادة 244

#### مصادرة وإتلاف أوراق البنكنوت المزورة

تضبط الحكومة كل ورقة بنكنوت يثبت أنها مزورة أو مقلدة دون دفع تعويض لحاملها وتقرر مصادرتها، ويجوز إتلافها والتصرف بها بالصورة التي يوعز بها وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء، كما تتلف بالصورة نفسها الأداة أو المادة المعدة لصنع أو تقليد الورق المستعمل للبنكنوت.

## (3) الجرائم المتصلة بالمسكوكات

## المادة 245

## تفسير اصطلاحات

في هذا الفصل:

تشمل لفظة (المسكوكات) المسكوكات على اختلاف أنواعها وفتاتها المصنوعة من أي صنف من المعادن أو المعادن المخلوطة، والرائجة بصورة مشروعة في المملكة أو في أية بلاد أخرى.

وتشمل لفظة (معدن) أي مزيج أو خليط من المعادن.

ويراد بعبارة (المسكوكات الزائفة) المسكوكات غير الأصلية التي تحاكي المسكوكات الأصلية أو التي يلوح أنه قصد منها أن تحاكيها أو أن يتداولها الناس باعتبارها مسكوكات أصلية، وتشمل هذه العبارة المسكوكات الأصلية التي عولجت بالطلي أو بتغيير الشكل حتى أصبحت تحاكي مسكوكات أكبر منها قيمة أو التي يلوح أنها عولجت على تلك الصورة بقصد أن تصبح محاكية لمسكوكات أكبر منها قيمة أو أن يخالها الناس كذلك، وتشمل أيضاً المسكوكات الأصلية التي قرضت أو سحلت أو أنقص حجمها أو وزنها على أي وجه آخر أو عولجت بالطلي أو بتغيير الشكل بصورة تؤدي إلى إخفاء آثار القرض أو السحل أو الإنقاص وتشمل أيضاً المسكوكات الأئفة الذكر سواء أكانت في حالة صالحة للتداول أم لم تكن وسواء أكانت عملية طلائها أو تغييرها تامة أم لم تكن كذلك.

وتشمل عبارة (الطلي بالذهب أو الفضة) بالنسبة للمسكوكات طلبها بطلاء يعطيها مظهر الذهب أو الفضة، مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك.

## المادة 246

## صنع مسكوكات زائفة

كل من صنع مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة، أو شرع في صنعها يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن خمس سنوات.

## المادة 247

## جرائم المسكوكات وعقوباتها

يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن خمس سنوات كل من:

1. طلى بالذهب أو الفضة أية قطعة معدنية ذات حجم أو شكل يناسب لصنع المسكوكات منها بقصد سك مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة من تلك القطعة، أو
2. وضع أية قطعة معدنية في حجم أو شكل يناسب لتسهيل سكتها كسكة ذهبية أو فضية زائفة بقصد صنع تلك السكة الذهبية أو الفضية الزائفة منها، أو
3. أدخل إلى المملكة مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة، أو
4. صنع أو صلح لوحاً أو قالباً مخصصاً للاستعمال في صنع نقش يحاكي النقش الموجود على وجهي سكة ذهبية أو فضية أو على أحد وجهيها أو على أي جزء من أحد وجهيها، أو
5. صنع أو صلح عدة أو أداة أو آلة معينة أو مخصصة للاستعمال في رسم دائرة أية سكة بعلامات أو نقوش تشبه في ظاهرها العلامات والنقوش المرسومة على دائرة أية سكة ذهبية أو فضية، أو
6. صنع أو صلح عدة أو أداة أو آلة تستعمل لقطع أقراص مدورة من الذهب أو الفضة أو من أي معدن آخر لكبسها.

### المادة 248

#### انقاص وزن المسكوكات

1. كل من سحل أو قرض أية سكة ذهبية أو فضية بصورة تنقص من وزنها بقصد أن تظل بعد سحلها أو قرضها قابلة للصرف كسكة ذهبية أو فضية يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن خمس سنوات.
2. كل من أحرز أو تصرف بوجه غير مشروع بقراضة أو سحالة ذهب أو فضة أو بسبائك ذهبية أو فضية أو بتراب الذهب أو الفضة أو محلولهما أو بأي شكل من الذهب أو الفضة استحصل عليه بواسطة سحل مسكوكات ذهبية أو فضية أو قرضها بصورة أنقصت من وزنها مع علمه بحقيقة أمر تلك الأشياء يعاقب بالحبس حتى ثلاث سنوات.

### المادة 249

#### تداول المسكوكات النادرة

- كل من تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

## المادة 250

## إحراز وتداول المسكوكات المزورة

كل من:

1. تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة وهو يعلم أنها كذلك وكان يحرز عند تداولها مسكوكات أخرى ذهبية أو فضية زائفة، أو
2. تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة وهو يعلم أنها زائفة ثم عاد فتداول سكة أخرى ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة، إما في اليوم ذاته أو خلال الأيام العشرة التالية، أو
3. أحرز ثلاث قطع أو أكثر من المسكوكات الذهبية أو الفضية الزائفة مع علمه بأنها زائفة وبنية تداول أية قطعة منها يعاقب بالحبس حتى ثلاث سنوات.

## المادة 251

## تكرار إحراز وتداول المسكوكات المزورة

كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادتين السابقتين الأخيرتين وكان قد أدين فيما مضى بارتكاب أي جرم من تلك الجرائم يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على خمس سنوات.

## المادة 252

## تزوير مسكوكات غير الذهبية والفضية

كل من:

1. صنع أية سكة معدنية غير الذهبية والفضية، زائفة، أو
2. صنع أو صلح عدة أو آلة أو أداة مهيأة أو مخصصة لأن تستعمل في صنع أية سكة معدنية غير الذهبية أو الفضية الزائفة، أو أحرزها أو تصرف فيها بدون تفويض أو عذر مشروع وهو عالم بحقيقة أمرها، أو
3. اشترى أو باع أو قبض أو دفع أو تصرف بأية سكة معدنية زائفة بأقل من القيمة المعينة عليها أو بأقل من القيمة التي يلوح أنها قصدت أن تكون لها أو عرض نفسه للقيام بأي فعل من هذه الأفعال. يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على سبع سنوات.

### المادة 253

تداول وإحراز مسكوكات معدنية غير الذهبية والفضية

كل من:

1. تداول سكة معدنية غير الذهبية والفضية زائفة مع علمه بأنها زائفة ، أو
  2. أحرز ثلاث قطع أو أكثر من المسكوكات المعدنية المذكورة الزائفة بقصد تداول أي منها مع علمه بأنها زائفة.
- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.

### المادة 254

التعامل بحسن نية بالمسكوكات وأوراق البنكنوت الزائفة أو

المقلدة

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً كل من:

1. قبض عن نية حسنة أية مسكوكات زائفة أو مقلدة أو ورقة بنكنوت زائفة ومقلدة وصرفها بعد أن تحقق عيبها.
2. تعامل وهو عالم بالأمر بأية مسكوكات أو أوراق نقد بطل التعامل بها.

### المادة 255

رفض قبول المسكوكات وأوراق النقد القانونية بقيمتها

الإسمية

كل من رفض قبول أية سكة أو ورقة نقد من المسكوكات أو أوراق النقد التي تعتبر نقدا قانونيا في المملكة حسب قيمتها الاسمية ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير.

### (4) تزوير الطوابع

### المادة 256

تزوير الطوابع أو الدمغة

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من:

1. قلد أو زور أية دمغة أو طوابع الواردات أو طوابع البريد المختصة بالدولة أو أية طوابع أقرت الدولة استعمالها.



## قانون العقوبات

2. صنع أو أحرز عن علم منه قالباً أو أداة يمكن استعمالها لطبع الدمغة أو الطوابع.

### المادة 257

#### صنع أدوات تزوير الدمغات والطوابع والأوراق الرسمية

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من:

1. صنع أو صلح قالباً أو لوحةً أو آلةً يمكن استعمالها في إخراج رسم يحاكي الرسم الذي يخرجه أي قالب أو لوحة أو آلة تستعمل في صنع أية دمغة أو طابع من المملكة أو في أية بلاد أجنبية، أو صنع أو صلح قالباً أو لوحةً أو آلة يمكن استعمالها في طبع أية كلمات أو خطوط أو حروف أو علامات تشبه الكلمات أو الحروف أو الخطوط أو العلامات المستعملة في أي ورق أعدته السلطات ذات الشأن لمثل الغايات السالفة الذكر، أو
2. أحرز أو تصرف بأية ورقة أو مادة أخرى مطبوع عليها رسم أي قالب أو لوحة أو آلة أو أية ورقة مرسوم عليها مثل هذه الكلمات أو الأرقام أو الحروف أو العلامات أو الخطوط المشار إليها فيما تقدم وهو عالم بذلك.

### المادة 258

#### استعمال الطوابع المزورة أو المقلدة أو المستعملة

1. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين من استعمل وهو عالم بالأمر أحد الطوابع المقلدة أو المزورة.
2. ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً أو بكلتا العقوبتين من استعمل وهو عالم بالأمر طابعاً مستعملاً.

#### أحكام شاملة

### المادة 259

#### الإعفاء من العقوبة

1. يعفى من العقوبة من اشترك بإحدى الجنايات المنصوص عليها في المواد (236-257) وأخبر الحكومة بها قبل إتمامها.
2. أما المشتكى عليه الذي يتبع القبض - ولو بعد بدء الملاحقات - على سائر المجرمين فتخفف عقوبته على نحو ما نصت عليه المادة (97) من هذا القانون.

## الفصل الثاني

## في التزوير

## المادة 260

تعريف التزوير<sup>79</sup>

التزوير، هو تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك أو مخطوط يحتج بهما نجم أو يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي.

## 79 تطبيقات قضائية:

1. أ. المصالحة في الدعوى المدنية هي حجة قاصرة على أطراف تلك المصالحة، وإن قيام المحامي بتسجيل المصالحة والتوقيع على المحضر بعد عزله لا يشكل جريمة التزوير، لانقضاء ركن تغيير الحقيقة المشروط توافره في هذه الجريمة، ذلك أن ما ورد في المصالحة كان مطابقاً للواقع ولا يشتمل على بيانات كاذبة، ب. لم ينص القانون على طريقة معينة لإثبات جريمة التزوير وللقاضي أن يكون قناعته بناءً على الأدلة المقدمة بالدعوى سواء أكانت خطية أم شخصية أم قرائن. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 60 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/11/30.

2. تحريف الصكوك والمحركات لا يشكل جريمة تزوير إلا إذا كان لها حجية في الإثبات، وحيث أن الصورة الفوتوستاتيكية ليس لها أي قوة في الإثبات فلا تقوم لذلك جريمة التزوير. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 2 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/1/9.

3. يفهم من نص المادة (260) من قانون العقوبات أنه يشترط لتوافر جريمة التزوير أن يقع التزوير بصك أو مخطوط يصلح للاحتجاج به، ويكون له شيء من قوة الإثبات، أما بالنسبة لصورة السند، فالأصل أنه ليس لها قوة في الإثبات، إلا إذا كانت مقدمة من موظف عام، وحيث ثبت من خلال البيانات أن المتهم قد أجرى التغيير والتحريف على صورة الرخصة، وليس على الأصل، وحيث أن هذه الصورة لم يصادق عليها موظف عام، ولم تصدر من مرجع رسمي مختص، فإن القول أن المتهم قد ارتكب جريمة التزوير خلافاً لأحكام المادة (260) هو قول غير صحيح، ويجب رده. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 96 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/9/12.

4. يشترط لتوافر عناصر جرم التزوير أن يقع التحريف بصك أو مخطوط يحتج بهما، وأن ينجم أو يمكن أن ينجم عن ذلك التحريف ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي كما هو واضح من المادة 260 عقوبات سنة 1960. أنظر: استئناف جزاء رقم 1199 لسنة 1981 منشور على الصفحة 84 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله من بداية سنة 1978 حتى نهاية سنة 1981.

## المادة 261

عقوبة مستعمل المزور<sup>80</sup>

يعاقب بعقوبة مرتكب التزوير نفسها من استعمال المزور وهو عالم بأمره إلا إذا نص القانون على عقوبة خاصة.

## (1) في التزوير الجنائي

## المادة 262

## التزوير المادي

1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل الموظف الذي يرتكب تزويراً مادياً في أثناء قيامه بالوظيفة إما بإساءة استعمال إمضاء أو ختم أو بصمة أصبع أو إجمالاً بتوقيعه إمضاءً مزوراً، وإما بصنع صك أو مخطوط وإما بما يرتكبه من حذف أو إضافة تغيير في مضمون صك أو مخطوط.

## 80 تطبيقات قضائية:

1. أ. جريمة استعمال سند مزور خلافاً للمادة 261 من قانون العقوبات ثلاثة أركان وهي: فعل الاستعمال وأن يكون المحرر المستعمل مزوراً، وأن يكون الجنائي عالماً بهذا التزوير، ب. إن الاستعمال المعاقب عليه هو دفع المحرر المزور في الغرض الذي وضع لأجله ولا يعد استعمالاً له تقديمه والاحتجاج به لغير الغرض الذي وقع التزوير لأجله. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 51 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/7/5.

2. جريمة التزوير خلافاً للمادة 261 من قانون العقوبات لسنة 1960 يشترط فيها توفر ركنين أولهما مادي وهو فعل الاستعمال والثاني القصد الجنائي وهو العلم بأن الورقة مزورة، وإن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي لثبوت العلم، ويجب على المحكمة أن تثبت علم الشخص بتزوير الورقة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 740 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/7/24.

«...أن جرم استعمال مزور هو من الجرائم المستمرة بمعنى أن الحالة الجنائية لا تزال قائمة. وينبغي على ذلك نتيجة موضوعية، مضمونها: أنه إذا لم يكن القصد الجنائي (النية الجرمية) متوافراً لحظة بدء استعمال المحرر المزور وبقي هذا الجهل (انعدام القصد) إلى حين اكتشاف التزوير وتوقف مستعمل المحرر عن الاحتجاج به، فإن من شأن ذلك عدم تحقق جريمة استعمال المزور نظراً لانقضاء أحد أركان هذه الجريمة وهو الركن المعنوي (القصد الجنائي).

...إن القصد الجنائي المتطلب في جريمة استعمال محرر مزور هو القصد الجنائي العام (العلم والإرادة)، أي علم المتهم أن المحرر مزور وأن يدفع هو المحرر المزور في الغرض الذي أعد من أجله... وأن القول أن ما يستفاد من نص المادة (261) من قانون العقوبات أن القصد الجرمي في جريمة استعمال مزور هو قصد خاص تأويل غير سليم لما جاء في المادة (261)، فالمادة (261) تبين أن القصد الجنائي يتمثل في علم الجنائي أن المحرر الذي استعمله هو محرر مزور، وهذا هو القصد الجنائي العام فالعلم والإرادة هما عنصران القصد العام، أما القصد الخاص فهو هدف أبعد من ذلك، ولو أراد المشرع أن يقول أن القصد الجنائي في هذه الجريمة هو قصد خاص لكان قد استخدم تعبيراً يدل على ذلك كما فعل بالنسبة لجريمة السرقة...»، أنظر تعليق الدكتور عبد الرحمن توفيق على الحكم رقم 51 لسنة 2009 الصادر عن محكمة النقض المنعقدة في رام الله بتاريخ 2009/7/5، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضي».

2. لا تنقص العقوبة عن سبع سنوات إذا كان السند المزور من السندات التي يعمل بها إلى أن يدعى تزويرها.
3. تطبق أحكام هذه المادة في حال إتلاف السند إتلافاً كلياً أو جزئياً.

### المادة 263

#### احداث تشويش في موضوع أو ظروف سند

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة:

1. الموظف الذي ينظم سنداً من اختصاصه فيحدث تشويشاً في موضوعه أو ظروفه إما بإساءته استعمال إمضاء على بياض أو تمن عليه، أو بتدوينه عقوداً أو أقوالاً غير التي صدرت عن المتعاقدين أو التي أملوها. أو بإثباته وقائع كاذبة على أنها صحيحة أو وقائع غير معترف بها على أنها معترف بها أو بتحريفه أية واقعة أخرى بإغفاله أمراً أو إيراداً على وجه غير صحيح.
2. الموظف الذي يكون في عهده الفعلية سجل أو ضبط محفوظ بتفويض قانوني ويسمح عن علم منه بإدخال قيد فيه يتعلق بمسألة جوهرية مع علمه بعدم صحة ذلك القيد.

### المادة 264

#### الموظفون العامون

ينزل منزلة الموظفين العامين لتطبيق المواد السابقة كل من فوض إليه المصادقة على صحة سند أو إمضاء أو ختم.

### المادة 265

#### التزوير في الأوراق الرسمية

يعاقب سائر الأشخاص الذين يرتكبون تزويراً في الأوراق الرسمية بإحدى الوسائل المذكورة في المواد السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال في الحالات التي لا ينص فيها القانون على خلاف ذلك.

## (2) المصدقات الكاذبة

### المادة 266

#### إعطاء مصدقات كاذبة<sup>81</sup>

1. من أقدم حال ممارسته وظيفته عامة أو خدمة عامة أو مهنة طبية أو صحية أو أية جهة أخرى على إعطاء مصدقة كاذبة معدة لكي تقدم إلى السلطات العامة أو من شأنها أن تجر لنفسه أو إلى غيره منفعة غير مشروعة أو تلحق الضرر بمصالح أحد الناس، ومن اختلق بانتحال اسم أحد الأشخاص المذكورين أنفاً أو زور تلك المصدقة أو استعمالها، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة.
2. وإذا كانت المصدقة الكاذبة قد أعدت لكي تبرز أمام القضاء أو لتبرر الإعفاء من خدمة عامة، فلا ينقص الحبس عن ثلاثة أشهر.
3. وإذا ارتكب هذه الجريمة أحد الناس خلاف من ذكر فيما سبق فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

### المادة 267

#### اعتبار أوراق التبليغ مصدقات

إن أوراق التبليغ التي يحررها المحضرون وسائر موظفي الدولة والإدارات العامة، وكذلك المحاضر والتقارير التي يحررها رجال الضابطة العدلية تعتبر أنها مصدقة لتطبيق القانون الجزائي.

#### 81 تطبيقات قضائية:

1. استقر الاجتهاد القضائي على أن المصدقات الكاذبة هي الأوراق والشهادات التي تتضمن بياناً كاذباً خلافاً للحقيقة. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 185 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2012/2/13.
2. أ. زور المتهم ورقة الهوية المدرسية بأن حرف البيانات الواردة فيها واستعمل هذه الورقة المزورة كطريقة احتيالية لحمل الغير على تسليمه مالا، ب. إن ورقة الهوية المعطاة من مدير المدرسة كمصدقة تشهد بهوية حاملها وهي معدة لكي تقدم إلى السلطات العامة، إنما تدخل في مفهوم (المصدقات) المنصوص عليها في المادة 266 من قانون العقوبات، ولهذا فإن ادخال أي تحريف عليها هو تزوير لمصدقة كاذبة يعاقب بمقتضى الفقرة (3) من هذه المادة، ولا يعتبر هذا الفعل تزويراً في أوراق رسمية ينطبق على المادة 265، ج. وحيث أن اقدام المتهم على تزوير هذه المصدقة كان لغرض استعمالها كطريقة لارتكاب جريمة الاحتيال فإن مجموع هذه الأفعال يشكل جريمة واحدة يعاقب عليها بالعقوبة الأشد على اعتبار أن هناك اجتماعاً معنوياً في الجرائم عملاً بالمادة 57 من قانون العقوبات، وعلى ذلك ينبغي فرض العقوبة المقررة لجريمة الاحتيال فقط باعتبارها أشد من العقوبة الواجب فرضها على من يزور المصدقات الكاذبة. أنظر: حكم محكمة التمييز الاردنية بصفحتها الجزائية رقم 1970/25 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 328 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

### المادة 268

#### إساءة استعمال شهادة حسن الاخلاق

يعاقب بالحبس من شهر حتى ستة أشهر كل من:

1. استعمل شهادة حسن أخلاق صادرة لغيره بقصد الحصول على عمل.
2. صدرت له شهادة حسن أخلاق وأعطائها أو باعها أو أعارها لشخص آخر كي يستعملها بقصد الحصول على عمل.

### (3) انتحال الهوية

### المادة 269

#### انتحال الهوية

من تقدم إلى سلطة عامة بهوية كاذبة قصد جلب المنفعة لنفسه أو لغيره أو بغية الإضرار بحقوق أحد الناس، عوقب بالحبس من شهر إلى سنة.

### المادة 270

#### عقوبة المعرفين بالهوية الكاذبة أمام السلطات العامة

تفرض العقوبة نفسها على كل شخص يعرف عن علم منه في الأحوال المذكورة أنفا هوية أحد الناس الكاذبة أمام السلطات العامة.

### (4) التزوير في الأوراق الخاصة

### المادة 271

#### التزوير في أوراق خاصة

من ارتكب التزوير في أوراق خاصة بإحدى الوسائل المحددة في المادتين (262 و263) يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

### المادة 272

#### التزوير في الشيكات

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة أقلها خمسون ديناراً كل من:

1. محا تسطير شك أو أضاف إليه أو غير فيه، أو
2. تداول شكاً مسطراً وهو عالم بأن التسطير الذي عليه قد محي أو أضيف إليه أو غير فيه.

## الباب السادس

في الجرائم التي تمس الدين والأسرة

### الفصل الأول

في الجرائم التي تمس الدين والتعدي على حرمة الأموات

#### المادة 273

اطالة اللسان على أرباب الشرائع من الأنبياء

من ثبتت جرأته على إطالة اللسان علناً على أرباب الشرائع من الأنبياء يحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

#### المادة 274

الافطار العلني في رمضان

من ينقض الصيام في رمضان علناً يعاقب بالحبس حتى شهر واحد أو بالغرامة حتى خمسة عشر ديناراً.

#### المادة 275

تدنيس أماكن العبادة والمؤسسات

كل من خرب أو أتلف أو دنس مكان عبادة أو شعاراً أو أي شيء تقدهه جماعة من الناس قاصداً بذلك إهانة دين أية جماعة من الناس أو فعل ذلك مع علمه بأن تلك الجماعة ستحمل فعله هذا على محمل الإهانة لدينها يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

#### المادة 276

التشويش على الشعائر الدينية

كل من أزعج قصداً جمعاً من الناس اجتمعوا ضمن حدود القانون لإقامة الشعائر الدينية أو تعرض لها بالهزة عند إقامتها أو أحدث تشويشاً أثناء ذلك أو تعدى على أي شخص يقوم ضمن حدود القانون بالشعائر الدينية في ذلك الاجتماع أو على أي شخص آخر موجود في ذلك الاجتماع دون أن يكون له مبرر أو عذر مشروع يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى عشرين ديناراً.

## المادة 277

## الاعتداء على أماكن دفن الموتى

كل من اعتدى على مكان يستعمل لدفن الموتى أو على مكان مخصص لإقامة مراسيم الجنازة للموتى أو لحفظ رفات الموتى أو أنصاب الموتى أو دنسه أو هدمه أو انتهك حرمة مبيت أو سبب ازعاجاً لأشخاص مجتمعين بقصد إقامة مراسم الجنازة قاصداً بذلك جرح عواطف أي شخص أو إهانة دينه أو كان يعلم بأن فعله هذا يحتمل أن يجرح عواطف أي شخص أو أن يؤدي إلى أية إهانة دينية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً.

## المادة 278

## إهانة الشعور الديني

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً كل من:

1. نشر شيئاً مطبوعاً أو مخطوطاً أو صورة أو رسماً أو رمزاً من شأنه أن يؤدي إلى إهانة الشعور الديني لأشخاص آخرين أو إلى إهانة معتقدهم الديني، أو
2. تفوه في مكان عام وعلى مسمع من شخص آخر بكلمة أو بصوت من شأنه أن يؤدي إلى إهانة الشعور أو المعتقد الديني لذلك الشخص الآخر.

## الفصل الثاني

## في الجرائم التي تمس الأسرة

## (1) الجرائم المتعلقة بالزواج

## المادة 279

## جرائم متعلقة بالزواج

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من:

1. أجرى مراسيم زواج أو كان طرفاً في إجراء تلك المراسيم بصورة لا تتفق مع قانون حقوق العائلة أو أي قانون آخر أو شريعة أخرى ينطبق أو تنطبق على الزوج والزوجة مع علمه بذلك، أو
2. زوج فتاة أو أجرى مراسيم الزواج لفتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسيم زواجها بأية صفة كانت، أو



3. زوج فتاة أو أجرى مراسيم الزواج لفتاة لم تتم الثامنة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسيم زواجها بأية صفة كانت دون أن يتحقق مقدماً بأن ولي أمرها قد وافق على ذلك الزواج.

### المادة 280

#### تكرار الزواج

1. كل شخص ذكراً كان أو أنثى، تزوج في أثناء وجود زوجته على قيد الحياة سواء أكان الزواج التالي باطلاً أو يمكن فسخه أو لم يمكن، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إلا إذا ثبت:
  - أ- أن الزواج السابق قد أعلنت فسخه محكمة ذات اختصاص أو سلطة دينية ذات اختصاص، أو
  - ب- أن الشريعة المتعلقة بالزواج التي تسري على الزوج - في تاريخ الزواج السابق أو تاريخ الزواج التالي- تتيح له الزواج بأكثر من زوجة واحدة.
2. يعاقب بنفس العقوبة من أجرى مراسيم الزواج المذكورة في الفقرة السابقة مع علمه بذلك.

### المادة 281

#### عدم تسجيل الطلاق

من طلق زوجته ولم يراجع القاضي أو من ينيبه عنه خلال خمسة عشر يوماً بطلب تسجيل هذا الطلاق، كما يقضي بذلك قانون حقوق العائلة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسة عشر ديناراً.

### (2) الجنح المخلة بأداب الأسرة

### المادة 282

#### عقوبة الزانية وشريكها

1. تعاقب المرأة الزانية برضاها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
2. ويقضى بالعقوبة نفسها على شريك الزانية إذا كان متزوجاً وإلا فالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة.
3. الأدلة التي تقبل وتكون حجة على شريك الزانية هي القبض عليهما حين تلبسهما بالفعل أو اعتراف المتهم لدى قاضي التحقيق أو في المحكمة أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة.

## المادة 283

## عقوبة الزوج الزاني

يعاقب الزوج بالحبس من شهر إلى سنة إذا ارتكب الزنا في منزل الزوجية أو اتخذ له خلية جهاراً في أي مكان كان.

## المادة 284

توقف ملاحقة فعل الزنا على شكوى<sup>82</sup>

1. لا يجوز ملاحقة فعل الزنا إلا بشكوى الزوج ما دامت الزوجية قائمة بينهما وحتى نهاية أربعة أشهر من وقوع الطلاق أو شكوى وليها إذا لم يكن لها زوج ولا يجوز ملاحقة الزوج بفعل الزنا المنصوص عليه في المادة السابقة إلا بناء على شكوى زوجته وتسقط الدعوى والعقوبة بالإسقاط.
2. لا يلاحق الشريك إلا والزوجة معاً.
3. لا تقبل الشكوى بعد مرور ثلاثة أشهر اعتباراً من اليوم الذي يصل فيه خبر الجريمة إلى الزوج أو الولي.
4. إذا رد الزوج زوجته أو توفى الزوج أو الولي الشاكي أو الزانية أو شريكها في الزنا تسقط الشكوى.

## المادة 285

## عقوبة السفاح

السفاح بين الأصول والفروع شرعيين كانوا أو غير شرعيين أو بين الأشقاء والشقيقات والأخوة والأخوات لأب أو لأم أو من هم بمنزلة هؤلاء جميعاً من الأصهرة أو إذا كان لأحد المجرمين على الآخر سلطة قانونية أو فعلية يعاقب عليه بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات.

## 82 تطبيقات قضائية:

أ. لا يلاحق إلا الزاني والزانية معاً عملاً بالمادة 284 من قانون العقوبات، ويكون الحكم بعدم ملاحقة الزاني وحده متفقاً والقانون ما دام أن الملاحقة لم تشمل الشريكة، ب. إن القول بأن جريمة الزنا لا تتم عناصرها إلا إذا كانت الشريكة زوجة هو قول يخالف النص القانوني الذي يوجب معاقبة المرأة الزانية وشريكها عند اقترافهما جريمة الزنا، ولم يشترط القانون أن تكون المرأة متزوجة أو مدخول بها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/37 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1132 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.

**المادة 286****توقف ملاحقة السفاح على شكوى**

يلحق السفاح الموصوف في المادة السابقة بناءً على شكوى قريب أو صهر أحد المجرمين حتى الدرجة الرابعة.

**(3) الجرائم المتعلقة بالأطفال والعجز****المادة 287****خطف الأولاد أو تبديلهم<sup>83</sup>**

1. من خطف أو خبأ ولداً دون السابعة من عمره أو أبدل ولداً بآخر أو نسب إلى امرأة طفلاً لم تلده، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.
2. ولا تنقص العقوبة عن ستة أشهر إذا كان الغرض من الجريمة أو كانت نيتها إزالة أو تحريف البينة المتعلقة بأحوال الطفل الشخصية أو تدوين أحوال شخصية صورية في السجلات الرسمية.

**المادة 288****إيداع أولاد مأوى اللقطاء وكنم هويتهم**

من أودع ولداً مأوى اللقطاء وكنم هويته حال كونه مقيداً في سجلات النفوس ولداً غير شرعي معترف به أو ولداً شرعياً عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين.

**المادة 289****ترك أولاد دون سن السنتين دون سبب مشروع**

كل من ترك ولداً دون السنتين من عمره دون سبب مشروع أو معقول يؤدي إلى تعريض حياته للخطر، أو على وجه يحتمل أن يسبب ضرراً مستديماً لصحته يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

**المادة 290****عدم المحافظة على الأولاد والعناية بهم**

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من:

**83 تطبيقات قضائية:**

حيث أن الأب هو الولي الطبيعي لأولاده، فإن أخذه أولاده لا يشكل جرم الخطف المسند إليه خلافاً للمادة 287 عقوبات سنة 1960. أنظر: استئناف جزاء رقم 906 لسنة 1976، منشور على الصفحة 207 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله منذ بداية سنة 1976 حتى نهاية سنة 1977.

1. كان والدًا أو ولياً أو وصياً لولد صغير لا يستطيع إعالة نفسه أو كان معهوداً إليه شرعاً أمر المحافظة عليه والعناية به، ورفض أو أهمل تزويده بالطعام والكساء والفراش والضروريات الأخرى مع استطاعته القيام بذلك، مسبباً بعمله هذا الإضرار بصحته.
2. كان والدًا أو ولياً أو وصياً لولد لم يتم الثانية عشرة من عمره، أو كان معهوداً إليه شرعاً المحافظة عليه والعناية به وتخلي عنه قصداً أو بدون سبب مشروع أو معقول - مع أنه قادر على إعالته - وتركه دون وسيلة لإعالته.

#### (4) التعدي على حراسة القاصر

##### المادة 291

#### التعدي على حراسة القاصر

1. من خطف أو أبعد قاصراً لم يكمل الخامسة عشرة من عمره ولو برضاه بقصد نزع من سلطة من له عليه الولاية أو الحراسة، عوقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً.
2. وإذا لم يكن القاصر قد أتم الثانية عشرة من عمره أو خطف أو أبعد بالحيلة أو القوة كانت العقوبة من ثلاث أشهر إلى ثلاث سنوات.

## الباب السابع في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

### الفصل الأول في الاعتداء على العرض

#### (1) الاغتصاب<sup>84</sup>

#### المادة 292

#### عقوبة الاغتصاب

1. من واقع بالإكراه أنثى (غير زوجه) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل<sup>85</sup>.
2. ولا تتقص العقوبة عن سبع سنوات إذا كان المعتدى عليها لم تتم الخامسة عشرة من عمرها.

#### 84 تطبيقات قضائية:

1. إن الاغتصاب وفق التعريف الفقهي هو ايلاج قضيب ذكر في المكان المخصص له من الأنثى دون رضاها، ولا يشترط في الاغتصاب فض البكارة إذ قد يتم الايلاج دون فض للبكارة إذا كان غشاء البكارة من النوع الذي يسمح بالإيلاج دون أن ينفض. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2000/79 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/4/18، المنشور على الصفحة 547 من عدد المجلة القضائية رقم 4 بتاريخ 2000/1/1.

2. الاغتصاب هو الاتصال الجنسي بإمرأة دون مساهمة إرادية من جانبها، بمعنى الوقاع غير المشروع لأنثى مع العلم بانتفاء رضاها، وبالتالي فإن عناصر هذه الجريمة تتمثل في موافقة أنثى، وانعدام الرضى، والقصد الجنائي، وتعني الموافقة ايلاج عضو الذكر في الموضع المعد له في جسم الأنثى، وبالتالي فإن ما عدا ذلك من الأفعال مهما كانت طبيعتها ومهما كانت درجة منافاتها للحياء، ومهما كان مبلغ خدشها للعرض، فإنها لا تعد اغتصاباً. أنظر: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 15 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/7/13.

#### 85 تطبيقات قضائية:

إن عنصر الاكراه المشروط للعقاب في جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة 1/292 من قانون العقوبات لا يكفي فيه أن تكون توسلات المجني عليها ومقاومتها غير كافية لمنع الواقعة، بل لا بد أن تكون الوسائل التي استعملها الجاني أو القوة التي استخدمها أو الظروف التي أحاط المجني عليها بها من شأنها أن تعطل مقاومتها وتشل ارادتها وتسلب رضاها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1983/142 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 793 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1984/1/1.

## المادة 293

### اغتناب أنثى لا تستطيع المقاومة<sup>86</sup>

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من واقع أنثى (غير زوجة) لا تستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوها من ضروب الخداع.

## المادة 294

### مواقعة أنثى دون سن الخامسة عشرة أو الثانية عشرة

1. من واقع أنثى لم تتم الخامسة عشرة من عمرها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة<sup>87</sup>.
2. ولا تتقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كانت المعتدى عليها لم تتم الثانية عشرة من عمرها.

#### 86 تطبيقات قضائية:

1. يشترط لتطبيق المادة 293 من قانون العقوبات توافر الأركان الثلاثة التالية: أ. الركن المادي وهو فعل المواقعة، ب. عجز المجني عليها عن المقاومة بسبب مرض نفسي كصورة من صور انعدام الرضى، ج. القصد الجرمي لدى الفاعل وهو انصراف ارادته وعلمه وقت ارتكاب الفعل الى أنه يواقع أنثى لا تستطيع المقاومة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1980/35 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1130 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.
2. استقر اجتهاد الفقه والقضاء على أن واقعة أنثى (غير الزوجة) وهي مستغرقة في النوم تعتبر واقعة لها بإكراه معنوي بالمعنى المقصود في المادة 293 من قانون العقوبات، وذلك على اعتبار أن الاستغراق في النوم يعدم الإرادة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1982/175 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 111 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1983/1/1.
3. إذا أقدم المتهم على واقعة المجني عليها وهو عالم بأنها تعاني من نقص نفسي وتخلف عقلي لا تستطيع معهما التمييز بين الخطأ والصواب بسهولة، ولا تقدر العواقب مما يسلبها حرية الإرادة والاختيار السليم ويجعلها عاجزة عن مقاومة الاعتداء عليها وسهولة الانقياد، فإن معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 293 من قانون العقوبات يكون متفقاً والقانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1982/56 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 890 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1982/1/1.

#### 87 تطبيقات قضائية:

1. إن نص المادة 294 عقوبات قد جاء مطلقاً فهو يشمل الأنثى المتزوجة أو العازبة، وفي هذه الحالة تقام دعوى الحق العام بدون شكوى الزوج أو الولي، ب. لا يقبل من المتهمين القول بأنهم اتخذوا بكون المجني عليها متزوجة ظناً منهم بأنها أكملت الخامسة عشرة من عمرها، ويكون تطبيق أحكام المادة 294 من قانون العقوبات على فعلهم واقع في محله، ج. إن واقعة الأنثى التي لم تتم الخامسة عشرة من عمرها يعتبره القانون جنائية، وليس لرضى القاصرة من أثر على تحديد المسؤولية المبينة في المادة 294 من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1977/233 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 585 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.
2. يستفاد من المادة (294) من قانون العقوبات ..... أن سن المجني عليها هي ركن هام من أركان الجريمة، وأن السن الحقيقي للمجني عليها هو المعتبر والمعمل عليه، ولو كان مخالفاً لما قدره الجاني أو قدره غيره اعتماداً على المظهر الخارجي لجسم المجني عليها. ....، فإنه لا عبرة بالسن الذي قدره المتهم، أو قدره شهود الدفاع، وبالتالي، فإن الادعاء بالجهل بالسن الحقيقي للمجني عليها عند وقوع الفعل، هو ادعاء غير مقبول ودفع غير وارد. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/217 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/6/19، المنشور على الصفحة 547 من عدد المجلة القضائية رقم 6 بتاريخ 1999/1/1.

## المادة 295

مواقعة أنثى بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة

من أحد الموكلين برعايتها<sup>88</sup>

1. إذا واقع أنثى أتمت الخامسة عشرة، ولم تتم الثامنة عشرة من عمرها أحد أصولها - شرعياً كان أو غير شرعي- أو زوج أمها أو زوج جدتها لأبيها وكل من كان موكلًا بتربيتها أو ملاحظتها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. ويقضى بالعقوبة نفسها إذا كان الفاعل رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدّها من هذه السلطة.

### 88 تطبيقات قضائية:

1. لقد استقر الفقه والقضاء على أن عبارة (موكلًا بتربيتها أو ملاحظتها) الواردة في الفقرة الأولى من المادة 295 من قانون العقوبات تعني كل ذي سلطة على المجني عليها سواء أكانت هذه السلطة مستمدة من القانون أو من العرف أو من الواقع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1979/105 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1279 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1979/1/1.
2. إذا كان المتهم مختلفاً مع أخيه والـد المجني عليها ولا يتردد عليهم منذ مدة، فلا تكفي القرابة وحدها مع وجود الخصام والقطعية لإثبات كون المتهم موكلًا بتربية المجني عليها أو ملاحظتها بحسب المادة 295 من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1983/125 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1315 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1983/1/1.

## 2) هتك العرض

## المادة 296

هتك العرض بالعنف أو التهديد<sup>89</sup>

1. كل من هتك بالعنف أو التهديد عرض إنسان عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن أربع سنوات.

## 89 تطبيقات قضائية:

1. إن جريمة هتك العرض ليست فعلاً مخصوصاً في مكان مخصوص من الجسم، بل تتكون من أي فعل شهواني يرتكبه شخص على آخر بدون رضاه إذا كان فيه فحش وخذش بالحياء العرضي، لا فارق في ذلك بين أن تقع الملامسة المخلة بالحياء العرضي والأجسام عارية أو والأجسام محجوبة بالملايس. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1967/20 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 494 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1967/1/1.
2. ليس من المحتم أن تترك جريمة هتك العرض أثراً على جسم المجني عليه في كل الأحوال، لهذا فعدم وجود آثار تشير إلى وقوع هتك العرض لا ينفي أن الفعل لم يقع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/5 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 383 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.
3. استقر الفقه والقضاء على أن الفارق بين جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المواد (296 - 299) وجريمة الفعل المنافي للحياء المنصوص عليها في المادة 305 من قانون العقوبات لسنة 1960 يكمن في جسامته الفعل المادي الذي يقع على المعتدي عليه، فإذا استطلال الفعل إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يجرح الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها، فالجريمة هي هتك عرض، وإن بقي الفعل بدرجة اللبس والمداعبة من غير مساس بالعورات، فالجريمة هي فعل مخل بالحياء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1976/119 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 235 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.
4. إن ادعاء المتهم أنه عاجز جنسياً عن ارتكاب جريمة هتك العرض بفرض صحته لا يمنع من معاقبته عليها، ما دام أن هذه الجريمة تتم بمجرد الاستطالة إلى جزء من جسم المجني عليه مما يدخل في مفهوم العورات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1979/23 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 787 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1979/1/1.
5. إن التهديد لا يعتبر عنصراً من عناصر جريمة هتك العرض بالعنف بالمعنى المقصود في المادة 296 من قانون العقوبات ما لم يثبت أن التهديد قد وقع لغاية إرغام المجني عليه على الاستسلام للفاعل ليتمكن من إيقاع الجريمة، ب. إذا وقع التهديد بعد اتمام الجريمة هتك العرض لأجل الزام المجني عليه بعدم إخبار أهله بهذه الجريمة، فإنه ينبغي أن يوصل في جريمة التهديد على أساس أنها جريمة مستقلة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1976/91 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 216 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.
6. إن الفعل الذي ارتكبه المشتكى عليه وهو اكراه المشتكى على خلع ملابسه بقصد هتك عرضه، وعدم تمكنه من أتمام فعله لأسباب خارجة عن إرادته وهي استغاثة المشتكى ومجيء أفراد الشرطة، يشكل شروعاً في جريمة هتك العرض وليس جريمة الفعل المنافي للحياء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1973/27 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 521 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1973/1/1.
7. أ. لا عبرة للباعث في قيام المسؤولية في جريمة هتك العرض، فلا يشترط أن تكون غاية الجاني اشباع رغبته الشهوانية، بل يكفي أن تكون النية منصرفة إلى الاعتداء على موضع العفة، ب. محكمة الموضوع هي صاحبة الصلاحية في تقدير ما إذا كان الفعل قد بلغ من الفحش الدرجة التي تجيز اعتبارها هتك عرض. أنظر: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 121 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2011/11/17.



2. ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره<sup>90</sup>.

### المادة 297

هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة<sup>91</sup>

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه.

### المادة 298

هتك العرض بدون عنف<sup>92</sup>

1. كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد - ذكراً كان أو أنثى- لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد - ذكراً كان أو أنثى- لم يتم الثانية عشرة من عمره.

#### 90 تطبيقات قضائية:

اعتبر المشرع أن جريمة هتك العرض تقع بالعنف والإكراه في حالة عدم اتمام المعتدى عليه الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن قول وكيل المستأنف أن الجريمة تمت برضاء المعتدى عليه هو قول يجافي ما استقر عليه الفقه والقضاء، فعدم بلوغ المجني عليه هذا السن، يعتبر حالة من حالات العجز الإرادي لديه، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن جريمة هتك العرض قد تمت برضاء، حتى ولو كان في حقيقة الأمر مدركاً لأفعاله، وراضياً بها. أنظر: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 121 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/9/18.

#### 91 تطبيقات قضائية:

إن شروع المتهم في هتك عرض المجني عليه وهو نائم ينطبق على المادة 297 من قانون العقوبات، إذ أن حالة النوم تعتبر من حالات العجز الجسدي بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1961/87 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 617 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1961/1/1.

#### 92 تطبيقات قضائية:

إن السن الحقيقية للمجني عليها في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة، ولا يقبل من المتهم الدفع بجعله بهذه السن إلا إذا اعترف عن ذلك بظروف قهرية أو استثنائية، وتقدير هذه الظروف يعود لمحكمة الموضوع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1975/92 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 648 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1976/1/1.

### المادة 299

هتك عرض من أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره

كل شخص من الموصوفين في المادة (295) يهتك عرض شخص - ذكراً كان أم أنثى - أتم الخامسة عشرة ولما يتم الثامنة عشرة من عمره أو يحمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

أحكام شاملة

### المادة 300

ظرف مشدد

تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المواد (292 و 293 و 294 و 296 و 298) بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (295).

### المادة 301

ظروف مشددة<sup>93</sup>

1. تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في النبذتين السابقتين من الفصل الأول هذا، بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها:
  - أ- إذا اقترفها شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به.
  - ب- إذا أصيب المعتدى عليه بمرض زهري أو كانت المعتدى عليها بكرةً فأزيلت بكارتها.
2. إذا أدت إحدى الجنايات السابق ذكرها إلى موت المعتدى عليه ولم يكن الفاعل قد أراد هذه النتيجة، فلا تنقص العقوبة عن عشر سنوات أشغالاً شاقة.

#### 93 تطبيقات قضائية:

إذا ثبت من خلال البيئة أن المميز الأول اقترف جريمة هتك عرض المجني عليها التي لا تستطيع المقاومة بسبب نقص نفسي وذلك بالتعاقب عليها مع متهم آخر، وأن المميز الثاني قد تدخل بهذه الجريمة تدخلاً تبعياً بأن ساعد الفاعل على الأفعال التي هيأت الجريمة باقتياده المجني عليها إلى منزله، وتمكين الفاعلين من ارتكاب جريمة هتك العرض المشار إليها، فإن تجريم المميز الأول بجناية هتك العرض ومعاقبته على ذلك بالأشغال الشاقة مدة أربع سنوات، وتجرير المميز الثاني بجناية التدخل بهذه الجريمة ومعاقبته بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات يكون متفقاً وأحكام القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1985/15 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 900 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1985/1/1.

### (3) الخطف

#### المادة 302

#### الخطف بالحيلة والإكراه<sup>94</sup>

كل من خطف بالتحيل أو الإكراه شخصاً - ذكراً كان أو أنثى - وهرب به إلى إحدى الجهات، عوقب على الوجه الآتي:

1. بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات إذا كان المخطوف على الصورة المذكورة ذكراً لم يكن قد أتم الخامسة عشرة من عمره.
2. بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت المخطوفة على الصورة المذكورة أنثى.
3. بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن خمس سنوات إذا كانت المخطوفة ذات بعل سواء أكانت أتمت الخامسة عشرة من عمرها أم لم تتم.
4. بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن عشر سنوات إذا كان المخطوف ذكراً كان أو أنثى، قد اعتدي عليها بالأغتصاب أو هتك العرض.
5. بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن عشر سنوات إذا كانت المخطوفة ذات

#### 94 تطبيقات قضائية:

1. يستفاد من نص المادة (302) من قانون العقوبات أن جريمة الخطف تتم بأخذ المخطوفة من المكان الموجودة فيه بالتحيل أو الإكراه والهرب بها إلى إحدى الجهات، بقطع النظر عن الغرض الذي يهدف إليه الخاطف من هذا الفعل، وحيث أن المتهم قام بخطف المجني عليها من المكان الذي كانت موجودة فيه بدخل الباص في الطريق العام بالتحيل والإكراه وهرب بها إلى جهة أخرى، فتكون عناصر الخطف متوفرة بحقه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 2000/294 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/5/14، المنشور على الصفحة 415 من عدد المجلة القضائية رقم 5 بتاريخ 2000/1/1.

2. أ. يتضح من صريح نص المادة 302 من قانون العقوبات أن الخطف المعاقب بمقتضاها هو الذي يتم بالتحيل أي بكل أسلوب يؤثر على ارادة المجني عليها ويسلبها الرضاء او بالإكراه سواء أكان فعلاً أو قولاً وقع عليها أو وجه إليها فيشعل ارادتها ويفقدها المقاومة ويعدمها الرضاء على أن ينقل الخاطف المخطوفة من مكان الخطف الى مكان آخر. ب. اشترط المشرع في الفقرتين الوارديتين في المادة 302 من قانون العقوبات أن يتم الخطف على الصورة المبينة في صور هذه المادة مع ملاحظة أن خطف الذكر لا يكون معاقباً إلا اذا وقع على ذكر لم يكن قد أتم الخامسة عشرة من عمره الأمر الذي يدل على أن صورة الخطف المقصودة هي التي تقع بالتحيل أو الإكراه بفعل الخاطف ولا يعتبر صغر السن اكراها لغايات تطبيق هذه المادة، ج. إذا تم الخطف أو الإكراه ووقع اعتداء على المجني عليها بالأغتصاب أو هتك العرض فيعاقب الخاطف بعقوبة مشددة وفق أحكام المادة (4/302) من قانون العقوبات لا أن يعاقب على كل جريمة بعقوبة مستقلة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 1982/142 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1713 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1982/1/1.

3. أ. تتكون جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة 302 من قانون العقوبات لسنة 1960 من الأركان الآتية:  
 1. فعل الخطف، 2. أن يقع الفعل بالتحيل والإكراه، 3. القصد الجنائي، ب. إن المراد بالخطف هو انتزاع المخطوف من البقعة الموجود بها ونقله إلى محل آخر واحتجازه فيه بقصد إخفائه عن ذويه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 1977/181 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1335 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

6. بعل لم تكن قد أتمت الخامسة عشرة من عمرها واعتدي عليها بالمواقعة. بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن سبع سنوات إذا كانت المخطوفة ذات بعل تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها واعتدي عليها بالمواقعة.

### المادة 303

#### ارجاع المخطوف واعادة حريته

- يعاقب الخاطف بالحبس من شهر إلى سنة، إذا أرجع من تلقاء نفسه المخطوف في خلال ثمان وأربعين ساعة إلى مكان أمين وأعاد إليه حريته دون أن يقع عليه أي اعتداء ماس بالشرف والعرض أو جريمة أخرى تؤلف جناية أو جنحة.
- (4) الإغواء والتهتك وخرق حرمة الأماكن الخاصة بالنساء

### المادة 304

#### الاعغاء

1. كل من خدع بكاراً تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها بوعد الزواج ففرض بكارتها عوقب - إذا كان فعله لا يستوجب عقوبة أشد - بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة ويلزم بضمان بكارتها.
2. الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم في الخداع بوعد الزواج هي اعتراف المتهم لدى قاضي التحقيق أو في المحكمة أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة.
3. كل من حرض امرأة سواء أكان لها زوج أم لم يكن على ترك بيتها لتلحق برجل غريب عنها أو أفسدها عن زوجها لإخلال الرابطة الزوجية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

### المادة 305

#### المداعبة المنافية للحياء<sup>95</sup>

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، كل من دأب بصورة منافية للحياء:

1. شخصاً لم يتم الخامسة عشرة من عمره ذكراً أو أنثى، أو
2. امرأة أو فتاة لها من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر دون رضاها.

### المادة 306

#### عرض الأعمال أو توجيه الكلام المنافي للحياء<sup>96</sup>

من عرض على صبي دون الخامسة عشرة من عمره أو على أنثى عملاً منافياً للحياء أو وجه إليهما كلاماً منافياً للحياء، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً.

### المادة 307

#### دخول الأماكن الخاصة بالنساء

كل رجل تنكر بزي امرأة فدخل مكاناً خاصاً بالنساء أو محظوراً دخوله وقت الفعل لغير النساء، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر.

#### 95 تطبيقات قضائية:

أ. إن مجرد مسك الجاني كتف المجني عليها ومحاولة تقبيلها دون الاستطالة إلى العورات، هو من قبيل الفعل المادي الذي يقع على المعتدى عليه دون الاستطالة إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص الناس على سترها ولا يدخلون وسعاً في صنونها، بل يبقى مجرد فعل مخل بالحياء بالمعنى العام المقصود في المادة 305 من قانون العقوبات، ب. إن كل مساس بالمعتدى عليه يوقظ الشعور الجنسي دون الاستطالة إلى العورات لا يعتبر هنكاً للعرض أو شروعاً في الاغتصاب، وإنما هو مجرد فعل مخل بالحياء العام. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1984/8 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 786 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1984/1/1.

#### 96 تطبيقات قضائية:

1. إذا طلب المتهم من المجني عليه أثناء وجوده على السطح أن يخلع ملابسه بقصد هتك عرضه فرفض، ولم يصدر عنه أي بدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة التي قصد ارتكابها، فإن الجريمة لا تعتبر شروعاً في هتك العرض، وإنما تعتبر من قبيل عرض عمل مناف للحياء بالمعنى المقصود في المادة 306 من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1983/73 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1013 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1983/1/1.

2. إن عرض عمل مناف للحياء على صبي دون الخامسة عشرة من عمره، كأن يطلب منه ارتكاب الفعل الشنيع معه، يشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 من قانون العقوبات بقطع النظر عما إذا كان هذا العرض قد صدر على سبيل المزاح أم كان عرضاً جاداً، ذلك لأن القانون بالنسبة إلى معاقبة مثل هذا العرض قد هدف إلى حماية الصغار من أن يوجه إليهم كلاماً منافياً للحياء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1970/31 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 503 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

## أحكام شاملة

## المادة 308

## ايقاف الملاحقة واستعادة الحق في الملاحقة

1. إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة وإذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض على المحكوم عليه<sup>97</sup>.
2. تستعيد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية وفي تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع<sup>98</sup>.

## 97 تطبيقات قضائية:

لا يستند الى أساس سليم قول أحد المتهمين في جريمة الاغتصاب أنه كان يتعين وقف الملاحقة القانونية بحقه بسبب زواج المجني عليها بمتهم آخر بعقد زواج صحيح عملاً بالمادة 1/308 من قانون العقوبات، لأن الجرائم التي اقترافها المتهم الذي عقد زواجه هي جرائم مستقلة عن الجرائم التي ارتكبها هو، وبالتالي فلا يستفيد من زواج المجني عليها من المتهم الآخر. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1984/22 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 591 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1984/1/1.

## 98 تطبيقات قضائية:

حيث أن حق النيابة في استعادة حقها وملاحقة الدعوى بموجب المادة (308/ب) من قانون العقوبات معلق على شرط أن يكون الطلاق بدون سبب مشروع، فإذا تم الطلاق برضاء المتهم والمجني عليها فلا يمكن أن يوصف هذا الطلاق بأنه بدون سبب مشروع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/50 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1280 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.

## الفصل الثاني

في الحض على الفجور والتعرض للأخلاق والآداب العامة

### (1) الحض على الفجور

#### المادة 309

تعريف بيت البغاء<sup>99</sup>

يراد ببيت البغاء في هذا الفصل: كل دار أو غرفة أو مجموعة من الغرف في أي دار تقيم فيها أو تتردد إليها امرأتان أو أكثر لأجل مزاولة البغاء.

#### المادة 310

الحض على الفجور

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً كل من قاد أو حاول قيادة:

1. أنثى دون العشرين من العمر ليوافقها شخص موقعة غير مشروعة في المملكة أو في الخارج، وكانت تلك الأنثى ليست بغيّاً أو معروفة بفساد الأخلاق، أو
2. أنثى لتصبح بغيّاً في المملكة أو في الخارج، أو
3. أنثى لمغادرة المملكة بقصد أن تقيم في بيت بغاء أو أن تتردد إليه، أو
4. أنثى لتغادر مكان إقامتها العادي في المملكة ولم يكن ذلك المكان بيت بغاء، بقصد أن تقيم في بيت بغاء في المملكة أو في الخارج أو أن تتردد إليه أو لأجل مزاولة البغاء، أو
5. شخص لم يتم الخامسة عشرة من عمره لارتكاب فعل اللواط به.

#### 99 تطبيقات قضائية:

1. لأعتبار البيت بيت بغاء بمقتضى قانون العقوبات يشترط أن تقيم فيه أو تتردد إليه امرأتان أو أكثر لأجل مزاولة البغاء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1954/40 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 392 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1954/1/1.
2. إن تردد بغي واحدة مع قاصرة مغرر بها ينفي وصف البيت بأنه بيت بغاء لعدم توافر تردد امرأتين أو أكثر لأجل مزاولة البغاء. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1977/233 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 585 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.

### المادة 311

#### القيادة إلى الفجور بالإكراه أو الخداع

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من:

1. قاد أو حاول قيادة أنثى بالتهديد أو التخويف لارتكاب الواقعة غير المشروعة في المملكة أو في الخارج.
2. قاد أنثى ليست بغياً أو معروفة بفساد الأخلاق بواسطة ادعاء كاذب أو بإحدى وسائل الخداع ليوافقها شخص آخر الواقعة غير مشروعة.
3. ناول أنثى أو أعطاها أو تسبب في تناولها عقاراً أو مادة أو أشياء أخرى قاصداً بذلك تخديرها أو التغلب عليها كي يمكن بذلك أي شخص من مواقعتها الواقعة غير مشروعة.

### المادة 312

#### عقوبة ملكية أو إدارة أو اعداد بيت البغاء

يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر أو بغرامة حتى مائة دينار أو بكلتا العقوبتين كل من:

1. أعد بيتاً للبغاء أو تولى إدارته أو اشتغل أو ساعد في إدارته، أو
2. كان مستأجراً منزلاً أو متولياً شؤونه وسمح باستعمال ذلك المنزل أو باستعمال أي قسم منه كبيت للبغاء وهو عالم بذلك، أو
3. كان مالكاً منزلاً أو وكيلاً للمالكه وأجر ذلك المنزل، أو أي قسم منه مع علمه بأنه سيسعمل كبيت للبغاء أو اشترك عن قصد في استعماله المستمر كبيت للبغاء.

### المادة 313

#### عقوبة مالك أو مستأجر منزل مهياً للبغاء

1. إذا أدين مستأجر منزل لتهيئته بيتاً للبغاء في ذلك المنزل أو في أي قسم منه أو لتوليه إدارته أو لاشتغاله أو مساعدته أو سماحه عن علم منه باستعمال المنزل أو أي قسم منه كبيت للبغاء، يجوز للمحكمة أن تصدر قراراً بفسخ عقد الإجارة وتخلية المأجور وتسليمه للمالك.
2. وإذا أدين مالك منزل بتهمة من التهم المذكورة في الفقرة السابقة فللمحكمة أن تأمر بإقفال ذلك المنزل وفقاً للمادة (35) من هذا القانون.



### المادة 314

#### عقوبة السماح للأولاد بين سن السادسة والسادسة عشرة بالإقامة في بيت البغاء

كل من كان معهوداً إليه العناية بولد يتراوح عمره بين الست سنوات والست عشرة سنة، وسمح له بالإقامة في بيت بغاء أو بالتردد عليه، يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر أو بغرامة حتى عشرين ديناراً.

### المادة 315

#### الاعالة في المعيشة على كسب البغي

1. كل شخص ذكر يكون معوله في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه أي أنثى من البغاء، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
2. إذا ثبت على شخص ذكر أنه يساكن بغياً أو أنه اعتاد معاشرتها أو أنه يسيطر أو يؤثر على حركاتها بصورة يظهر معها أنه يساعدها أو يرغمها على مزاولته البغاء مع شخص آخر أو على مزاولته بوجه عام، يعتبر أنه يعول في معيشته على كسب البغي وهو عالم بذلك، إلا أن يثبت خلاف ذلك.

### المادة 316

#### المساعدة أو الارغام على مزاولته البغاء

كل امرأة يثبت عليها أنها ابتغاء للكسب تؤثر على حركات بغي بصورة يظهر معها بأنها تساعد تلك المرأة أو ترغمها على مزاولته البغاء مع شخص آخر أو على مزاولته البغاء بوجه عام، تعاقب بالحبس حتى سنة أو بغرامة حتى خمسين ديناراً.

### المادة 317

#### ارغام امرأة على البغي

- يعاقب بالحبس مدة شهرين إلى سنتين كل من استبقى امرأة بغير رضاها:
1. في أي مكان لبواقعها رجل واقعة غير مشروعة سواء أكان هذا الرجل شخصاً معيناً أو غير معين، أو
  2. في بيت البغاء.

### المادة 318

#### الارغام على الاستمرار في البغي

إذا وجدت امرأة في منزل ليوافقها شخص موقعة غير مشروعة أو وجدت في بيت البغاء، يعتبر الشخص أنه استبقاها في ذلك المنزل أو بيت البغاء إذا امتنع عن إعطائها أي شيء من ألبستها أو مالها قاصداً بذلك إرغامها أو حملها على البقاء في ذلك المنزل أو بيت البغاء.

#### (2) التعرض للآداب العامة والأخلاق العامة

### المادة 319

#### التعرض للآداب والأخلاق العامة

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً كل من:

1. باع أو أحرز بقصد البيع أو التوزيع أية مادة بذيئة مطبوعة أو مخطوطة أو أية صورة شمسية أو رسم أو نموذج أو أي شيء آخر، يؤدي إلى إفساد الأخلاق، أو طبع أو أعاد طبع مثل هذه الأشياء والمواد بأية طريقة أخرى بقصد بيعها أو توزيعها.
2. عرض في محل عام أي تصوير أو صورة شمسية أو رسم أو نموذج بذيء أو أي شيء آخر قد يؤدي إلى إفساد الأخلاق، أو وزع مثل هذه الأشياء لعرضها في محل عام، أو
3. أدار أو اشترك في إدارة محل يتعاطى بيع أو نشر أو عرض أشياء بذيئة مطبوعة كانت أو مخطوطة أو صورة شمسية أو رسوم أو نماذج أو أية أشياء أخرى قد تؤدي إلى إفساد الأخلاق، أو
4. أعلن أو أذاع بأية وسيلة من الوسائل أن شخصاً يتعاطى بيع هذه المواد والأشياء البذيئة أو طبعها أو إعادة طبعها أو عرضها أو توزيعها.

## المادة 320

الأفعال المنافية للحياء<sup>100</sup>

كل من فعل فعلاً منافياً للحياء أو أبدى إشارة منافية للحياء في مكان عام أو في مجتمع عام أو بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

## الفصل الثالث

## في الإجهاض

## المادة 321

## عقوبة إجهاض النفس

كل امرأة أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل أو رضيت بأن يستعمل لها غيرها هذه الوسائل، تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

## المادة 322

## عقوبة إجهاض امرأة برضاها

1. من أقدم بأية وسيلة كانت على إجهاض امرأة برضاها، عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.
2. وإذا أفضى الإجهاض أو الوسائل التي استعملت في سبيله إلى موت المرأة عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات.

## المادة 323

## عقوبة إجهاض امرأة دون رضاها

1. من تسبب عن قصد بإجهاض امرأة دون رضاها، عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنوات.

## 100 تطبيقات قضائية:

إن حكم المادة 320 من قانون العقوبات إنما ينطبق على كل من فعل فعلاً منافياً للحياء أو أبدى إشارة منافية للحياء في مكان عام أو في مجتمع بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه، أي أن هذه المادة إنما تعاقب على كل فعل مغاير للآداب يرتكب علناً، فيخدش أو يمكن أن يخدش عاطفة الحياء عند الناس الذين يشهدونه على غير إرادتهم، والغرض منها حماية شعور الجمهور من أن تجرحه رؤية بعض المناظر العارية أو المظاهر الجنسية التي تقتضي الأخلاق والآداب العامة التستر على أتيانها، فهي إذن ليست اعتداء على جسم شخص بالذات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/77 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1425 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.

2. ولا تنقص العقوبة عن عشر سنوات إذا افضى الاجهاض أو الوسائل المستعملة إلى موت المرأة.

### المادة 324

#### الاجهاض محافظةً على الشرف

تستفيد من عذر مخفف، المرأة التي تجهض نفسها محافظةً على شرفها ويستفيد كذلك من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (322 و323) للمحافظة على شرف إحدى فروعه أو قريباته حتى الدرجة الثالثة.

### المادة 325

#### ظرف مشدد للاجهاض

إذا كان مرتكب الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة، يزداد على العقوبة المعينة مقدار ثلثها.

## الباب الثامن في الجنايات والجنايات التي تقع على الإنسان

### الفصل الأول

#### (1) القتل قصداً، والقتل مع سبق الاصرار

##### المادة 326

##### القتل القصد<sup>101</sup>

من قتل إنساناً قصداً، عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

##### 101 تطبيقات قضائية:

1. إذا اتجهت النية إلى القتل ولم تتحقق النتيجة، عد الجاني شارعاً في جنابة القتل، ولما كانت النية أمر باطنى يضمورها الجاني في نفسه ويستدل عليها من الأفعال والأمور الظاهرة التي يقارنها الجاني، ومن تلك الأمور الأداة المستخدمة في الاعتداء، وهل هي أداة قاتلة بطبيعتها، وموقع الإصابة، وطبيعة تلك الإصابة، وحيث أن الأداة المستخدمة في الاعتداء هي سكين مطبخ يصل نصلها إلى 15 سم وهي تعتبر أداة قاتلة بطبيعتها، وإن موقع الإصابة في البطن موقع خطر، وإن الإصابة شكلت خطورة على الحياة لولا التدخل الجراحي السريع لانتفاذ حياة المجنى عليه، فإن هذه الأمور جميعاً تدل بشكل قاطع على أن نية المتهم قد اتجهت إلى إزهاق روح المجنى عليه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1998/275 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/5/14، المنشور على الصفحة 709 من عدد المجلة القضائية رقم 5 بتاريخ 1998/1/1.

2. يجوز اثبات جريمة القتل بجميع طرق الاثبات بما فيها الاعتراف الذي تتفق به محكمة الموضوع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1985/14 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1291 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1985/1/1.

3. أ. حيث أن المميز قد قام بكافة الأفعال المادية المؤدية لتمام الجريمة، إلا أنها لم تتم جريمة القتل المقصودة بسبب لا دخل لإرادته فيها، وهي سرعة عملية أسعافه والتدخل الطبي الذي تم إجراؤه، فإن فعله يشكل الشروع التام بالقتل، بحدود المادتين (326 و70) من قانون العقوبات، ولما كان ذلك ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى فيكون قرارها موافقاً للقانون، ب. إن شفاء المصاب من إصاباته وجروحه ليست دليلاً أو بينة على نفي ثبوت الجرم المحكوم به على المميز، إذ أن شفاء المعتدى عليه إنما يمنع من الحكم على الفاعل بجريمة القتل، ولا يمنع من الحكم عليه بجريمة الشروع بها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/531 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/8/16، المنشور على الصفحة 862 من عدد المجلة القضائية رقم 8 بتاريخ 1999/1/1.

«إن القصد الجرمي (النية) هو أمر داخلي يبطنه الجاني ويضمهر في نفسه ولا يستطيع معرفته إلا بمظاهر خارجية تدل عليه، ويعني ذلك أن القصد الجرمي يستخلص من الوقائع الخارجية التي يختص قاضي الموضوع بتقديرها وأثبت فيها نهائياً، وهذا ما استقر عليه القضاء الوطني والمقارن على حد سواء... وتأسيساً على ما تقدم فإن القضاء يحدد المظاهر الخارجية التي يستدل بها على وجود القصد، تلك الظروف التي وقع فيها الاعتداء والغرض الذي كان يرمي إليه الجاني ووسائل التنفيذ وموضع الإصابة ومساحتها، وتعدد الطعنات في أماكن خطيرة في جسم المجنى عليه وعدم الكف عن مواصلة الضرب». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 1143 لسنة 1998 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1998/11/14، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظمة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضى».

«إن تراخي النتيجة الجرمية «الوفاة» لا يؤثر على قيام الركن المادي في جريمة القتل، ويبقى الجاني مسؤولاً عن جميع النتائج التي تترتب على فعله، وإن طالقت الفترة الزمنية بينهما، حتى ولو جرت ملاحقة بوصف جرمي معين، وحكم عليه ببقويعه على الفور، وتقام الدعوى الجزائية ضد زيد بجرم الشروع في القتل، ثم يتوفى بكر بعد ذلك في هذه الحالة يلا حق زيد مجدداً بتهمة القتل القصد، حتى ولو أدين بجرم الشروع بالقتل وحكم



## المادة 327

## الظروف المشددة للقتل القصد

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصداً إذا ارتكب:

1. تمهيداً لجنحة أو تسهياً أو تنفيذاً لها أو تسهياً لضرار المحرضين على تلك أو فاعليها أو المتدخلين فيها ، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب<sup>102</sup>.
2. على موظف في أثناء ممارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة.
3. على أكثر من شخص.
4. مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله.

## المادة 328

## الاعدام

يعاقب بالإعدام على القتل قصداً :

1. إذا ارتكب مع سبق الإصرار ، ويقال له (القتل العمد)<sup>103</sup>.

عليه، ونفذت العقوبة بحقه، وهذا ما نصت عليه المادة (2/58) من قانون العقوبات الأردني «إذا تفاقمت نتائج الفعل الجرمية بعد الملاحقة الأولى، فأصبح قابلاً لوصف أشد لوجه بهذا الوصف، وأوقعت العقوبة الأشد دون سواها، فإذا كانت العقوبة المقررة بها سابقاً قد نفذت، أسقطت من العقوبة الجديدة». أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، دار المؤلفين، عمان، 1987، ص24.

## 102 تطبيقات قضائية :

في حالة معاقبة المتهم على جريمة القتل قصداً تمهيداً للفرار، فإنه لا يجوز معاقبته أيضاً على جريمة الشروع في السرقة التي ارتكب القتل تمهيداً لضرار فاعلها، لأن الشروع في السرقة في مثل هذه الحالة يعتبر ركناً من أركان جريمة القتل المنصوص عليها في المواد 327 أو 328 من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/156 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1014 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1/1/1981.

## 103 تطبيقات قضائية :

1. جريمة القتل العمد (القتل مع سبق الإصرار) تتطلب أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب ثم أقدم على القتل وهو هادئ البال، وإن تقدير ذلك يعود لمحكمة الموضوع، ب. سبق الإصرار لا يتلزم وسورة الغضب الشديد المنصوص عليه في المادة 98 عقوبات لسنة 60. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 229 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 16/3/1995.
2. يعد القتل عمداً إذا اقترن بالترصد والتخطيط والتفكير الهادئ المرتكز إلى الروية على نحو ينبئ بتوافر نية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وأن حيازة المتهم وقت وقوع الجريمة لمسدس لا ينبئ بتوافر ركن سبق الإصرار طالما تبين أن ملكية المسدس تعود له وأنه تربطه علاقة وثيقة مع المغدور. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 54 لسنة 2008 الصادر بتاريخ 5/4/2009.
3. إن عزم المحكوم عليه على الانتقام من المغدور بسبب اعتداء الأخير عليه جنسياً كما ورد في اعترافه، لا يكفي وحده لتوافر عنصر سبق الإصرار، بل يجب فوق ذلك أن يكون الجاني قد فكر بما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر عواقبه، ثم أقدم على ارتكابه القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب، وحيث أن

2. إذا ارتكب تمهيداً لجناية أو تسهياً أو تنفيذاً لها، أو تسهياً لفرار المحرضين على تلك الجناية أو فاعليها أو المتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب<sup>104</sup>.
3. إذا ارتكبه المجرم على أحد أصوله.

قدوم المحكوم عليه إلى مكان وجود المغدور كان صدفة ولم تثبت النيابة أنه قد صمم على قتل المغدور، فإن القتل يحمل على القتل القصد لا العمد. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1998/289 (هيئة خماسية) تاريخ 1998/5/26، المنشور على الصفحة 716 من عدد المجلة القضائية رقم 5 بتاريخ 1998/1/1.

4. لا يمكن التوفيق بين فكرتي القتل العمد وفكرة القتل المقترن بسورة الغضب الشديد وجمعهما معاً، ذلك أن القتل العمد (مع سبق الإصرار) يستلزم تفكيراً هادئاً متروياً وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادئ حتى يستقر، ويستلزم تصميماً مسبقاً على ارتكاب فعل القتل، بمعنى أن العقل هو مناط الإدراك والمسؤولية يكون في حالة من الصفاء نتيجة التفكير الهادئ، وامعان النظر فيما هو مقدم عليه وتدبر عواقبه، بينما سورة الغضب تعني أن العقل يكون مضطرباً والنفس هائجة، والنفس المهتاجة بطبيعتها لا تعرف إلى التفكير الهادئ سيلاً، وإنه ليتعذر على الشخص أن يكون في هذين الوصفين معاً في آن واحد. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2000/979 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/12/24، المنشور على الصفحة 235 من عدد المجلة القضائية رقم 12 بتاريخ 2000/1/1.

5. أ. استقر القضاء على أن أعمال الفكر الهادئ والتدبر في العواقب هو شرط لتوافر عناصر سبق الإصرار، إلا أن الاستدلال على انتفائه في فعل المتهم من وجود مشاعر الانتقام لديه إنما هو استدلال فاسد ومعكوس، ذلك أن مشاعر الانتقام والاحقاد هي عادة وسيلة صالحة للاستدلال على توافر سبق الإصرار وليس العكس، طالما وأن مثل هذه المشاعر تسبق الفعل حسب مقتضيات المنطق السليم، ولو كانت مشاعر الرغبة في الانتقام تلغي عنصر سبق الإصرار، وتمنع من تطبيق المادة 1/328 من قانون العقوبات لما انطبق وصف القتل العمد على أي منتمق، وبالتالي يغدو تطبيقها مستحيل على جريمة القتل، إذ لا تخلو حادثة من باعث على الانتقام أو سبب يثير النعمة في نفس القاتل ويدفعه لارتكاب القتل، ب. إن الفارق الزمني بين النية المسبقة وبين التنفيذ هو المقياس الرئيسي لتوافر عنصر سبق الإصرار بقدر ما يسمح بإعمال الفكر الهادئ وما ينتجه من فرصة لتدبر العواقب. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1984/196 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 974 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1985/1/1. أنظر كذلك: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 285 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2012/1/19.

«سبق الإصرار (العمد) ظرف شخصي بحت يتعلق بنفسية الجاني، ولذلك فإنه لا يتأثر به إلا من توافر لديه دون غيره من المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أم متدخلين، وفي هذا المعنى قضت محكمة التمييز الأردنية أنه إذا كان من الثابت لدى المحكمة بأن المتهم (م) وجد ابنه (ن) يقتل المغدورة شقيقته (س) فاشترك معه في قتلها، فإذا كان الابن قد ارتكب جنايته عن سبق تصور وتصميم، فليس من الضروري أن يكون الأب متفقاً معه مسبقاً على القتل، وإذا كان الغالب أن يكون الاتفاق السابق بين المساهمين في الجريمة قرينة على توافر سبق الإصرار لديهم جميعاً، إلا أن التلازم بين الاتفاق السابق وسبق الإصرار ليس أمراً حتمياً.....» أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، ص 89-88.

#### 104 تطبيقات قضائية:

يستفاد من حكم المادة (2/328) من قانون العقوبات الأردني الباحثة في ارتكاب جناية القتل تمهيداً لجناية أو تسهياً أو تنفيذاً لها، أن الجناية المقترنة بالقتل يجب أن تتوفر لها عناصر وأركان مستقلة عن عناصر وأركان جناية القتل. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1996/248 (هيئة خماسية) تاريخ 1996/5/12، المنشور على الصفحة 3757 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1997/1/1.

### المادة 329

#### تعريف الاصرار السابق<sup>105</sup>

الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط.

### المادة 330

#### القتل غير المقصود

من ضرب أو جرح أحداً بأداة ليس من شأنها أن تفضي إلى الموت أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً قط، ولكن المعتدى عليه توفيه متأثراً مما وقع عليه عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة مدة لا تتقص عن خمس سنوات.

### المادة 331

#### قتل الأم وليدها قصداً

إذا تسببت امرأة بفعل أو ترك مقصود في قتل وليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره على صورة تستلزم الحكم عليها بالإعدام، ولكن المحكمة اقتنعت بأنها حينما تسببت في الوفاة لم تكن قد استعادت وعيها تماماً من تأثير ولادة الولد أو بسبب الرضاعة الناجم عن ولادته، تبدل عقوبة الإعدام بالاعتقال مدة لا تتقص عن خمس سنوات.

#### 105 تطبيقات قضائية:

سبق الإصرار هي حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة، وإنما تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي استخلاصاً، وإن مناطها أن يرتكب الجاني القتل وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية، كما أن العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار ليست بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها، بل بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائرية رقم 815 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/11/9.

«ورغم أن المشرع ذكر في هذا التعريف عنصراً واحداً من عناصر سبق الإصرار وهو العنصر الزمني وذلك حين قال (القصد المصمم عليه قبل الفعل)، ولم يأت على ذكر العنصر الثاني وهو العنصر النفسي القائم على التدبر والتفكير الهادئ والذي يقول عنه الفقه الجنائي أنه أكثر أهمية من العنصر الزمني. إلا أن الفقه والقضاء استقرا على أن سبق الإصرار يتطلب أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب ثم أقدم على فعله...»

لا يمكن أن يجتمع سبق الإصرار وحالة الغضب الشديد، ذلك أن سبق الإصرار لا يمكن تحققه عند صاحب النفس الموثورة الهائجة التي لا تعرف إلى التفكير السليم طريقاً. أنظر: تعليق الدكتور عبد الرحمن توفيق على الحكم رقم 229 لسنة 1995 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1995/3/16، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظمة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتفي».



## المادة 332

قتل الأم وليدها من السفاح قصداً<sup>106</sup>

تعاقب بالاعتقال مدة لا تتقص عن خمس سنوات، الوالدة التي تسببت - اتقاءً العار- بفعل أو ترك مقصود في موت وليدها من السفاح عقب ولادته.  
(2) إيذاء الأشخاص

## المادة 333

## الايذاء المقصود الناجم عنه تعطيل أكثر من (20) يوم

كل من أقدم قصداً على ضرب شخص أو جرحه أو إيذائه بأي فعل مؤثر من وسائل العنف والاعتداء نجم عنه مرض أو تعطيل عن العمل مدة تزيد على عشرين يوماً، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.

## المادة 334

## الايذاء المقصود الناجم عنه تعطيل أقل من (20) يوم

1. إذا لم ينجم عن الأفعال المبينة في المادة السابقة أي مرض أو تعطيل عن العمل أو نجم عنها مرض أو تعطيل ولكن مدته لم تزيد على العشرين يوماً عوقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين.

2. إذا لم ينجم عن الأفعال المبينة في المادة السابقة مرض أو تعطيل عن العمل تزيد مدته على عشرة أيام، فلا يجوز تعقب الدعوى بدون شكوى المتضرر

## 106 تطبيقات قضائية:

إن إقرار المستأنف عليها بأن ابن عمها واقعها وفض بكارتها منذ سنين، حيث حملت منه وتزوجها وهي حامل في الشهر الثامن، وإقدامها بعد ولادتها بعشرة أيام بوضع مولودها في سطل ماء أدى إلى قتله، فإن هذا الفعل لا تنطبق عليه تهمة قتل الوليد إلقاءً للعار خلافاً لحكم المادة 332 من قانون العقوبات لسنة 1960، وإنما تنطبق عليها تهمة القتل العمد خلافاً لأحكام المادة 1/328 من ذات القانون. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1323 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/12/23.

«وهذا معناه طبقاً للقواعد العامة أنه يجب أن يكون محل القتل إنساناً حياً، أي وليد حملت به أمه سفاحاً، ولا يعتبر الكائن الحي وليداً إلا بميلاده، أي بانفصاله عن بطن أمه حياً بواقعة الميلاد..... ومدة استمرار صفة الوليد هي مدة وجيزة لا تزيد على بضعة أيام، لأن العلة من تخفيف العقوبة في هذه الحالة تعود إلى حالة الأم، وظروفها النفسية والبيولوجية والاجتماعية الناجمة عن وقفها مواجهة أمام دليل خطيئتها، أو فضيحتها، فتقع في اضطراب نفسي وعاطفي، وهو امر نظر إليه المشرع الأردني بشيء من التسامح والتخفيف، شأنه في ذلك شأن تلك التشريعات التي أخذت بهذه الصورة من صور القتل المقصود المخفف، فوصف الوليد تقابله وصف حدثة العهد بالولادة، وهي مسألة متروك تقديرها لقاضي الموضوع، وقد حدد الفقه هذه الفترة بثلاثة أيام، فإذا انتهت هذه المدة الزمنية، يكون أمر الولادة قد ذاع بين الناس، وتكون الام قد استردت حالتها النفسية، وبالتالي تنتهي العلة المرجوة من التخفيف ويصار إلى النصوص القانونية العادية التي تجرم القتل العادي المقصود». أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، ص51.

كتابةً أو شفهيًا وفي هذه الحالة يحق للشاكي أن يتنازل عن شكواه إلى أن يكتسب الحكم الدرجة القطعية، وعندئذٍ تسقط دعوى الحق العام<sup>107</sup>.

### المادة 335

الايذاء المقصود المؤدي إلى البتر أو التعطيل أو التشويه<sup>108</sup>

إذا أدى الفعل إلى قطع أو استئصال عضو أو بتر أحد الأطراف أو إلى تعطيلها

#### 107 تطبيقات قضائية:

1. حيث ثبت أن مدة تعطيل المشتكى بتهمة الإيذاء لم تتجاوز عشرة أيام، وأنه تصالح مع المشتكى عليه وأسقط حقه الشخصي، فإن على قاضي الصلح أن يقرر إسقاط دعوى الحق العام لا إعلان عدم مسؤولية المشتكى عليه. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 418 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/6/26.

2. لا يجوز تعقب جريمة الإيذاء دون شكوى المتضرر كتابةً أو شفاهاً إذا لم ينجم عن الفعل مرض أو تعطيل للإيذاء، وأسقط حقه الشخصي، وللشاكي التنازل عن شكواه حتى اكتساب الحكم الدرجة القطعية، وإذا تنازل تسقط عندها دعوى الحق العام، ولا يرد القول بأن عدم حصول مرض أو تعطيل عن العمل لمدة تزيد على عشرة أيام لا يوجب المسامحة الجزائية. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 403 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/8/13.

3. حيث ثبت من شهادة الطبيب أن المشتكى لم يتعطل إطلاقاً من جراء إصابته، وحيث أن المشتكى لم يتعطل تماماً، وأسقط حقه الشخصي، فإن محكمة البداية تكون قد أخطأت في عدم إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لسقوط الحق الشخصي عملاً بالمادة (2/334) عقوبات سنة 60، ولا يغير في ذلك كون المشتكى يحتاج للمعالجة مدة شهرين حسبما ورد في شهادة طبيب الأسنان ما دام أن المعالجة لا تستوجب التعطيل، لأن العبرة في هذا الشأن هي مدة التعطيل، وليس المدة اللازمة لمعالجة تلك الإصابة. أنظر: استئناف جزء رقم 1024 لسنة 1975، منشور في الصفحة 249 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975.

#### 108 تطبيقات قضائية:

1. لم يحدد القانون نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة الدائمة، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه وفقاً لحالة المصاب وتقرير الطبيب، ولا يشترط لتكوين العاهة الدائمة فقد العضو كلياً، بل يكفي فقد منفعه جزئياً أو التقليل من قوة مقاومته. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1045 لسنة 1996 الصادر بتاريخ 1996/11/2.

2. العاهة المستديمة - انطباق نص المادة 335 من قانون العقوبات لسنة 1960 هي فقدان كلي نهائي أو جزئي لمنفعة أحد أعضاء الجسم سواء بقطع ذلك العضو أو بتره أو استئصاله أو فقدان وظيفته، وإن الأذى اللاحق بإصبع المشتكية والذي لا يشكل بعد ذاته عضواً مستقلاً لا يوجب تطبيق المادة 335 المذكورة ما لم تكن إصابة المجني عليها هذه تؤثر على حركة اليد التي يعد الإصبع جزءاً منها، وتشكل بالتالي عاهة دائمة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 817 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/6/29.

3. على محكمة الصلح وقيل الحكم بعدم اختصاصها بمحاكمة المتهم كون الفعل المسند له يشكل جنابة العاهة الدائمة خلافاً للمادة 335 من قانون العقوبات، أن تحيل المصاب إلى اللجنة الطبية المحلية لتقدير إذا ما تخلف لديه عاهة دائمة أو مظهر العاهة الدائمة، لا أن تعتمد في ذلك على التقرير الطبي المعطى من طبيب شرعي فرد، ولا تملك النيابة العامة بعد تلاوة قرار الاتهام إحالة المصاب إلى اللجنة الطبية لأنها تكون قد

أو تعطيل إحدى الحواس عن العمل، أو تسبب في إحداث تشويه جسيم أو أية عاهة أخرى دائمة أو لها مظهر العاهة الدائمة، عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنوات.

### المادة 336

#### الايذاء المقصود المؤدي إلى الاجهاض

من تسبب بإحدى وسائل العنف أو الاعتداء المذكورة في المادة 333 بإجهاض حامل وهو على علم بحملها، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنوات.

### المادة 337

#### الظروف المشددة

تشدد العقوبات المنصوص عليها في المواد 333 و334 و335، بحيث يزيد عليها من ثلثها إلى نصفها إذا اقتترف الفعل بإحدى الحالات المبينة في المادتين 327 و328.

رفعت يدها عن الدعوى. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 113 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/7/4.

4. أ. المقصود بالعاهة الدائمة هي فقدان النهائي لمنفعة عضو من الأعضاء كلياً أو جزئياً سواء بقطع العضو أو بتره أو استئصاله أو تعطيل وظيفته بصورة نهائية، وإن ضعف الإحساس (الخدرا) مع ألم في الأصابع ومحدودية في حركة أصابعين لا يعد عاهة دائمة لأن الأصابع لا يتشكل بحد ذاته عضواً مستقلاً، ب. الذي يحدد حصول العاهة الدائمة من عدمها هي محكمة الموضوع طبقاً لوقائع الدعوى وتقدير الطبيب المختص. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1027 لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1997/12/3.

«إن جريمة إحداث عاهة المنصوص عليها في المادة (335) عقوبات هي من الجرائم ذات القصد المتعدي بالمعنى الذي أوضحناه في مقدمة هذا التعليق ولا يقوم ركنها المعنوي على القصد الاحتمالي (أو القصد غير المباشر) والذي يتشكل من التوقع والقبول بالمخاطرة.

أن نية الجاني في جريمة إحداث العاهة تكون منصرفة ابتداءً إلى مجرد الإيذاء فقط، ونظراً لأن الأمر تعدي نيته (مقصده) فحدثت النتيجة الأشد جسامة وهي العاهة فإنه يكون مسؤولاً عنها وبنفس النظر عن توقع هذه النتيجة من عدم توقعها»، أنظر تعليق الدكتور عبد الرحمن توفيق على الحكم رقم 1012 لسنة 1994 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1994/12/24، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتني».

### المادة 338

#### المشاجرة<sup>109</sup>

إذا اشترك عدة أشخاص في مشاجرة نجم عنها قتل أو تعطيل عضو أو جرح أو إيذاء أحد الناس وتعذر معرفة الفاعل بالذات، عوقب كل من اشترك منهم في الأفعال الإجرائية التي نجم عنها الموت أو تعطيل العضو أو الجرح أو الإيذاء بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المقترفة بعد تخفيضها حتى نصفها. وإذا كانت الجريمة المقترفة تستوجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عوقب كل من اشترك في الأفعال الإجرائية المؤدية إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تنقص عن عشر سنوات.

### المادة 339

#### الانتحار

أ- من حمل إنساناً على الانتحار أو ساعده بطريقة من الطرق المذكورة في المادة (80) عوقب بالاعتقال المؤقت.  
ب- وإذا بقي الانتحار في حالة الشروع عوقب ذلك الشخص بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وتكون العقوبة حتى ثلاث سنوات إذا نجم إيذاء أو عجز دائمين.

#### 109 تطبيقات قضائية:

1. عند تطبيق المادة 338 من قانون العقوبات فإنه لا يجوز تطبيق المادة 76 من ذات القانون، إذ أن هذه المادة إنما تنطبق على الاشتراك الأصلي، بينما المادة 338 إنما تنطبق على حالة خاصة وهي الاشتراك في مشاجرة نجم عنها قتل أو تعطيل عضو أو إيذاء مع تعذر معرفة الفاعل بالذات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1980/58 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1285 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1980/1/1.
2. إن المادة 338 عقوبات سنة 60 لا يصار إلى تطبيقها إلا في حالة اشتراك عدة أشخاص في مشاجرة نجم عنها قتل أو تعطيل عضو أو جرح أو إيذاء وتعذر معرفة الفاعل، أما إذا كان الفاعل معلوماً، فإنه يصار إلى تطبيق المواد المتعلقة بالقتل أو أحداث عاهة دائمة حسبما تكون الحالة. أنظر: استئناف جزاء رقم 278 لسنة 1975 المنشور على الصفحة 372 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975. أنظر كذلك: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 71 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/5/28.

## (3) العذر في القتل

## المادة 340

العذر في القتل<sup>110</sup>

## المادة 341

أفعال الدفاع المشروع<sup>111</sup>

تعد الأفعال الآتية دفاعاً مشروعاً:

1. فعل من يقتل غيره أو يصيبه بجراح أو بأي فعل مؤثر دفاعاً عن نفسه أو عرضه أو نفس غيره أو عرضه، بشرط أن:

110 حذفت هذه المادة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية، تاريخ السريان 2011/10/10، وقد كانت تنص على "أ. يستفيد من العذر المحل، من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم قتلها أو جرحيها أو ايدأتهما كليهما أو أحدهما، 2. يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الايذاء من العذر المخفف إذا فاجأ زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع".

## 111 تطبيقات قضائية:

1. حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية لمحكمة الموضوع حق تقديرها ولا يجوز التدخل في قناعتها ما دامت قد توصلت إليها من خلال إنطباق عناصرها، وهي أن يكون الفعل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض، وأن يقع الدفاع حال وقوع الإعتداء، وأن يكون الإعتداء غير محق، وأن لا يكون باستنائة المعتدى عليه التخلص من هذا الإعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 3 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/2/10. أنظر كذلك: حكم محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 40 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/12/24.
2. إن التمسك بحالة الدفاع المشروع من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع. أنظر: استئناف جزاء رقم 412 لسنة 1975، منشور على الصفحة 278 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية 1975.
3. إن على من يتمسك بأن فعله كان دفاعاً عن النفس يقع عبء اثبات هذا الدفع. استئناف جزاء رقم 453 لسنة 1979 منشور على الصفحة 97 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله من بداية سنة 1978 حتى نهاية سنة 1981.
4. أهداف المشرع من وراء إباحة الدفاع الشرعي، وجعله سبباً من أسباب التبرير إلى مقاومة العدوان، والتخلص منه، وليس من أجل الانتقام من المعتدي، أو معاقبته، لذلك يجب على المدافع أو المعتدى عليه أن يلتزم بحدود هذا الحق، ولا يفرط في ممارسته، وعليه إذا ما وقع من المدافع عنف لرد العدوان متناسباً مع خطره كان عمله هذا مبرراً تبريراً تاماً، أما إذا كان ما وقع أكثر من الرد اللازم لدفع الاعتداء، فإنه يكون ممتدداً بالقدر الذي يتجاوز به حقه في الدفاع، ب. يقصد بالتجاوز أن تكون أفعال العنف والقوة الصادرة من المعتدى عليه لرد العدوان قد تعدت مقدار خطر الاعتداء الموجه إليه من المعتدي، بصورة يقدرها الإنسان العادي لو أحاطت به نفس الظروف والملابسات، ويعاقب المدافع الذي يتجاوز حدود الدفاع الشرعي، بغضوة الجريمة غير العمدية لوجود العذر، ولانتفاء القصد الجرمي مما يعني انعدام التناسب بين قوة فعل الدفاع، ومقدار خطورة الاعتداء. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 125 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2012/2/29.
5. إذا نشأ الحق في الدفاع المشروع بتوفر شروطه، ولكنه انتهى فوراً بسبب انتهاء الاعتداء قبل أن يباشر المعتدى عليه حقه في استعمال القوة، فلا يمكن أن يعد هذا الأخير في حالة تجاوز الحق الدفاع إذا ما

- أ- يقع الدفع حال وقوع الاعتداء<sup>112</sup>.
- ب- أن يكون الاعتداء غير محق.
- ج- أن لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر<sup>113</sup>.
2. فعل من يقتل غيره أو يصيبه بجراح أو بأي فعل مؤثر دفاعاً عن ماله أو مال غيره الذي هو في حفظه بشرط:
- أ- أن يقع الدفاع أثناء النهب والسرقة المرافقين للعنف، أو
- ب- أن تكون السرقة مؤدية إلى ضرر جسيم من شأنه أن يخل بإرادة المسروق منه ويضد اختياره ولو لم يرافقها عنف.
- وأن لا يمكن في كلتا الحالتين المذكورتين أنفاً دفع السارقين والناهبين واسترداد المال بغير القتل أو الجرح أو الفعل المؤثر.

### المادة 342

#### الدفاع المشروع عن البيوت والسكان

يعد دفاعاً مشروعاً كل قتل أو إصابة بجراح أو بأي فعل مؤثر ارتكب لدفع شخص دخل أو حاول الدخول ليلاً إلى منزل أهل بالسكان أو إلى بيت السكن، حسبما ورد تعريفه في المادة الثانية، بتسليق السياجات أو الجدران أو المداخل أو ثقبها أو كسرها أو باستعمال مفاتيح مقلدة أو مصطنعة أو أدوات خاصة. وإذا

استعمل القوة بعد انتهاء وزوال الخطر، لأن الحالة عندئذ تكون من قبيل إساءة استعمال الحق في صورة الانتقام وبسوء نية، لا من قبيل تجاوز حق لم يعد له وجود في الواقع. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1977/20 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 559 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

112 يشترط لتوافر حالة الدفاع الشرعي أن يكون خطر الاعتداء حالاً، وعلى وشك الوقوع، ويكون الخطر حالاً في إحدى صورتين، أن يكون الاعتداء لم يبدأ بعد ولكنه وشيك الوقوع، وهنا لا يشترط أن يكون الاعتداء قد بدأ بالفعل، بل يكفي أن تتكون لدى المدافع قناعة بأن المعتدى يتصرف بشكل ينذر بالخطر، وأن اقدامه عالمدوان وشيك الوقوع استناداً إلى تصرفاته، وأفعاله الظاهرة للعيان، أما الصورة الثانية، فتتمثل في أن يكون الاعتداء قد بدأ بالفعل ولكنه لم ينته بعد، بمعنى أنه إذا انتهى الاعتداء قبل أن يستعمل المعتدى عليه حقه في الدفاع، فلا يكون له التدرع بحالة الدفاع الشرعي»، أنظر: محمد الحلبي، شرح قانون العقوبات «القسم العام»، ص 195-194.

113 «مقتضى هذا الشرط ألا يوجد أمام المدافع وسيلة أخرى لدفعه غير تلك التي استعملها، فهو مطالب بإثبات أن هذا الخطر لم يكن في وسعه دفعه بوسيلة أخرى، وبالتالي إن كان في وسعه دفع الاعتداء دون عنف أو فعل لا يعد جريمة، ليس له أن يرتكب الجريمة لدرء الخطر، وفي هذا الصدد، قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه إذا كان باستطاعة المميز التخلص من الاعتداء الذي كان المجني عليه يحاول القيام به ضده، وذلك بترك مكان الحادث بعد أن قام أحد الأشخاص بالامسك بالمجني عليه، ومنعه من ارتكاب الاعتداء، فإن اقدام المميز رغم ذلك على طعن المجني عليه لا يشكل دفاعاً مشروعاً لعدم توافر الشرط المشار إليه». أنظر: كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، ص 167-168.

وقع الاعتداء نهاراً فلا يستفيد الفاعل إلا من العذر المخفف عملاً بالمادة (97).

#### (4) القتل والإيذاء من غير قصد

##### المادة 343

##### القتل غير المقصود<sup>114</sup>

من سبب موت أحد عن إهمال أو قلة احتراز أو عن عدم مراعاة القوانين والأنظمة عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

##### المادة 344

##### الإيذاء غير المقصود

1. إذا لم ينجم عن خطأ المجرم إلا إيذاء كالذي نصت عليه المادتان 333 و335، كان العقاب بالحبس من شهر إلى سنة أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.
2. يعاقب كل إيذاء آخر غير مقصود، بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير.
3. وتعلق الملاحقة على شكوى المجني عليه إذا لم ينجم عن الإيذاء مرض أو تعطيل عن العمل لمدة تتجاوز العشرة أيام، ويكون لتنازل الشاكي عن حقه نفس المضاعيل المبينة في المادة (334).

#### 114 تطبيقات قضائية:

إن قيام المتهم بإيصال التيار الكهربائي إلى شبك المحل العائد له لحماية محله من اللصوص وإرعابهم دون أن تتجه نيته إلى قتل أي إنسان، الأمر الذي أدى إلى وفاة المجني عليه، يعد صورة من صور الخطأ الذي يوجب المساءلة الجزائية وفق أحكام المادة 343 من قانون العقوبات لسنة 1960 الباحثة في القتل غير المقصود. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1754 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/12/5.

## (5) القتل والإيذاء الناجمين عن تعدد الأسباب

## المادة 345

عقوبة القتل والإيذاء الناجمين عن تعدد الاسباب<sup>115</sup>

إذا كان الموت أو الإيذاء المرتكبان عن قصد نتيجة أسباب متقدمة جهلها الفاعل وكانت مستقلة عن فعله، أو لانضمام سبب منفصل عن فعله تماماً عوقب كما يأتي:

1. بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات إذا كان فعله يستلزم عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة.
2. بتخفيض أية عقوبة مؤقته أخرى حتى نصفها إذا كان فعله يستلزم عقوبة غير الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة.

## الفصل الثاني

## في الجرائم الواقعة على الحرية والشرف

## (1) حرمان الحرية

## المادة 346

## عقوبة حرمان الحرية

كل من قبض على شخص وحرمه حريته بوجه غير مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً، وإذا كان قد حجزه بادعائه زوراً - بأنه يشغل وظيفة رسمية أو بأنه يحمل مذكرة قانونية بالقبض عليه- يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر إلى سنتين، وإذا وقعت هذه الأفعال على

<sup>115</sup> نظرية السببية المناسبة أو الملائمة أو الكافية، والتي يتمثل جوهرها في أنه متى تثبت أن فعل المتهم كان كافياً لإحداث النتيجة الجرمية، فإن من قام به يعتبر مسؤولاً عن النتيجة الجرمية متى كان العامل أو الفعل الآخر الذي انضم إلى فعله وساهم معه في أحداث النتيجة الجرمية متوقعاً ومألوفاً وفقاً للمجرى العادي للأمر، فما دام تدخل العامل أو الفعل الآخر مألوفاً ومتوقعاً، كان بإمكان المتهم توقعه وأن لا يقوم بفعله، فإن لم يتمتع عن القيام بفعله فإنه يعتبر مسؤولاً عنه على الرغم من تدخل العامل أو الفعل الآخر.

العوامل التي تقطع علاقة السببية هي تلك العوامل الجسيمة أو الشاذة أي غير المتوقعة وفقاً للمجرى العادي للأمر، أما العوامل المألوفة والتي تتوقع وفقاً للمجرى العادي من الأمور فلا تقطع علاقة السببية. أما إن كان شاذاً غير متوقع وفقاً للمجرى العادي من الأمور، فهو يقطع علاقة السببية إذ لا يسوغ مطالبة المتهم بتوقع تدخل ذلك العامل أو الفعل، لأن ذلك يعني مطالبته بتوقع ما لا يتوقع أي مطالبته بالمستحيل والقاعدة أن لا التزام بمستحيل». انظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 756 لسنة 1998 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1998/10/21، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتني».



موظف أثناء وظيفته أو بسبب ما أجراه بحكم وظيفته كانت العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

## (2) خرق حرمة المنازل

### المادة 347

#### عقوبة خرق حرمة المنازل

1. من دخل مسكن آخر أو ملحقات مسكنه خلافاً لإرادة ذلك الآخر وكذلك من مكث في الأماكن المذكورة خلافاً لإرادة من له الحق في إقصائه عنها عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر.
2. ويقضى بالحبس من شهر إلى سنة إذا وقع الفعل ليلاً أو بواسطة العنف على الأشخاص أو الكسر أو باستعمال السلاح أو ارتكبه عدة أشخاص مجتمعين.
3. لا تجري الملاحقة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، إلا بناءً على شكوى الفريق الآخر.

### المادة 348

#### التسلل إلى أماكن تخص الغير

1. يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع أو بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير من تسلل بواسطة الكسر أو العنف على الأشخاص إلى أماكن غير المذكورة في المادة السابقة تخص الغير وليست مباحة للجمهور، أو مكث فيها على الرغم من إرادة من له الحق في إقصائه عنها.
2. ولا يلاحق المجرم إلا بناءً على شكوى الفريق المتضرر.

## (3) التهديد

### المادة 349

#### التهديد بالسلاح

1. من هدد آخر بشهر السلاح عليه، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر.
2. وإذا كان السلاح نارياً واستعمله الفاعل كانت العقوبة بالحبس من شهرين إلى سنة.

### المادة 350

#### التوعد بجناية بإجراء عمل أو امتناع عن عمل

من توعد آخر بجناية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة خمس عشرة سنة، سواء بواسطة كتابة مقفلة أو بواسطة شخص ثالث عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا تضمن الوعيد الأمر بإجراء عمل ولو مشروعاً أو بالامتناع عنه.

### المادة 351

#### التوعد بجناية مشافهة

إذا لم يتضمن التهديد بإحدى الجنايات المذكورة أعلاه أمراً أو تضمن أمراً إلا أنه حصل مشافهة دون واسطة شخص آخر قضى بالحبس من شهر إلى سنتين.

### المادة 352

#### التهديد بجناية عقوبتها أقل من العقوبات الواردة في المادة (350)

يعاقب بالحبس حتى سنة على التهديد بجناية أخف من الجنايات المذكورة في المادة (350) إذا ارتكب بإحدى الوسائل المبينة في المادة نفسها.

### المادة 353

#### التهديد بجنحة المتضمن أمراً

التهديد بجنحة المتضمن أمراً إذا وقع كتابةً أو بواسطة شخص ثالث يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر.

### المادة 354

#### التهديد بإنزال ضرر غير محق<sup>116</sup>

كل تهديد آخر بإنزال ضرر غير محق، إذا حصل بالقول أو بإحدى الوسائل المذكورة في المادة (73) وكان من شأنها التأثير في نفس المجني عليه تأثيراً شديداً يعاقب عليه بناءً على الشكوى بالحبس حتى أسبوع أو بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير.

#### 116 تطبيقات قضائية:

يجب لقيام جرم التهديد خلافاً للمادة 354 عقوبات سنة 60 أن يثبت للمحكمة أن التهديد قد أثر في نفس المشتكى تأثيراً شديداً. أنظر: استئناف جزاء رقم 388 لسنة 1971 منشور على الصفحة 173 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

## (4) إفشاء الأسرار

## المادة 355

## افشاء الأسرار

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من:

1. حصل بحكم وظيفته أو مركزه الرسمي على أسرار رسمية وأباح هذه الأسرار لمن ليس له صلاحية الاطلاع عليها أو إلى من لا تتطلب طبيعة وظيفته ذلك الاطلاع وفقاً للمصلحة العامة.
2. كان يقوم بوظيفة رسمية أو خدمة حكومية واستبقى بجزائره وثائق سرية أو رسوماً أو مخططات أو نماذج أو نسخاً منها دون أن يكون له حق الاحتفاظ بها أو دون أن تقضي ذلك طبيعة وظيفته.
3. كان بحكم مهنته على علم بسر وأفشاء دون سبب مشروع.

## المادة 356

اساءة استعمال الوظيفة من موظفي مصلحة البرق والبريد  
ومصلحة الهاتف

1. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل شخص ملحق بمصلحة البرق والبريد يسيء استعمال وظيفته هذه بأن يطلع على رسالة مطروقة أو يتلف أو يختلس إحدى الرسائل أو يفضي بمضمونها إلى غير المرسل إليه.
2. ويعاقب بالحبس مدة ستة أشهر أو بالغرامة حتى عشرين ديناراً من كان ملحقاً بمصلحة الهاتف وأفشى مخابرة هاتفية اطلع عليها بحكم وظيفته أو عمله.

## المادة 357

## اتلاف أو فـض رسائل الآخريـن

كل شخص يتلف أو يفض قصداً رسالة أو برقية غير مرسلة إليه يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير.

## (5) الذم والقذح والتحقير

### المادة 358

#### عقوبة الذم

يعاقب كل من ذم آخر بإحدى الصور المبينة في المادة (188) بالحبس من شهرين إلى سنة.

### المادة 359

#### عقوبة القذح

يعاقب على القذح بأحد الناس المقترف بإحدى الصور المذكورة في المادتين (188 و189) وكذلك على التحقير الحاصل بإحدى الصور الواردة في المادة (190) بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً.

### المادة 360

#### عقوبة التحقير

من حقر أحد الناس خارجاً عن الذم والقذح قولاً أو فعلاً وجهاً لوجه أو بمكتوب خاطبه به أو قصد اطلاعه عليه، أو بإطالة اللسان عليه أو إشارة مخصوصة أو بمعاملة غليظة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير.

### المادة 361

#### إلقاء نجاسة على شخص

كل من ألقى غائطاً أو ما هو في حكمه من النجاسة على شخص يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبالغرامة من عشرين ديناراً إلى خمسين ديناراً.

#### أحكام شاملة

### المادة 362

إثبات صحة الفعل موضوع الذم أو القذح أو إثبات اشتهاره لا يسمح لمرتكب الذم أو القذح تبريراً لنفسه بإثبات صحة الفعل موضوع الذم أو القذح أو إثبات اشتهاره إلا أن يكون موضوع الذم جرماً أو يكون موضوع القذح معدوداً قانوناً من الجرائم، ويقف القاذح موقف الذام وذلك بتحويل عبارة القذح إلى شكل مادة مخصوصة بصورة التعيين والتخصيص وعندئذ لم يعد في

الإمكان ملاحقته بجريمة القذف بل تجري عليه أحكام الذم.

### المادة 363

#### تخفيض العقوبة<sup>117</sup>

إذا كان المعتدى عليه قد جلب الحقارة لنفسه بعملة فعلاً غير محق أو قابل ما وقع عليه من حقارة بمثلها أو استرضي فرضي، ساغ للمحكمة أن تحط من عقوبة الطرفين أو من عقوبة أحدهما لأفعال الذم والقذف والتحقير ثلثها حتى ثلثها أو تسقط العقوبة بتمامها.

### المادة 364

#### المدعي الشخصي في دعاوى الذم والقذف والتحقير<sup>118</sup>

تتوقف دعاوى الذم والقذف والتحقير على اتخاذ المعتدى عليه صفة المدعي الشخصي.

### المادة 365

#### تضمين الأضرار المادية والأضرار المعنوية في الدعوى

للمدعي الشخصي أن يطلب بالدعوى التي أقامها تضمين ما لحقه بالذم أو القذف أو التحقير من الأضرار المادية وما يقدره من التضمينات النقدية في مقابل ما يظن أنه لحق به من الأضرار المعنوية وعلى المحكمة أن تقدر هذه التضمينات بحسب ماهية الجريمة وشدة وقعها على المعتدى عليه وبالنسبة إلى مكانته الاجتماعية ويحكم بها.

#### 117 تطبيقات قضائية:

إن إسقاط دعوى الشتم والتحقير بالاستناد إلى المادة 363 عقوبات سنة 1960 بداعي أن المشتكي قد جلب الحقارة لنفسه، لا يتفق وأحكام القانون، لأن هذه المادة لا تجيز في هذه الحالة إسقاط دعوى الحق العام، وإنما تجيز للمحكمة أن تحط من عقوبة الطرفين أو أحدهما ثلثها حتى ثلثها أو تسقط العقوبة بتمامها. أنظر: استئناف جزاء رقم 15 لسنة 1977، منشور على الصفحة 209 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله منذ بداية سنة 1976 حتى نهاية سنة 1977.

#### 118 تطبيقات قضائية:

جريمة الشتم والتحقير خلافاً لأحكام المادة 364 من قانون العقوبات لسنة 1960 تتوقف على الإدعاء بالحق الشخصي، فإن لم يدع بالحق الشخصي تقرر المحكمة وقف الملاحقة لا إسقاط الدعوى. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1997/222 الصادر بتاريخ 1997/11/10.

### المادة 366

#### إقامة الورثة للدعوى

إذا وجه الذم أو القدح إلى ميت، يحق لورثته دون سواهم إقامة الدعوى.

### المادة 367

#### حالات رد دعوى التضمينات

في الحالات التي تثبت فيها جريمة الذم أو القدح أو التحقير وتسقط العقوبة بمقتضى المادة 363 ترد دعوى التضمينات.

## الباب التاسع في الجنايات التي تشكل خطراً شاملاً

### الفصل الأول في الحريق

#### المادة 368

- حرق الأبنية ومركبات القطارات والسفن والطائرات
1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من أضرَم النار قصداً في أبنية أو مصانع أو ورش أو مخازن أو أي عمارات أهلة أو غير أهلة واقعة في مدينة أو قرية<sup>119</sup>، أو
  2. في مركبات السكة الحديدية أو عربات نقل شخصاً أو أكثر غير المجرم أو تابعة لقطار فيه شخص أو أكثر من شخص، أو
  3. في سفن ماخرة أو راسية في أحد المرافئ، أو
  4. في مركبات هوائية طائرة أو جاثمة في مطار، سواء أكانت ملكه أم لا، أو
  5. في أبنية مسكونة أو معدة للسكن واقعة خارج الأمكنة الأهلة سواء أكانت ملكه أم لا.

#### المادة 369

### حرق الغابات والمزروعات<sup>120</sup>

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أضرَم النار قصداً:

#### 119 تطبيقات قضائية:

1. من المستقر فقهاً أن توافر أركان جريمة اضرار حريق خلافاً للمادة (1/368) من قانون العقوبات يقتضي أن يكون اضرار النار قصداً في أبنية أو عمارات أهلة أو غير أهلة أي بالمحل المسكون الذي يأوي إليه الإنسان في أوقات راحته ويأكل وينام فيه. أما اضرار النار بباب الحوش الخارجي وبالحوش جهة الباب الخارجي وليس ببيت المشتكية كما أن عدم وصول النيران الى البيت دون أن تطل أشياء أو مواد تؤدي إلى اضرار النار إلى المنزل الأهل لا يوفر عناصر الجريمة المنصوص عليها، وتكون محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة وفي تفسيرها وتأويلها لحكم القانون بقولها أن القانون لم يشترط وقوع ضرر على الإنسان أو الأبنية، وإنما يكفي احتمال وقوعه، إضافة إلى التناقض في قولها أن المادة المستعملة هي (النتن) وأن المشتكية اشتمت رائحة البنزين في الحريق مما يشوب الحكم بالقصور في التعليل والتسبيب. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية (جزء) رقم 2000/117 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/3/20، المنشور على الصفحة 1006 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 2002/1/1.

#### 120 تطبيقات قضائية:

1. يتبين من نص الفقرة الثانية من المادة 369 من قانون العقوبات لسنة 1960 الباحثة عن جريمة الحريق بالتوصيل، أنه يكفي لعقاب الجاني على هذه الجريمة أن يكون قد وضع النار في شيء يكون بحكم

1. فيما لغيره من حراج أو غابات للاحتطاب، أو في بساتين أو مزروعات قبل حصادها.
2. في حراج أو غابات للاحتطاب أو في بساتين أو مزروعات قبل حصادها إذا كانت ملكاً له وسرى الحريق إلى ملك غيره فأضرب به.

### المادة 370

#### حرق الأبنية غير المسكونة أو المزروعات المتروكة

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من يضرم النار قصداً في أبنية غير مسكونة ولا مستعملة للسكنى واقعة خارج الأمكنة الأهلية أو في مزروعات أو أكداس من القش أو في حصيد متروك في مكانه أو في حطب مكس أو مرصوف أو متروك في مكانه سواء أكان لا يملك هذه الأشياء أم كان يملكها فسرت النار إلى ملك الغير فأضرت به.

### المادة 371

#### الحرق بقصد الإضرار

كل حريق غير ما ذكر اقترف بقصد إلحاق ضرر مادي بالغير أو جر مغنم غير مشروع للفاعل أو لآخر، يعاقب عليه بالحبس والغرامة.

### المادة 372

#### وفاة إنسان نتيجة الحريق

إذا نجم عن الحريق وفاة إنسان عوقب مضمم النار بالإعدام في الحالات التي نصت عليها المادتان (368 و369) وبالأشغال الشاقة المؤبدة في الحالات التي نصت عليها المادتان (370 و371).

موقعه صالحاً لأن يوصل النار إلى مال الغير ولو لم ينصرف قصده إلى توصيل النار إلى هذا المال. وقد أراد القانون من معاقبة الجاني في هذه الحالة أن يحاسبه على قصده الاحتمالي تطبيقاً لنص المادة 64 من نفس القانون التي تنص على أن الجريمة تعد مقصودة وإن تجاوزت النية الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصوله فقبل بالمخاطرة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1973/78 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1388 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1973/1/1.

2. إذا أثبتت البيّنات أن المتهم حينما أضرّم النار في الأعشاب اليابسة الواقعة بالقرب من بستان والده لم يكن يقصد احراق الأشجار الواقعة في البساتين المجاورة، وإنما كان يقصد احراق أفعى دخلت بين تلك الأعشاب، فإن فعله لا يشكل جريمة أضرار النار المنصوص عليها في المادة 369 من قانون العقوبات، وإنما يشكل جريمة التسبب بإهماله أو بقله احترازه في احراق ما يملكه الغير بالمعنى المقصود في المادة 374 من هذا القانون. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1978/114 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1320 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.



**المادة 373****استخدام المواد المتفجرة**

تطبق الأحكام السابقة في الشروط نفسها على من يتلف ولو جزئياً أحد الأشياء المذكورة فيها بفعل مادة متفجرة.

**المادة 374****التسبب بحرق مال الغير عن إهمال أو قلة احتراز<sup>121</sup>**

من تسبب بإهماله أو بقله احترازه أو عدم مراعاته القوانين والأنظمة بحرق شيء يملكه الغير، عوقب بالحبس حتى سنة أو بغرامة حتى خمسين ديناراً.

**المادة 375****نزع أو إتلاف آلات اطفاء الحرائق**

1. يعاقب بالحبس من أسبوع إلى سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً من نزع آلة وضعت لإطفاء الحرائق أو غير مكانها أو جعلها غير صالحة للعمل.
2. ويعاقب بالعقوبة نفسها من كان مجبراً بحكم القانون أو الأنظمة على اقتناء آلة لإطفاء الحرائق فأغفل تركيبها وفقاً للأصول أو لم يبقها صالحة للعمل دائماً.

**121 تطبيقات قضائية:**

إن قيام عمال النفايات برمي النفايات في أرض الغير مما تسبب بإحراق الأشجار الموجودة في الأرض يشكل جريمة التسبب بالإهمال في حرق شيء يملكه الغير خلافاً للمادة 374 عقوبات لسنة 1960. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1648 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1996/1/24.

## الفصل الثاني

في الاعتداء على الطرق العامة والمواصلات والأعمال الصناعية

### (1) طرق النقل والمواصلات

#### المادة 376

#### تخريب الطرق والشوارع والمنشآت العامة قصداً

من أحدث تخريباً عن قصد في طريق عام أو جسر وفي إحدى المنشآت العامة أو ألحق بها ضرراً عن قصد، عوقب بالحبس حتى سنة، وإذا نجم عن فعله خطر على سلامة السير، عوقب بالحبس من شهر إلى سنتين.

#### المادة 377

تخريب الخطوط الحديدية بقصد أحداث التصادم بين القطارات من عطل خطأ حديدياً أو آلات الحركة أو الإشارة أو وضع شيئاً يحول دون سيرها، أو استعمل وسيلة ما لإحداث التصادم بين القطارات أو انحرافها عن الخط، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

#### المادة 378

- تخريب آلات الإشارة بقصد اغراق السفن أو المركبات الهوائية
1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من حطم أو عطل آلات الإشارة أو استعمل إشارات مغلوطة أو أية وسيلة خاصة أخرى بقصد إغراق سفينة أو إسقاط مركبة هوائية.
  2. وإذا نجم عن الفعل غرق السفينة أو سقوط المركبة الهوائية، كانت العقوبة عشر سنوات على الأقل.

## المادة 379

- قطع سير المخابرات البرقية أو الهاتفية أو اذاعات الراديو<sup>122</sup>
1. من أقدم قصداً على قطع سير المخابرات البرقية أو الهاتفية أو اذاعات الراديو سواء بإلحاق الضرر بالألات أو الأسلاك أو بأية طريقة أخرى عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين.
  2. وإذا نجم عن الفعل خطر على السلامة العامة، عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين.

## المادة 380

إتلاف أو منع إصلاح خطوط الهاتف أو البرق أو أجهزة الإذاعة  
أثناء الفتنة أو العصيان

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من:

1. أتلف أثناء فتنة أو عصيان مسلح وقع في المملكة خطأً أو أكثر من خطوط الهاتف أو البرق أو عطل أجهزة الإذاعة أو جعلها بأية صورة كانت غير صالحة للاستعمال أو استولى عليها عنوة أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخاطبات والمراسلات بين موظفي الحكومة أو أحاد الناس وتعطيل الإذاعات.
2. منع عنوة تصليح خطوط الهاتف أو البرق أو أجهزة الإذاعة.

## المادة 381

## الظرف المشدد

يزاد على العقوبات المذكورة في المواد السابقة نصفها، إذا أصيب أحد الناس بعاهة دائمة، ويقضى بالإعدام إذا أدى الأمر إلى موت أحد الناس.

## المادة 382

## التسبب خطأً في التخريب والتهديم

من تسبب خطأً في التخريب والتهديم وسائر الأفعال المذكورة في المواد السابقة عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

## 122 تطبيقات قضائية:

إن إتلاف أعمدة الهاتف المعاقب عليها بمقتضى المادتين (379، 382) من قانون العقوبات هو الإتلاف الذي ينشأ عنه قطع سير المخابرات البرقية أو الهاتفية، وإذا لم يؤد الفعل إلى هذه النتيجة، فإن حكم هاتين المادتين لا ينطبق، وإنما ينطبق حكم المادة 445 التي تعاقب على إلحاق الضرر بمال الغير بشرط أن يقترف هذا الفعل بالتقصير. انظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1970/16 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 320 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1970/1/1.

## (2) الأعمال الصناعية

## المادة 383

## اغفال وضع آلات أو اشارات لمنع طوارئ العمل

كل صناعي أو رئيس ورشة أغفل وضع آلات أو إشارات لمنع طوارئ العمل أو لم يبقها دائماً صالحة للاستعمال عوقب بالحبس من شهر إلى سنتين أو بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً.

## المادة 384

## تعطيل اشارات الأعمال الصناعية عن إهمال أو قلة احتراز أو

## عدم مراعاة القوانين والأنظمة

من تسبب عن قلة احتراز أو إهمال أو عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة في تعطيل الآلات والإشارات السابقة الذكر عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر.

## المادة 385

## نزع اشارات الأعمال الصناعية قصداً

1. من نزع قصداً إحدى هذه الأدوات، أو جعلها غير صالحة للاستعمال عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين.
2. ويقضى بالأشغال الشاقة المؤقتة، إذا نجم عن الفعل حادثة جسيمة وبالأشغال الشاقة المؤبدة إذا أفضى إلى تلف نفس.

## الفصل الثالث

## الغش

## المادة 386

الغش في مواد مختصة بغذاء الإنسان أو الحيوان وعرضها للبيع

1. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين:
- أ- من غش مواد مختصة بغذاء الإنسان أو الحيوان أو عقاقير أو أشربة أو منتجات صناعية أو زراعية أو طبيعية معدة للبيع.
- ب- من عرض إحدى المنتجات أو المواد السابق ذكرها أو طرحها للبيع أو باعها وهو على علم بأنها مغشوشة وفاسدة.

- ج- من عرض منتجات من شأنها إحداث الغش أو طرحها للبيع أو باعها وهو عالم بوجه استعمالها.
- د- من حرّض بإحدى الوسائل التي نصت عليها المادة (80) على استعمال المنتجات أو المواد المذكورة آنفاً.
2. وعند التكرار يمنع المجرم من ممارسة العمل الذي كان واسطة لارتكاب الجرم.

### المادة 387

#### المنتجات المغشوشة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان

إذا كانت المنتجات أو المواد المغشوشة أو الفاسدة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان، قضى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

تطبق هذه العقوبات ولو كان الشاري أو المستهلك على علم بالغش أو الفساد الضارين.

### المادة 388

#### حيازة طعام أو شراب مضر بالصحة

يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بكلتا العقوبتين من أحرز أو أبقى في حيازته في أي مكان بدون سبب مشروع منتجات أية مادة على أنها طعام أو شراب بعد أن أصبحت مضرّة بالصحة أو في حالة لا تصلح معها للأكل أو الشرب مع علمه أو مع وجود ما يدعوه للاعتقاد بأنها مضرّة بالصحة أو غير صالحة للأكل أو الشرب.

## الباب العاشر

### في جرائم التسول والسكر والمقامرة

#### الفصل الأول

#### في المتسولين

#### المادة 389

#### عقوبة التسول

كل من:

1. تصرف تصرفاً شائناً أو منافياً للأداب في محل عام.
  2. استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرعاً إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأية وسيلة أخرى، سواء أكان متجولاً أو جالساً في محل عام، أو وجد يقود ولداً دون السادسة عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك.
  3. وجد منتقلاً من مكان إلى آخر لجمع الصدقة أو الإحسان أو ساعياً لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد إلى ادعاء كاذب.
  4. تصرف في أي محل عمومي تصرفاً يحتمل أن يحدث إخلالاً بالطمأنينة العامة.
  5. وجد متجولاً في أي ملك أو على مقربة منه أو في أية طريق أو شارع عام أو في مكان محاذ لهما أو في أي محل عام آخر في وقت وظروف يستتج منها بأنه موجود لغاية غير مشروعة أو غير لائقة.
- يعاقب في المرة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو أن تقرر المحكمة إحالته على أية مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية للعناية بالمتسولين لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات.
- غير أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية في أي وقت شاء أن يفرج عن أي شخص عهد به إلى أية مؤسسة بمقتضى هذه المادة وفق الشروط التي يراها مناسبة كما يجوز له أن يعيده إلى المؤسسة المذكورة لإكمال المدة المحكوم بها إذا ما خولفت هذه الشروط، وفي المرة الثانية أو ما يليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.



## الفصل الثاني

### في تعاطي المسكرات والمخدرات

#### المادة 390

#### التواجد في حالة سكر وإحداث شغب في مكان عام

من وجد في محل عام أو مكان مباح للجمهور وهو في حالة السكر وتصرف تصرفاً مقروناً بالشغب وإزعاج الناس، عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير أو بالحبس حتى أسبوع.

#### المادة 391

تقديم مسكر لسكران أو لمن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره من قدم مسكراً لشخص يدل ظاهر حاله على أنه في حال سكر، أو لشخص لم يكمل بعد الثامنة عشرة من عمره، عوقب بالغرامة حتى عشرة دنانير.

#### المادة 392

- تقديم المسكر من قبل صاحب الحانة أو أحد مستخدميها
1. يعاقب بالحبس حتى شهر أو بالغرامة حتى عشرة دنانير إذا كان الشخص الذي قدم المسكر صاحب الحانة أو أحد مستخدميها.
  2. عند تكرار الفعل يمكن الحكم بإقفال المحل للمدة التي تراها المحكمة.

## الفصل الثالث

### في المقامرة

#### المادة 393

#### فتح وإدارة أماكن للمقامرة غير المشروعة<sup>123</sup>

1. كل من كان يملك منزلاً أو غرفة أو محلاً أو يشغله أو يملك حق استعماله وفتح أو أدار أو استعمل ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل للمقامرة غير المشروعة أو سمح قصداً وعن علم منه لشخص آخر بفتح أو إدارة أو استعمال ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل للغاية الأنف ذكرها وكل من كان معهوداً إليه

123 تطبيقات قضائية:

إن مجرد اقدام شخص على لعب القمار مع غيره في محله مرة واحدة دون أن تتصرف نيته إلى اتخاذ هذا المحل مكاناً للعب القمار، لا يشكل الجرم المنصوص عليه في المادة 393 من قانون العقوبات، ويتوجب في مثل هذه الحالة إصدار قرار بعدم المسؤولية لا بالبراءة. انظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1969/19 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 479 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1969/1/1.

ملاحظة أو إدارة أعمال أي منزل أو غرفة أو محل مفتوح أو مدار أو مستعمل للغاية المذكورة آنفاً أو موكولاً إليه المساعدة في إدارة أشغال ذلك المحل على أي وجه من الوجوه يعتبر أنه يدير محلاً عمومياً للمقامرة.

2. تشمل عبارة (المقامرة غير المشروعة) الواردة في هذه المادة، كل لعبة من ألعاب الورق، (الشدة) التي لا تحتاج إلى مهارة، وكل لعبة أخرى لا يؤول الحظ فيها جميع اللاعبين على السوية بما فيهم حافظ المال (البنكير) أو الشخص أو الأشخاص الآخرون الذين يديرون اللعب أو الذين يلعب أو يراهن اللاعبون ضدهم.

### المادة 394

#### إدارة محل عمومي للمقامرة

كل من أدار محلاً عمومياً للمقامرة يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة حتى خمسين ديناراً.

### المادة 395

#### التواجد في محل عمومي للمقامرة

كل من وجد في محل عمومي للمقامرة خلاف الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (1) من المادة (393) يعد بأنه موجود فيه للمقامرة غير المشروعة إلا إذا ثبت عكس ذلك، ويعاقب في المرة الأولى بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وفي المرة الثانية أو ما يليها بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بكليهما.

### المادة 396

#### ضبط ومصادرة آلات المقامرة غير المشروعة

كل آلة أو شيء استعمل أو يلوح أنه استعمل أو يراد استعماله للمقامرة غير المشروعة وجد في منزل أو غرفة أو محل يدار أو يستعمل للمقامرة غير المشروعة يجوز ضبطه من قبل أي مأمور من مأموري الشرطة أو الدرك، ولدى محاكمة أي شخص بتهمة إدارة أو استعمال ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل خلافاً لأحكام هذا القانون، يجوز للمحكمة أن تصدر القرار الذي تقضي به العدالة بشأن مصادرة تلك الآلة أو ذلك الشيء أو إتلافه أو رده.



## المادة 397

## اليانصيب

1. كل من فتح أو أدار أو استعمل مكاناً لأعمال اليانصيب مهما كان نوعها يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر أو بالغرامة حتى خمسين ديناراً.
2. كل من طبع أو نشر أو تسبب في طبع أو نشر أية إذاعة أو إعلان عن يانصيب أو ما يتعلق به أو عن بيع أية تذكرة أو ورقة يانصيب أو حصة في تذكرة أو ورقة يانصيب أو فيما يتعلق بذلك أو باع أو عرض للبيع تذكرة أو ورقة يانصيب كهذه، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.
3. إن لفظة (اليانصيب) الواردة في هذه المادة تشمل كل طريقة أو حيلة تتخذ لبيع مال أو هبته أو التصرف فيه أو توزيعه بواسطة القرعة أو بطريق الحظ سواء أكان ذلك برمي حجارة الزهر أو بسحب التذاكر أو أوراق اليانصيب، أو القرعة أو الأرقام أو الرسوم أو بواسطة دولاب أو حيوان مدرب أو بأية طريق أخرى مهما كان نوعها.
4. لا تسري أحكام هذه المادة على أي (يانصيب) استحصل على إذن به من مرجعه المختص.

## المادة 398

## إدارة أماكن للمقامرة غير المشروعة واليانصيب

كل من ظهر أنه يشرف على إدارة منزل أو غرفة أو عدد من الغرف أو محل مما ورد ذكره في المادتين (393 و 397) من هذا القانون، رجلاً كان أم امرأة وكل من تصرف تصرف الشخص الذي يشرف على إدارة ذلك المحل أو الشخص المعهود إليه أمر تفقده والعناية به يعتبر أنه هو صاحب ذلك المحل سواء أكان هو صاحبه الحقيقي أم لم يكن.

## الباب الحادي عشر الجرائم التي تقع على الأموال

### الفصل الأول في أخذ مال الغير

#### المادة 399

#### تعريف السرقة<sup>124</sup>

1. السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه.

#### 124 تطبيقات قضائية:

1. المال هو كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل، وإن كل شيء يمكن حيازته مادياً أو معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً، ولا يخرج عن التعامل بطبيعته يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية، وإن قيام المتهمين بالدخول إلى المدرسة وفتح الخزانة التي فيها أسئلة الامتحان وأخذ هذه الأسئلة يعد جريمة سرقة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 167 لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1997/10/18.

2. جريمة السرقة لا يكفي لقيامها توافر القصد العام، بل لا بد من توافر القصد الخاص لدى الفاعل وهو نية تملك الشيء الذي أخذه، ويتوجب فيها ثبوت إزالة تصرف المالك بالمال المسروق وذلك بنقله من مكانه، وحرمان المالك الأصلي للمال من جميع سلطاته على ماله المسروق. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 12 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/1/15.

3. لا يجوز إدانة الشخص بجرم سرقة الشيء وحيازته في الوقت ذاته، إذ أن السرقة كما عرفتها المادة 399 عقوبات لسنة 1960 وهي أخذ مال الغير دون رضاه، وأن عبارة أخذ المال تعني إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله، أي تحريك الحيازة كي يتحقق فعل الأخذ بغض النظر إذا ما أبقى السارق المال المسروق من قبله في حيازته أم لا. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 471 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/5/6.

4. إن السرقة تتم بنقل حيازة المال من يد حائزه بدون رضاه إلى يد السارق، ولا عبارة لقيمة المال المسروق مهما كانت قيمته حتى ولو لم تكن لهذا المال إلا قيمة أدبية لا يقدرها إلا المجني عليه. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1978/48 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 749 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.

5. أ. يستفاد من نص المادة 399 من قانون العقوبات لسنة 1960 أن السرقة يجب أن تقع على مال منقول، وقد انعقد الإجماع على أن الأشياء المادية تصلح أن تكون محلاً للسرقة، ب. إن العقود والمخالفات والإقرارات هي أشياء مادية وتعتبر داخلة في مفهوم المال المنقول وتصلح أن تكون محلاً للسرقة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1976/114 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 227 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

6. أ. تسليم المال المنقول من قبل صاحبه إلى شخص آخر للإطلاع عليه وإعادته إلى صاحبه يجعل من الأخير ذي يد عارضة، فإذا أقدم ذو اليد العارضة على إخفاء المال المسلم إليه، فإن فعله يشكل جرم السرقة خلافاً لأحكام المادة 399 من قانون العقوبات، ب. التسليم الذي تنتفي معه السرقة هو التسليم الاختياري الناقل للحيازة سواء أكانت الحيازة كاملة أو ناقصة، أما التسليم الذي لا يترتب عليه سوى وضع الشيء بين يدي مستلمه لغرض وقتي، فيجعل من المستلم صاحب يد عارضة على هذا الشيء لا تنتفي معه السرقة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1972/27 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 464 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1972/1/1.

2. وتعني عبارة (أخذ المال) إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول بفضله عنه فصلاً تاماً ونقله<sup>125</sup>.
3. وتشمل لفظة (مال) القوى المحرزة.

### المادة 400

#### الظروف المشددة لجريمة السرقة

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مدة لا تتقص عن خمس عشرة سنة من ارتكب سرقة مستجمعة الحالات الخمس الآتية:

1. أن تقع السرقة ليلاً.
2. بفعل شخصين أو أكثر.
3. أن يكون السارقون كلهم أو واحد منهم حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخفياً.
4. بالدخول إلى مكان معد لسكنى الناس أو ملحقاته أو ما يشملها هذا المكان وملحقاته - حسب التعريف المبين في المادة الثانية - بهدم الحائط أو تسلق الجدار أو بكسر أو خلع الباب أو فتح الأقفال بمفاتيح مصطنعة أو أدوات مخصوصة، أو بانتحال صفة موظف أو بارتداء زيهِ وشاراته، أو

تتطلب جريمة السرقة لقيامها قصد خاص، إذ أنه لا يكفي لقيام هذه الجريمة أن تنجج إرادة الجاني إلى أخذ مال الغير المنقول، وأن ينصرف علمه إلى أن هذا المال مملوك للغير، وأن هذا الغير غير راضٍ عن هذا الأخذ، بل يجب بالإضافة إلى كل هذا، أن يتوافر لدى الجاني نية تملك المال المسروق، والظهور عليه بمظهر المالك، وبالتالي إذا كان الجاني قد أخذ المال بقصد الإطلاع عليه وارجاعه إلى مكانه، أو بقصد لحيازته مؤقتاً للاستعمال وردّه، فإن القصد الجرمي ينتفي لديه، وتطبيقاً لذلك لا يعد سارقاً من يختلس كتاباً لقراءته، ثم أعادته إلى صاحبه بعد ذلك، أو من يختلس سيارة غيره للتنزه بها ثم ردها. أنظر: محمد نور، شرح قانون العقوبات «القسم الخاص»، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 87-84.

«يجب أن يكون المال الذي يصلح محلاً للسرقة، ملاً منقولاً، ومملوكاً للغير، ولا يهم في ذلك أن يكون هذا المال من المواد الممنوع حيازتها أو التعامل بها، فيعد سارقاً من سرق من آخر قطعة من المواد المخدرة، كذلك يصلح لأن يكون محلاً للسرقة المواد السائلة بمختلف أنواعها، فمن يسرق المياه بتوصيلها من أنابيب سلطة المياه إلى بيته دون إذن، يعد سارقاً، كما تصلح الغازات على اختلاف أنواعها لأن تكون محلاً لجريمة السرقة، طالما كانت محفوظة في أوعية خاصة أو أنابيب». أنظر، محمود نور، شرح قانون العقوبات «القسم الخاص»، ص 61-62.

125 «لا يعتبر سرقة مال بالمعنى القانوني مجرد الإطلاع على أسئلة الامتحانات على أوراق خاصة وإفشاءها إلى الآخرين، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز أن فعل المتهمين بدخول المدرسة ونقل مضمون أوراق أسئلة الامتحانات على أوراق خاصة بهم، وإعادة الأوراق إلى مكانها لا يعتبر جريمة سرقة لتخلف أحد عناصر هذا الجرم وهو أخذ مال الغير، .... كما قضت بأن الدخول بصورة غير مشروعة إلى الغرفة التي توجد فيها الخزنة المحتوية على أسئلة الامتحانات وكسر هذه الخزنة والإطلاع على أسئلة الامتحانات السرية والنقل عنها، وإفشاءها لبعض الطلبة، مثل هذه الأفعال تطبق على المواد 355، 445، 348 من قانون العقوبات ولا تشكل جريمة السرقة». أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، ص 309-310.

بالتذرع بأمر من السلطة<sup>126</sup>.

5. أن يهدد السارقون كلهم أو واحد منهم بالسلاح أو يتوسل بأحد ضروب العنف على الأشخاص إما لتهيئة الجناية أو تسهيلها، وإما لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على المسروق.

### المادة 401

#### ظروف أخرى لجريمة السرقة

1. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل من ارتكب السرقة مستجمعةً الحالات الآتية:
- أ- أن تقع السرقة ليلاً.
- ب- بفعل شخصين أو أكثر.
- ج- أن يهدد السارقون كلهم أو واحد منهم بالسلاح أو يتوسل بأحد ضروب العنف على الأشخاص إما لتهيئة الجناية أو تسهيلها أو لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على المسروق.
- ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات إذا تسبب عن هذا العنف رضوض أو جروح.
2. ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت السرقة نهاراً أو من قبل شخص واحد، وبالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا تسبب عن العنف رضوض أو جروح، ولمدة لا تقل عن عشر سنوات في الحالة الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

### المادة 402

#### السلب في الطريق العام

- يعاقب الذين يرتكبون السلب في الطريق العام على الوجه الآتي:
1. بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتقص عن خمس سنوات إذا حصل فعل السلب نهاراً من شخصين فأكثر وباستعمال العنف.

126 «والمكان المعد للسكنى بهذا الوصف يشمل المنزل والمدرسة الداخلية والفندق، على أنه يجب أن لا يفهم من هذا أن كل مكان مكتظ بالناس يعد داخلاً في حكم المكان المعد للسكنى بالمعنى المقصود من المشرع في المادة 400 عقوبات، فقد يكون المكان مكتظاً بالناس، ولكنه لا يعتبر مكاناً للسكنى كالنوداي ودور السينما والمكتبات العامة والبنوك والمحال التجارية ودور المحاكم والجامعات، فمثل هذه الأماكن لا يتحقق فيها ظرف المكان المشدد، على أنه إذا وجد غرفة خاصة لحارس بيبيت في مثل تلك الأماكن، فإنها تعتبر مكاناً معداً للسكنى بالمعنى المقصود في هذا المقام». أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، ص 343.

2. بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتقص عن عشر سنوات، إذا حصل فعل السلب ليلاً من شخصين فأكثر وباستعمال العنف أو كانوا جميعهم أو واحد منهم مسلحاً.
3. بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا حصل فعل السلب بالصورة الموصوفة في الفقرة الثانية وتسبب عن العنف رضوض أو جروح.

### المادة 403

#### السلب باستخدام العنف

1. إذا حصل فعل السلب باستعمال العنف على الأشخاص سواء لتهيئة الجريمة أو تسهيلها، وسواء لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على المسروق يعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتقص عن خمس سنوات.
2. وإذا وقع فعل السلب من قبل شخص واحد سواء كان نهاراً أم ليلاً عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة.

### المادة 404

#### السرقه بالخلع والكسر<sup>127</sup>

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل في حالة من الحالتين الآتيتين:

1. في أماكن مغلقة مصانة بالجدران مأهولة كانت أم لا، ومتصلة بمكان

#### 127 تطبيقات قضائية:

1. أراد الشارع بالمفتاح المصطنع الوارد في المادة 404 من قانون العقوبات لسنة 1960 كل مفتاح غير المفتاح الذي أعد خصيصاً لهاب المكان الذي ارتكبت السرقة بداخله، ويشمل هذا المدلول المفتاح الذي يضعه السارق على مثال المفتاح الحقيقي، أو كل مفتاح تجري عليه التعديلات ليصير مماثلاً لمفتاح المكان الذي ارتكبت السرقة فيه، ويشمل أيضاً المفتاح الخاص بمكان آخر يكتشف السارق أنه مماثل لمفتاح المكان الذي يريد سرقة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 424 لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1998/2/7. أنظر: كذلك حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1208 لسنة 1996 الصادر بتاريخ 1996/10/29.
2. المقصود بالمفتاح المصطنع هو غير الذي أعد خصيصاً لفتح باب المكان الذي ارتكبت السرقة في داخله، وبذلك فإن المفتاح الأصلي الذي حصل عليه السارق بطريق غير مشروع، لا يدخل في مفهوم المفتاح المصطنع، طالما أنه لا زال على تخصيصه لفتح باب المكان الذي تمت السرقة في داخله، ولا نرى انزال المفتاح المسروق منزلة المفتاح المصطنع طالما بقي على تخصيصه. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الطلب رقم 11 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/5/10.
3. أ. يستلزم لتوافر أركان جنائية السرقة خلافاً لأحكام المادة 1/404 من قانون العقوبات أن تقع السرقة في مكان مغلق مصان بالجدران، وأن يكون الدخول إلى ذلك المكان بإحدى الوسائل التي حددها المشرع على سبيل الحصر ومنها التسلق، وأن المقصود بالمكان المغلق والمصان بالجدران هو أن تكون هذه الجدران بمثابة العقبة التي تعترض طريق كل من يحاول الدخول إلى المكان عن غير طريق بابه المعد لذلك، والذي لا يتحقق إلا إذا كانت الجدران محيطة بالمكان من جميع جوانبه، وأن تكون على قدر من الارتفاع

مأهول أم لا ، وذلك بنقب حائطها أو بتسليقه أو بكسر بابها أو شباكها أو بفتحهما بألة مخصوصة أو باستعمال مفاتيح مصطنعة ، أو

لا يمكن فيه تخطيها إلا ببذل مجهود غير عادي ، ب. لغايات تطبيق المادة 1/404 من قانون العقوبات الباحثة في جناية السرقة ، فإنه متى كان المكان مقفلاً بالجران فإنه لا يهيم بعد ذلك إذا ما كان الجدار مبنيًا من الحجر أو الاسمنت أو الخشب أو الحديد ، ولا يهيم ما إذا كانت الجدران قديمة أم حديثة ما دام أنها تشكل عتبة تعترض الدخول إلى المكان ، كما أنه يستوي أن يكون المكان المقفل المصان بالجران مأهولاً أم غير مأهول أو أنه كان متصلًا بمكان مأهول أم لا وقت ارتكاب السرقة ، ج. لا ينفي تحقق جناية السرقة خلافًا للمادة 1/404 من قانون العقوبات أن يكون الشباك بدون حماية أو أنه ترك مفتوحًا ، وأن الدخول إلى مكان ارتكاب السرقة من شبك يرتفع مترين ونصف عن الأرض يحتاج إلى بذل مجهود يشكّل سلفًا بالفاعل القانوني المنصوص عليه في المادة المذكورة. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 91 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2010/2/9.

4. المقصود بالكسر لغايات تطبيق المادة 404 من قانون العقوبات الباحثة في جناية السرقة ، هو أن يستخدم الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للإغلاق ، أما دفع الجاني الباب برحله وخلعه ودخول إحدى الغرف لسرقة المال ، فلا ينطبق عليه أحكام المادة سابقة الذكر. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 390 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/6/7.

5. لا يشترط للقول بتوفر عنصر التسلق المنصوص عليه في المادة (1/404) عقوبات سنة 60 أن يحصل التسلق على المحل الذي جرت فيه السرقة مباشرة ، إنما يكفي في هذا الشأن حصول التسلق إلى مكان آخر يصل منه الفاعل إلى المحل الذي جرت فيه السرقة. أنظر: استئناف جزاء رقم 1304 لسنة 1979 منشور على الصفحة 109 من مجموعة القرارات والمبادئ الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله من بداية سنة 1978 حتى نهاية سنة 1981.

6. حيث أن المادة (404) من قانون العقوبات تشترط لاعتبار السرقة موصوفة أن تتم في أماكن مقفلة ، وذلك بنقب حائطها أو بتسليقه أو بكسر بابها أو شباكها أو بفتحها بألة مخصوصة أو باستعمال مفاتيح مصطنعة ، وحيث أن المميز ضده لم يقم بأي فعل يمكن اعتباره كسرًا أو خلماً ، وحيث أن دخوله من الفتحة التي في باب الكنفتيريا والتي ترتفع عن الأرض 115 سم لا يعتبر تسلقًا ، فإن فعل المميز ضده لا يكون جناية السرقة خلافًا لأحكام المادة (1/404) من قانون العقوبات كما جاء في اسناد النيابة العامة ، وإنما يشكل جنحة السرقة خلافًا لأحكام المادة (407) من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/647 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/10/16 ، المنشور على الصفحة 285 من عدد المجلة القضائية رقم 10 بتاريخ 1999/1/1.

«وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز أن التسلق الذي يشكل ظرفاً مشدداً للسرقة حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء هو دخول اللص في المحل الذي أراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابها أي كانت الطريقة التي استعملها ، ويستوي في ذلك أن يكون قد استعمل لهذا الغرض سلماً أو صعّد على جدار المنزل أو هبط إليه من أية ناحية. ونظراً لأن التسلق يتطلب مجهوداً من الجاني لكي يكون متوافراً كظرف مشدّد ، فإنه لا بد من أن يكون الجدار على قدر من الارتفاع ، بحيث لا يمكن تخطيه دون بذل مجهود. ولهذا فإنه إذا كان الجدار ذو ارتفاع يمكن تخطيه دون حاجة إلى جهد ما ، فإن ظرف التسلق المشدّد لا يكون متوافراً ، وتقدير ذلك يعود إلى محكمة الموضوع». أنظر: محمد صبحي نجم ، عبد الرحمن توفيق ، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني ، ص 347.

«وقد ثار الخلاف بالنسبة لظرف الكسر في حالة ما إذا وقعت السرقة من سيارة عن طريق كسر زجاجها ، وقد أصدرت محكمة التمييز مشكلةً بيهيتها العامة قراراً بالأكثرية يقضي بأن السيارة لا تعد مكاناً لا مسوراً ولا غير مسوراً ، فلا ينطبق البند الأول من المادة 404 من قانون العقوبات على فعل المتهم ، والدليل على أنها لا تعتبر مكاناً لتطبيق هذه المادة هو أن المادة الثانية من قانون العقوبات عرفت المكان بما يفيد أنه من الأموال غير المنقولة ،... والسيارة ليست من الأموال غير المنقولة». أنظر: محمد صبحي نجم ، عبد الرحمن توفيق ، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني ، ص 353.

2. بكسر أبواب الغرف أو الصناديق الحديدية أو الخزائن المقفلة الموجودة في مكان مأهول أو غير مأهول، أو فتحها بألة مخصوصة أو مفتاح مصطنع ولو لم يتصل إليها بنقب حائط أو بتسلق أو بفتح الأقفال بألة مخصوصة أو مفتاح مصطنع.

### المادة 405

#### السرقعة في حالات العصيان والحرب والنواب

يعاقب بالأشغال الشاقة كل من ارتكب سرقعة في حالة العصيان أو الاضطرابات أو الحرب أو الحريق أو غرق سفينة أو أية نائبة أخرى.

### المادة 406

#### عقوبة أحوال معينة للسرقعة

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات على السرقات التي تحصل في حال من الأحوال الآتية:

1. أ- أن يكون الوقت ليلاً والسارق اثنين فأكثر، أو  
ب- أن يكون الوقت ليلاً والسارق واحداً، وتقع السرقعة في مكان مأهول أو في مكان للعبادة، أو  
ج- أن يكون الوقت نهاراً والسارق اثنين فأكثر، وتقع السرقعة في مكان مأهول أو في مكان للعبادة.
2. أن يكون السارق حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً ولو لم يكن المحل الذي وقعت فيه السرقعة مأهولاً أو لم تكن السرقعة حصلت ليلاً أو لم يكن السارق أكثر من واحد.
3. أ- أن يكون السارق خادماً بأجرة ويسرق مال مخدمه أو مال شخص أتى إلى بيت مخدمه أو مال صاحب البيت الذي ذهب إليه برفقة مخدمه<sup>128</sup>، أو  
ب- أن يكون السارق مستخدماً أو عاملاً أو صانعاً أو تلميذاً في صناعة ويسرق من بيت أستاذه أو مخزنه أو معلمه، أو

128 «يشترط أن يكون الخادم منقطعاً لخدمة مخدمه الذي قام بسرقة ماله، فإذا كان السارق ممن يؤدون خدمة على فترات متقطعة للمجني عليه، فإن السرقعة التي يرتكبها لا تعتبر سرقة خادم من مخدمه، ولا يطبق عليها نص الفقرة الثالثة من المادة 406 عقوبات، كما هو الحال بالنسبة للشخص الذي يأتي لخدمة الغير في أيام محدودة في الشهر أو ساعة كل يوم». أنظر: محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، ص395.

- ج- أن يسرق شخص من المحل الذي يشتغل فيه بصورة مستمرة.
4. أن يكون السارق صاحب خان أو نزل أو حوزياً أو نوتياً أو سائق سيارة وأمثالهم من أصناف الناس وأتباعهم من أرباب الحرف ويسرق كل ما أودعه أو بعضه.

### المادة 407

#### السرقة بالأخذ أو النشل<sup>129</sup>

كل من يقدم على ارتكاب سرقة من غير السرقات المبينة في هذا الفصل كالتي تقع على صورة الأخذ أو النشل يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة.

129 أضافت المادة (1) من الأمر رقم 1428، أمر بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 (تعديل رقم 6)، تاريخ السريان 21/5/1995، المواد من (407 مكررة أ- 407 مكررة ي ج)، وتنص هذه المواد على:

«(407 أ): بشأن المواد 704 أ حتى 704 ي ج: «صاحب مركبة» - بما في ذلك من بحيازته قانوناً. «القانون» - قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960

«مقتحم»-

- (1) من يكسر جزء خارجي أو داخلي من المركبة، أو يفتح - بمساعدة مفتاح، بسحب، بدفع، برفع أو بوسيلة أخرى، باب، شبك أو أي شيء آخر أعد لإغلاق أو تغطية فتحة في المركبة، يسمى مقتحم.
  - (2) من يدخل للمركبة قسم من جسمه أو من الأداة التي يستعملها يسمى - داخل.
  - (3) من يقتحم ويدخل أو يقتحم ويخرج يسمى - مقتحم.
  - (4) من يدخل مركبة بالتهديد، بخدعة أو بمؤامرة مع شخص في المركبة، ويعتبر وكأنه اقتحم ودخل.
- «مركبة»: مركبة التي تسير بقوة ميكانيكية بأي شكل كان أو تجر من قبل مركبة أخرى وأيضاً آلة أو منشأة تتحرك أو تجر كالمذكور، بما في ذلك دراجة نارية مع مركبة جانبية أو مقطور أو بدونهم، إذا كان لهم محرك مساعد.

«تزوير»: أحد الأشياء التالية:

- (1) عمل مستند ل يبدو ليس كما هو ويمكن أن يضل.
- (2) تغيير مستند بما في ذلك إضافة تفاصيل أو حذف تفاصيل بهدف الخداع، أو بدون صلاحية قانونية وبشكل يبدو وكأنه تم التغيير بصلاحية قانونية.
- (3) التوقيع على مستند باسم فلان بدون صلاحية قانونية أو باسم مستعار، بشكل يبدو وكأن المستند وقع بأيدي فلان.

«المستند»- شهادة خطية وأية وسيلة أخرى، عما إذا كانت خطية أو أخرى، التي يمكن أن تستعمل كدليل.

- (407 ب): (أ) من يسرق مركبة، حكمه سجن 7 سنوات. (ب) من يأخذ مركبة بدون إذن صاحبها، وينقلها لمكان آخر أو لشخص آخر في ظروف تدل على نية عدم إرجاعها لصاحبها، حتى ولو عمل كل تلك الأشياء بواسطة آخر، يكون حكمه كحكم سارق مركبة.
- (407 ج): من يقود، يستعمل، أو ينقل من مكان لآخر، مركبة بدون إذن صاحبها، ويتركها في مكان منه أخذت أو بجوارها، حكمه- السجن 3 سنوات: إذا فعل ذلك وترك المركبة في أي مكان آخر، حكمه- السجن 5 سنوات.

(407 د): (أ) من يسرق شيء من داخل المركبة حكمه- السجن ثلاث سنوات. (ب) من يفك جزءاً من مركبة بدون إذن صاحبها، عما إذا كان الجزء متصل بالمركبة بشكل دائم أو لا حكمه- السجن 5 سنوات.



## المادة 408

## سرقة الخيل والدواب والمواشي

كل من يسرق الخيل أو الدواب المعدة للحمل أو الجر أو الركوب وسائر المواشي كبيرة كانت أو صغيرة من المحلات غير المحفوظة المتروكة فيها بحكم الضرورة يحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

## المادة 409

## سرقة الآلات الزراعية والأشياء المعدة للبيع

كل من يسرق آلات الزراعة وأدواتها أو ما قطع وأعد للبيع من الحطب والخشب أو الأحجار مقطوعة في مقالعها أو الأسماك في أحواضها، أو النحل في خلاياه، أو العلق في البرك، أو الطيور من القن، يعاقب بالحبس حتى سنة.

## المادة 410

## سرقة المحصولات

1. كل من يسرق ما كان محصوداً أو مقلوعاً من المزروعات أو سائر محاصيلات

- (ج) من ينفذ العمل كالمذكور في الفقرة (ب) يعلمه أن المركبة مسروقة، حكمه - سبع سنوات.  
 (407 هـ): من يتلف أو يمس بمركبة بسوء نية أو بجزء منها - حكمه - السجن خمس سنوات.  
 (407 و): من يقتحم مركبة حكمه - السجن 3 سنوات - وإذا فعل ذلك بقصد تنفيذ سرقة أو جريمة، حكمه - السجن 7 سنوات.  
 (407 ز): من وجد بحوزته أداة تستعمل لاقتحام مركبة بدون أي مبرر معقول لديه - حكمه السجن 3 سنوات.  
 (407 ح): من يسرق أو يزور مستند أو يستعمل مستند بالخدعة، عندما يكون:  
 (1) المستند متعلق بالملكية، الحيازة أو استعمال المركبة، أو  
 (2) ارتكب الفعل لأجل تنفيذ أو تسهيل تنفيذ مخالفة بموجب المواد 407 أ وحتى 407 ي حكمه - السجن 5 سنوات.  
 (407 ط): من يزور أو يمحي معالم هوية مركبة أو جزءاً منها، أو من يرتكب عمل يصعب تشخيصها، - حكمه - السجن 7 سنوات.  
 (407 ي): من يستلم بنفسه أو بواسطة آخر مركبة أو جزءاً منها يعلمه أن المركبة أو الجزء حصل عليها بمخالفة المواد 407 أ حتى 407 ي ج، أو من يأخذ بنفسه أو بواسطة آخر أو سوية مع آخر، السيطرة بالمركبة أو بجزء كالمذكور - حكمه السجن 7 سنوات.  
 (407 أ): من يعمل ببيع، شراء، تفكيك أو تركيب مركبة مسروقة، أو جزءاً مسروقاً لمركبة، حكمه - السجن عشر سنوات.  
 (407 ب): إذا أدين شخص بارتكاب مخالفة بموجب هذا الباب، يحق للمحكمة بالإضافة إلى أي عقاب آخر وبالإضافة إلى صلاحيتها بموجب المادة 43 من الأمر بشأن النقل (يهودا والسامرة) (رقم 1310) 1992-5742، منعه من حيازة رخصة سيطرة أو برخصة مركبة لفترة تحدد.  
 (407 ج): تعليمات المواد 407 أ حتى 407 ي ج أتت لتضيف على تعليمات أية تشريعات وتشريعات أمن وليس الانتقاص منها.

2. الأرض التي ينتفع بها أو شيئاً من أكداس الحبوب، يعاقب بالحبس حتى سنة. وإذا كان السارق أكثر من واحد ووقعت سرقة المحصولات المذكورة ليلاً بصورة النقل على الدواب أو العربات وما مثلها، يكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
3. إذا كانت المزروعات وسائر محاصيل الأرض التي ينتفع بها لم تقلع أو لم تحصد وسرقت من الحقل بالزنبيل أو الكيس أو ما مثلهما من الأوعية أو نقلت بواسطة الدواب أو العربات وما مثلها أو سرقت ليلاً بفعل عدة أشخاص كانت العقوبة الحبس حتى ستة أشهر.

#### المادة 411

##### محاولة السرقة

يتناول العقاب محاولة ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا القسم.

#### المادة 412

##### شراء المال المسروق أو بيعه

1. كل من اشترى مالاً مسروقاً أو باعه أو دلل عليه أو توسط في بيعه وشرائه وهو عالم بأمره، يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر.
2. وإن كان المسروق من الحيوانات المعدودة في المادة (408) فلا تنقص العقوبة عن شهر واحد.
3. وإن كان المسروق قد حصل عليه بجناية وكان الفاعل يعلم بذلك، فلا تنقص العقوبة عن الحبس ستة أشهر.

#### المادة 413

##### الإعفاء من جريمة إخفاء الأشياء المسروقة

1. يعفى من العقوبة، كل شخص ارتكب جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو جريمة تخيئة الأشخاص الذين اشتركوا في السرقة المنصوص عليها في المادتين (83 و84) إذا أخبر السلطة عن أولئك الشركاء قبل أية ملاحقة، أو أتاح القبض ولو بعد مباشرة الملاحقات على من يعرف مخبأهم.
2. لا تسري أحكام هذه المادة على المكررين.

## (2) الاغتصاب والتهويل

### المادة 414

اغتصاب تواقيع لاستعمالها في صكوك ذات قيمة<sup>130</sup>

يعاقب بالحبس لا أقل من ثلاثة أشهر وبالغرامة لا أقل من عشرة دنانير كل من أقدم بالتهديد أو باستعمال العنف لاجتلاب نفع غير مشروع له أو لغيره على:

1. اغتصاب توقيع أو أي صك يتضمن تعهداً أو إبراءً أو حوالة هذا الصك أو تغييره أو إتلافه.
2. تحرير ورقة أو بصمة أو توقيع أو ختم أو علامة أخرى على صك كي يستطيع فيما بعد تحويله أو تغييره أو استعماله كصك ذي قيمة. وتفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الفاعل حاملاً سلاحاً هدد به المجني عليه.

### المادة 415

#### التهويل

كل من هدد شخصاً بفضح أمر أو إفشائه أو الإخبار عنه وكان من شأنه أن ينال من قدر هذا الشخص أو من شرفه أو من قدر أحد أقاربه أو شرفه لكي يحمل على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره عوقب بالحبس من أسبوع إلى سنتين وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

#### 130 تطبيقات قضائية:

لما كانت المادة (414) من قانون العقوبات قد عاقبت الشخص الذي يقدم على التهديد أو استعمال العنف لإجبار شخص بتحرير ورقة لاجتلاب نفع غير مشروع له أو لغيره، فإن المفهوم المخالف لهذه المادة أن اكراه شخص بتحرير ورقة أو التوقيع على سند بقيمة الدين لا يشكل جريمة اغتصاب توقيع المنصوص عليها بالمادة (414) من قانون العقوبات، لأن هذه المادة تشترط توفر قصد خاص قوامه نية المتهم اجتلاب نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره، فإذا انتفت نية النفع غير المشروع انتفى القصد الخاص اللازم لقيام هذه الجريمة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 2000/505 (هيئة خماسية) تاريخ 2000/7/25، المنشور على الصفحة 339 من عدد المجلة القضائية رقم 7 بتاريخ 2000/1/1.

### (3) استعمال أشياء الغير بدون حق

#### المادة 416

#### استعمال أشياء الغير بدون حق<sup>131</sup>

كل من استعمل بدون حق شيئاً يخص غيره بصورة تلحق به ضرراً دون أن يكون قاصداً اختلاس ذلك الشيء، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر، وبالغرامة حتى عشرين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين.

### الفصل الثاني

#### في الاحتيال وسائر ضروب الغش

#### (1) الاحتيال

#### المادة 417

#### الاحتيال<sup>132</sup>

كل من حمل الغير على تسليمه مالا منقولاً أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراء فاستولى عليها احتيالا:

#### 131 تطبيقات قضائية:

إن جرم استعمال أشياء الغير بدون حق خلافاً للمادة 416 عقوبات سنة 60 يجب للقول بقيامه أن تكون تلك الأشياء أموالاً منقولة، لأن هذه المادة جاءت لحماية المال المنقول وليس العقارات. أنظر: استئناف جزاء رقم 485 لسنة 1971 منشور على الصفحة 195 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

#### 132 تطبيقات قضائية:

1. أ. إن فعل الخداع الذي يكون مجرد أكاذيب شفهية أو مكتوبة لا يعتبر عنصراً من عناصر جريمة الاحتيال، وإنما يستلزم لكي تدخل أكاذيب الجاني في دائرة الاحتيال أن تكون على درجة من الخطورة يتم تمييزها بعناصر خارجية أو أفعال مادية وهو ما يعبر عنه بالطرق الإحتيالية، وعليه فإن قيام الظنين بإبلاغ المشتكى بوجود تقارير وملفات ضده لدى أجهزة الأمن وأنه يريد إبطالها ومن ثم قيام المشتكى بتسليم الظنين المال نتيجة لذلك، لا يدخل ضمن الطرق الإحتيالية المنصوص عليها في المادة 417 عقوبات لسنة 1960، ب. إذا تبين للمحكمة أن الفعل المشكوك منه لا يشكل جرماً، عليها أن تقرر عدم مسؤولية المشتكى عليه وليس براءته، لذلك كان على المحكمة أن تحكم بعدم مسؤولية المشتكى عليه عن جريمة الاحتيال لعدم قيام أركانها وليس براءته. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1997/480 الصادر بتاريخ 1997/9/29.

2. حيث أن العلاقة بين المشتكى والمشتكى عليه هي علاقة بيع، إذ لم يقيم المشتكى عليه بدفع ثمن المبيع للمشتكى، فإن النزاع الدائر بينهما لا يعدو أن يكون نزاعاً حقيقياً، ولا تنطبق على هذه الحالة عناصر جريمة الاحتيال، ويكون على المحكمة إعلان عدم مسؤولية المشتكى عليه عن جريمة الاحتيال. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1996/210 الصادر بتاريخ 1996/3/19.

3. يستفاد من نص المادة 417 عقوبات لسنة 1960 أن جريمة الاحتيال تقع باستخدام الطرق الإحتيالية التي

1. باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بوجود مشروع كاذب أو حادث أو أمر لا حقيقة له أو إحداث الأمل عند المجني عليه بحصول ربح وهمي أو بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو الإيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور، أو
  2. بالتصرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف به، أو
  3. باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة.
- عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

ذكرتها المادة، وأن يدعم الجاني ادعاءاته وأكاذيبه بأشياء خارجية تساعد على الإيهام بوجوب الصدق وإدخال الغفلة على المجني عليه وحمله على تسليم ماله، وعليه فإن قيام المشتكى بشراء آلة نسيج من المشتكى عليه، ثم تبين له أنها ليست بالمواصفات التي ذكرها المشتكى عليه، وأنها آلة نسيج عادية لا يدخل في إطار جريمة الاحتيال. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 316 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1999/2/27.

4. يلزم لقيام جريمة الاحتيال ركنان: الأول مادي ويتكون من عناصر ثلاث وهي نشاط إيجابي صادر من الجاني، فوامة استعمال أسلوب من الأساليب الاحتيالية المنصوص عليها في المادة 417 عقوبات لسنة 1960، والاستيلاء على مال الغير منقولاً كان أو عقار، وتوافر علاقة سببية بين الأسلوب الاحتيالي وتسليم المال. أما الركن الثاني: معنوي وهو إنصراف إرادة الجاني إلى القيام بالأسلوب الاحتيالي مع علمه بأن أسلوبه المستخدم هو أسلوب احتيالي من شأنه حمل الغير على تسليم المال، وعليه فإن قيام الظنين ببيع سيارة للمشتكى والتي تبين عدم مطابقة رقم الشاصي للمحرك عند دائرة الترخيص، لا يشكل جريمة الاحتيال المنصوص عليها في المادة 417 عقوبات لسنة 1960، وكان على المحكمة إعطاء الواقعة الوصف القانوني السليم. أنظر: أنظر حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 220 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/2/25.

5. أ. يستفاد من نص المادة (417) من قانون العقوبات أن جريمة الاحتيال تقع بإحدى الوسائل التالية:

1. باستعمال طرق احتيالية، 2. تصرف الجاني في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أن ليس له صفة التصرف فيه، 3. اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة. ب. من المتفق عليه فقهاً وقضاً أنه يشترط لقيام الطرق الاحتيالية وهي أول وسيلة من وسائل الاحتيال، توفر الشروط التالية: أ. أن يدعم الجاني ادعاءاته أو أكاذيبه بأشياء خارجية تساعد على الإيهام بوجوب الصدق وتؤدي إلى ادخال الغفلة على المجني عليه وحمله على تسليم ماله، 2. أن تكون هناك علاقة سببية بين طرق الاحتيال الذي لجأ إليه الجاني وبين الاستيلاء على مال المجني عليه، أي أن يكون الاستيلاء على مال المجني عليه نتيجة لطريق الاحتيال الذي سلكه الجاني والإيهام الذي ولده في نفسه، 3. أن يأتي الجاني ادعاءاته وأفعاله وهو عالم بأنها كاذبة مضللة وأن تصرف نيته إلى الاستيلاء على جزء من ثروة الغير بدون حق، وهو ما يعبر عنه (بالقصد الجنائي الخاص). أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1977/120 (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة 1095 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

«على المحكمة حين تحكم بالإدانة أن تبين في حكمها فعل الاحتيال، أي الوسيلة التي استعملها الجاني حتى يتمكن من الاستيلاء على مال الغير، فإذا كانت هذه الوسيلة مما ذكره القانون من وسائل على سبيل الحصر في المادة (417)، عد الفعل جريمة احتيالي، إن توافرت باقي الأركان الأخرى لهذه الجريمة، وإذا أغفلت المحكمة مثل هذا البيان كان حكمها معيباً». أنظر: محمد نور، شرح قانون العقوبات «القسم الخاص»، ص 234.

### المادة 418

#### الاحتيال على ناقص أو عديم الأهلية

كل من استغل احتياج شخص دون الثامنة عشرة من عمره، أو مجذوب أو معتوه أو ضعفه أو هوى نفسه فأخذ منه بصورة مضرّة به سنداً يتضمن اقتراضه دراهم أو استعارة أشياء أو تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها أو تعهد أو إبراء يعاقب - أياً كانت طريقة الاحتيال التي استعملها - بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من دينار إلى عشرين ديناراً.

### المادة 419

#### الاحتيال على الدائنين

يعاقب بالحبس حتى سنة كل من:

1. هب أو أفرغ أو رهن أمواله أو تسبب في ذلك بقصد الاحتيال على دائنيه، أو
2. باع أو نقل أي قسم من أمواله بعد صدور حكم أو قرار يقضي عليه بدفع مبلغ من المال وقبل تنفيذ ذلك القرار أو الحكم أو خلال مدة شهرين سابقين لتاريخ صدورها قاصداً بذلك الاحتيال على دائنيه.

### المادة 420

#### إخفاء أو تزوير مستندات ملكية

يعاقب بالحبس حتى سنة كل من كان بائعاً أو راهناً لمال أو محامياً أو وكيلاً لبائع أو راهن:

1. أخفى عن الشاري أو المرتهن مستنداً جوهرياً يتعلق بملكية البيع أو المرهون أو أي حق أو رهن آخر يتعلق به.
2. زور شهادة تتوقف أو يحتمل أن تتوقف عليها الملكية.

## المادة 421

اصدار شيك دون رصيد<sup>133</sup>

كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم معد للدفع أو كان الرصيد أقل من قيمة الشك أو سحب بعد اعطاء الشك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشك أو أصدر أمراً للمسحوب عليه بالامتناع عن الدفع في الحالة التي لا يجيزها القانون يعاقب بالحبس من سنة الى سنتين وبغرامة من خمسين ديناراً الى مائتي دينار ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن شهر وعقوبة الغرامة عن عشرة دنانير عند وجود أسباب مخففة تقديرية.

133 عدلت هذه المادة بموجب:

1. المادة (2) من القانون رقم (7) لسنة 1966 قانون معدل لقانون العقوبات، ملغى ضمناً بموجب الامر رقم 890 أمر بشأن تعديل قانون العقوبات .
2. المادة (1) من أمر رقم 890 أمر بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، تاريخ السريان 1981/2/20، «ساري»، ونص التعديل على: «(أ) كل من يصدر شيكاً وهو يعلم أنه لا واجب على موظف البنك بوفاء الشيك خلال 30 يوماً من التاريخ المبين عليه أو لا يوجد له أساس معقول للافتراض بأن هناك واجب كالمذكور أعلاه ملقى على موظف البنك، وقدم الشيك للوفاء خلال المدة المذكورة أعلاه إلا أنه لم يَفِ قيمته، عقابه- الحبس لمدة سنة واحدة أو غرامة مالية بمبلغ 10000 شيكل أو أربعة أضعاف المبلغ المبين بالشيك.
- (ب) في الشيك الذي لم يبين التاريخ فيه يعتبر بمقتضى هذه المادة كأنما بين فيه التاريخ يوم إصداره.
- (ج) قدم شيك للوفاء خلال المدة المذكورة في الفقرة (أ) ولم توف قيمته ومن أصدر الشيك لم يوف قيمته خلال 10 أيام من تاريخ طلب الشخص الذي بحوزته الشيك، يفترض أن من أصدر الشيك سحبه مع العلم أو بدون أساس معقول للافتراض كما هو مذكور في الفقرة (أ) وعليه إثبات عكس ذلك.

## تطبيقات قضائية على الأمر العسكري:

1. اشترط الأمر رقم 890 لسنة 1981 للملاحقة على جريمة إعطاء شيك بدون رصيد توجيه إخطار للساحب لتسديد قيمة الشيك، وأن لا يقوم الساحب بالإيفاء خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه الإخطار، فإن لم يوجه المستفيد هذا الإخطار للساحب، فإن المحكمة تقرر وقف الملاحقة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1996/1264 الصادر بتاريخ 1996/11/21.
2. أ. إن كون الشيك منظم بغير اللغة العربية لا يبطل الإجراءات طالما أن النيابة العامة استعملت لبينة النيابة التي أبرزت، ترجمة للشيك مصدقة من مترجم معتمد، ب. لا تخلى مسؤولية المفوض بالتوقيع عن الشخصية المعنوية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد، إذ من واجبه الامتناع عن تنظيم شيك لا رصيد له. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 67 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/9/23.
3. لم يحدد الأمر رقم 890 والمتعلق بالشيكات طريقة معينة لتبليغ مصدر الشيك بضرورة دفع المبلغ خلال عشرة أيام، ولم يرد في هذا الأمر ما يشير إلى ضرورة أن يكون التبليغ عن طريق إخطار خطي سواء بواسطة الكاتب العدل أو بواسطة محامي أو بالبريد المسجل. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 64 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/7/7.
4. أ. إن إصدار المتهم ثلاثة شيكات مستحقة الأداء على فترات متتالية تعتبر جريمة وقتية يتم تنفيذها بفعل واحد، ولا تعتبر جريمة وقتية متتالية يتم تنفيذها بأفعال متلاحقة متتابعة، وتقع كلها داخل الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني، ويكون العقاب فيها على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة. وعليه فإن تكرار العقوبات على الوقائع أعلاه ودمجها وتطبيق الأشد منها مخالف للقانون، وكان على المحكمة فرض عقوبة واحدة، ب. إن عدم إشارة المحكمة في قرارها إلى أن المادة 421 عقوبات لسنة 60 الباحثة عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد عدلت بموجب الأمر رقم 890 لسنة 1981 الذي تناول تعديل العقوبة على

هذه الجريمة، لا يوجب فسخ قرار محكمة الدرجة الأولى ما دام أن العقوبة المحكوم بها قد فرضت استناداً للأمر. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 832 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/10/24.

5. الشيك من الناحية الجزائية عمل قانوني مجرد ينفصل عن العلاقة القانونية التي سبق قيامها بين أطرافه والتي صدر الشيك تسوية لها، وعليه فإن ما يشوب هذه العلاقة من عيوب أو بطلان لا ينعكس على الشيك ولا يؤثر على المسؤولية الجزائية بحق صاحب الشيك ما دامت هذه العيوب لم تظهر على الشيك ولم تفصح عنها بياناته، والغاية من ذلك حماية هذه الورقة في التداول وقبولها في المعاملات على أساس أنها تجري مجرى النقود. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 311 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1999/1/11.

6. تناولت المادة 421 من قانون العقوبات لسنة 1960 عملية إعطاء أو سحب شيك بدون رصيد بالتجريم، ولم تتناول غيرها من العمليات القانونية الواردة على الشيك ومن ضمنها التظهير، لذلك فلا مسؤولية على مظهر الشيك وإن كان سيء النية يعلم بعدم وجود مقابل للشيك، إلا أن عدم معاقبة المظهر عن هذه التهمة لا يعفيه من العقاب عن جريمة الاحتيال إذا ما ارتكب إحدى وسائل الاحتيال. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1303 لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1997/10/14.

7. أ. إن خلو الورقة التجارية من كلمة «شيك» في متنها لا يحول دون اعتبارها شيكاً إذا كان مظهرها المتعارف عليه يدل على أنها شيك، ب. إن إعطاء الشيك في تاريخ سابق للتاريخ المدون فيه لا يخرج عن كونه شيكاً، ج. إن عنصر سوء النية مفترض وجوده لدى معطي الشيك في حالة إعطائه الشيك وهو يعلم أن لا رصيد له بتاريخ الشيك. أنظر: استئناف جزاء رقم 93 لسنة 1972 منشور على الصفحة 301 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة من محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

8. أ. انعقد الفقه والقضاء على أن صاحب الشيك يعتبر فاعلاً أصلياً في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ولو كان وكيلاً عن صاحب الحساب في البنك المسحوب عليه، لأن وكيالته عن صاحب الحساب لا تنفي أنه هو الذي قارف الجريمة، ب. إن المراد بسوء النية التي هي ركن من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة 421 من قانون العقوبات هي انصراف نية الساحب عند تحرير الشيك إلى عدم دفع قيمته سواء لعدم وجود رصيد قائم معد للدفع أو لعلمه أن الأمر بعدم الدفع يقف عقبة في سبيل دفع قيمة الشيك في يوم الاستحقاق، ج. إن مجرد الأمر للبنك بعدم دفع قيمة الشيك في غير حالتي السرقة أو افلاس الحامل ينطوي بحد ذاته على سوء النية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1981/112 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 2082 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1981/1/1، أنظر كذلك حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 34 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2011/10/6.



## الفصل الثالث في إساءة الائتمان والاختلاس

### المادة 422

#### إساءة الائتمان<sup>134</sup>

كل من سلم إليه على سبيل الأمانة أو الوكالة ولأجل الإبراز والإعادة أو لأجل

#### 134 تطبيقات قضائية:

1. أخطأت محكمة الصلح بإدانة المتهم بتهمة إساءة الأمانة بعد أن تبين لها أن الأمانة قد سرقت منه، ذلك أن الإهمال وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأمانة لا يعد تعدياً بالمعنى القانوني المنصوص عليه في المادة 422 من قانون العقوبات والموجب للإدانة بتهمة إساءة الأمانة. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 877 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 2001/4/15.

2. أ. تتكون جريمة إساءة الأمانة من شقين: الأول يتكون من قيام المجني عليه بتسليم المال للجاني بناءً على عقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة 422 عقوبات لسنة 1960 وذلك كواقعة مفترضة في هذه الجريمة، والشق الثاني وهو الجزائي يتكون من أي فعل يقوم به الجاني من كتم المال أو تبديده أو تبديله أو الإعتداء عليه، أي أنه يجب التأكيد من وجود عقد أدى إلى تسليم المال وبعد ذلك إثبات وقوع الركن المادي للجريمة، ب. إذا أخل الوكيل بما التزم به وقام بتبديده أو كتم المال أو الشيء الذي وكل به بإدارته، أو قام بأي عمل يعد تعدياً على المال فإنه يسأل عن جريمة إساءة أمانة، وعليه فإن قيام الجاني الوكيل بسحب المال الموكل به من حساب الموكل ووضعه في حسابه لدى البنك يشكل جريمة إساءة الأمانة، ج. تفترض جريمة إساءة الأمانة أن يقوم المجني عليه بتسليم المال للجاني تسليماً ناقلاً للحيازة الناقصة وليس الحيازة الكاملة الناقلة للملكية بصفة نهائية، ولا يشترط أن يكون التسليم مادياً فقد يكون رمزياً أيضاً وذلك بوضع المال محل الجريمة تحت تصرف الجاني أو تمكينه منه. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 416 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/5/2.

3. أ. تتألف جريمة إساءة الأمانة خلافاً للمادة 422 من قانون العقوبات لسنة 1960 من ثلاثة أركان: الركن الأول وهو محل الجريمة الذي لا بد أن يكون مالا مملوكا للغير يسلم إلى الجاني، وأن يكون التسليم قد تم بناءً على عقد من العقود التي حددها المادة المذكورة، والركن الثاني هو الركن المادي المتمثل في كتم المال أو إبداله أو التصرف فيه أو استهلاكه أو التعدي عليه، والركن الثالث وهو القصد الجرمي والمتمثل في علم الجاني بما يتصرف به وقيامه بهذا التصرف بإرادة سليمة، ب. عقد البيع ليس من ضمن العقود التي تقع بها جريمة إساءة الأمانة والتي حددها المشرع على سبيل الحصر، وبالتالي لا يرتكب جريمة إساءة الأمانة من يشتري شيئاً ثم يسلمه ويتصرف به ولا يدفع ثمنه، ولو كان عالماً وقت التعاقد أنه لا يستطيع أداءه. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 51 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/5/19.

«كما لا يكفي القصد العام لقيام هذه الجريمة فلا بد من توفر قصد خاص متمثلاً إما في نية التملك أو نية حرمان صاحب المال منه...». أنظر: تعليق الدكتور كامل السعيد على الحكم رقم 416 لسنة 1998 الصادر عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ 1998/5/2، منشور على الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين «المقتضي».

”يُبغي أن يكون المال محل جريمة إساءة الائتمان منقولاً، وإنه وإن كانت المادة (422) لم تنص على ذلك صراحةً، إلا أن ذلك يستفاد من أمرين، أولهما أن الأشياء التي ذكرتها المادة على سبيل المثال كلها منقولة، وثانيهما أن أحكام جريمة إساءة الأمانة لم يقصد بها سوى حماية المنقولات التي هي أكثر عرضة للضياع من العقار، مع الإشارة إلى أن معنى المنقول يتسع ليشمل العقارات بالتخصيص، كالأدوات الزراعية المخصصة لخدمة الأرض”. أنظر: محمد نمور، شرح قانون العقوبات «القسم الخاص»، ص353.

الاستعمال على صورة معينة أو لأجل الحفظ أو لإجراء عمل - بأجر أو بدون أجر - ما كان لغيره من أموال ونقود وأشياء وأي سند يتضمن تعهداً أو إبراء وبالجملة كل من وجد في يده شيء من هذا القبيل فكتمه أو بدله أو تصرف به تصرف المالك أو استهلكه أو أقدم على أي فعل يعد تعدياً أو امتنع عن تسليمه لمن يلزم تسليمه إليه، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من عشرة دنانير إلى مئة دينار.

### المادة 423

#### 135. إساءة الائتمان من قبل أشخاص عديدين

1. إذا كان مرتكب الأفعال المبينة في المادة السابقة خادماً بأجرة أو تلميذاً في صناعة أو كاتباً أو مستخدماً، وكان الضرر الناشئ عنها موجهاً إلى مخدومه فلا تكون مدة الحبس أقل من سنة واحدة.
2. ولا تكون العقوبة أقل من ثلاثة أشهر إذا كان مرتكب الأفعال المذكورة أحد الأشخاص المذكورين أدناه:
  - أ- مدير مؤسسة خيرية وكل شخص مسؤول عن أعمالها.
  - ب- وصي القاصر وفاقد الأهلية.
  - ج- منفذ الوصية أو عقد الزواج.
  - د- كل محام أو كاتب عدل.
  - هـ- كل شخص مستتاب عن السلطة لإدارة أموال تخص الدولة أو الأفراد أو لحراستها.

#### 135 تطبيقات قضائية:

حيث أن المتهم ليس مكلفاً بحكم وظيفته بأمر إدارة أو حفظ مادة البنزين المسلمة له، بل بصفته سابقاً في شركة مصفاة البترول قد سلم تلك الكمية لإيصالها إلى إحدى محطات البنزين، دون أن يكون مكلفاً بقبض أثمانها، فإن تصرفه بتلك الكمية من البنزين لا يعد اختلاساً بل يعتبر إساءة استعمال أمانة خلافاً لأحكام المادة (423) من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1999/229 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/4/29، المنشور على الصفحة 610 من عدد المجلة القضائية رقم 4 بتاريخ 1999/1/1.

## المادة 424

التصرف أو كتم منقول انتقلت حيازته بهفوة<sup>136</sup>

كل من تصرف تصرف المالك في أي شيء منقول دخل في حيازته بسبب هفوة حصلت من المالك وكان يعلم أنه حصل عليه بتلك الصورة وكتمه أو رفض إعادته يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر أو بغرامة حتى خمسين ديناراً.

أحكام شاملة للفصول الثلاثة السابقة

## المادة 425

الإعفاء من العقوبة وتكرار الجريمة<sup>137</sup>

1. يعفى من العقاب مرتكبو الجرائم المنصوص عليها في الفصول الثلاثة السابقة إذا وقعت أضرار بالمجني عليه بين الأصول والفروع أو الزوجين غير المفترقين قانوناً، أو بين الأربة والربيبات من جهة وبين الأب والأم من جهة ثانية.
2. إذا عاود هذا الفاعل جرمه في خلال ثلاث سنوات عوقب - بناء على شكوى المتضرر- بالعقوبة المنصوص عليها في القانون مخفضاً منها الثلثان.

## 136 تطبيقات قضائية:

إذا أخذ المشتكى عليه مال الغير دون رضاه ونقله من مكانه، فإن هذا الفعل يشكل سرقة خلافاً للمادة 1/399 من قانون العقوبات، ولا تنطبق على هذا الفعل المادة 424 من قانون العقوبات التي تعاقب كل من تصرف تصرف المالك في مال الغير الذي دخل في حيازته بسبب هفوة حصلت من المالك، وينطبق حكم هذه المادة على التسليم الحاصل عن خطأ، كمن يتسلم بدلة من المالك لتنظيفها فيجد في جيبها أوراقاً مالية يجهل المالك وجودها فيه فيحتفظ بها المستلم ولا يردّها لصاحبها. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1967/88 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1323 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1967/1/1.

## 137 تطبيقات قضائية:

استقر قضاء محكمة التمييز على أن نص المادة (425) من قانون العقوبات لا يرفع العقاب عن الفعل، وإنما يرفع عن الفاعل فحسب الأمر الذي يترتب عليه اعتبار الفعل مشكلاً لجريمة، وبه تنهض المسؤولية الجزائية عنها قبل الفاعل، غاية ما في الأمر إعفاء هذا الفاعل من العقاب لأسباب أسرية، وحيث أن محكمتي الاستئناف والجنایات قد ذهبتا إلى خلاف ذلك وقررتا إعفاء المميز ضده من العقاب لأن فعله لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً، فإن ذلك يخالف أحكام القانون ويقوم على تفسير غير سليم لنص المادة (425) عقوبات، الأمر الذي يستدعي نقض الحكم المميز من هذه الناحية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1999/553 (هيئة خماسية) تاريخ 1999/9/30، المنشور على الصفحة 787 من عدد المجلة القضائية رقم 9 بتاريخ 1999/1/1.

### المادة 426

#### جرح لا تلاحق إلا بناءً على شكوى<sup>138</sup>

1. الجرح المنصوص عليها في المواد 415 و416 و422 و424 و425 لا تلاحق إلا بناءً على شكوى المتضرر، ما لم يكن المتضرر مجهولاً.
2. إن إساءة الائتمان المعاقب عليها بموجب المادة (422) تلاحق عفواً إذا رافقتها إحدى الحالات المشددة المنصوص عليها في المادة (423).

### المادة 427

#### تخفيض عقوبات<sup>139</sup>

1. تخفض إلى النصف العقوبات الجنحية المعينة في المواد التي تؤلف الفصل الأول والثاني والثالث إذا كان الضرر الناتج عنها أو النفع الذي قصد الفاعل اجتلابه منها تافهين أو إذا كان الضرر قد أزيل كله قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة.
2. أما إذا حصل الرد أو أزيل الضرر أثناء الدعوى ولكن قبل أي حكم بالأساس ولو غير مبرم فيخفض ربع العقوبة.

#### 138 تطبيقات قضائية:

1. رجوع المشتكي عن شكواه بعد تقديمها بدعوى إساءة الائتمان ليس له أي تأثير على الحكم، رغم أن جريمة إساءة الائتمان لا تلاحق إلا بناءً على شكوى المتضرر - مادة 426 عقوبات -، إذ لا يوجد نص يجعل للرجوع عن الشكوى بعد تقديمها أثراً قانونياً. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1962/92 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1033 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1962/1/1.
2. إن ما ورد في المادة 52 من قانون العقوبات من أن صفح الفريق المجني عليه يوقف الدعوى، فإنه لا يشمل جريمة إساءة الائتمان، وإنما يشمل فقط الجرائم التي تتوقف إقامتها على اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، ومن الواضح أن جريمة إساءة الائتمان، لا تتوقف على اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، بل على الشكوى فقط. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1962/92 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1033 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1962/1/1.

#### 139 تطبيقات قضائية:

1. إن حكم المادة 427 من قانون العقوبات لا ينطبق إلا إذا أزيل الضرر الناتج عن الجريمة بطوع السارق واختياره. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1974/45 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1204 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1974/1/1.
2. إن المادة 427 من قانون العقوبات تشترط لتخفيض العقوبة في حالة الرد أو إزالة الضرر أن تكون الجريمة من نوع الجحعة: أنظر حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1976/82 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 204 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.
3. لا يجوز لقاضي الصلح تنزيل العقوبة استناداً للأسباب المخففة التقديرية قبل تنزيلها للأسباب القانونية المنصوص عليها في المادة 427 من قانون العقوبات، وإنما عليه أن يخفض العقوبة للأسباب القانونية ثم يلجأ للأسباب المخففة التقديرية. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1969/118 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 963 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1969/1/1.

## الفصل الرابع الغش في المعاملات

### (1) العيارات والمكاييل غير القانونية أو المغشوشة والغش في كمية البضاعة

#### المادة 428

استعمال المعايير والمكاييل غير القانونية أو المغشوشة كل من استعمل أو اقتنى في مخزنه أو دكانه أو في عربات البيع أو غيرها من الأماكن المعدة للتجارة لعيارات أو مكاييل أو غيرها من عدد الوزن والكيل تختلف عن العيارات والمكاييل المعينة في القانون أو غير موسومة، يعاقب بالحبس حتى أسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنانير أو بإحدى هاتين العقوبتين.

#### المادة 429

#### اقتناء معايير أو مكاييل غير قانونية

كل من اقتنى في الأماكن المذكورة أعلاه عيارات أو مكاييل أو عدد وزن أو كيل مغشوشة أو غير مضبوطة، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى عشرة دنانير.

#### المادة 430

#### الغش في كمية البضاعة باستعمال معايير غير قانونية

كل من أقدم باستعماله عيارات أو مكاييل أو عدد وزن أو كيل مغشوشة أو غير مضبوطة -وهو عالم بها- على غش العاقد في كمية الشيء المسلم يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً.

#### المادة 431

#### الغش في السبب الدافع للصفقة

كل من غش آخر سواء في كمية الشيء المسلم أو ماهيته إذا كانت هذه الماهية هي السبب الدافع للصفقة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

### المادة 432

مصادرة المعايير والمكاييل وعدد الوزن المغشوشة  
تصادر وفقاً لأحكام المادة (31) العيارات والمكاييل وعدد الوزن والكيل  
المغشوشة أو التي تختلف عن العيارات والمكاييل المعينة في القانون.

### (2) الغش في نوع البضاعة

### المادة 433

#### عقوبة الغش في نوع البضاعة

كل من غش العاقد عن معرفة سواء في طبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو  
تركيبها أو الكمية التي تحتويها من العناصر المفيدة أو في نوعها أو مصدرها  
عندما يكون تعيين النوع والمصدر معتبراً بموجب الاتفاق أو العادات السبب  
الرئيسي للبيع يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير إلى  
خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

### (3) عرقلة حرية البيوع بالمزايدة

### المادة 434

#### عرقلة حرية البيوع بالمزايدة

كل من أقدم على تعطيل أو عرقلة حرية المزايدة العلنية المتعلقة بالبيع أو الشراء  
أو التأجير، أو الالتزامات أو التعهد وذلك بالتهديد أو العنف أو بالكاذب،  
أو بإقصاء المتزايدين أو الملتزمين، لقاء نقود أو هبات أو وعود، أو بأية طريقة  
أخرى، عوقب بالحبس مدة شهر واحد حتى ستة أشهر وبغرامة من عشرة دنانير  
حتى خمسين ديناراً.

### (4) المضاربات غير المشروعة

### المادة 435

#### رفع أو تخفيض البضائع أو الأسهم بالغش

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من  
توصل بالغش لرفع أو تخفيض البضائع أو الأسهم التجارية العامة أو الخاصة  
المتداولة في البورصة ولا سيما:

1. بإذاعة وقائع مختلقة أو ادعاءات كاذبة، أو
2. بتقديم عروض للبيع أو الشراء قصد بليلة الأسعار، أو
3. بالإقدام على أي عمل من شأنه إفساد قاعدة العرض والطلب في السوق.

### المادة 436

#### رفع أو تخفيض أسعار المواد الغذائية

تضاعف العقوبة إذا حصل ارتفاع الأسعار أو هبوطها، على الحبوب والطحين والوقود والسكر والزيت واللحوم أو الذبائح أو غير ذلك من المواد الغذائية.

#### أحكام عامة

### المادة 437

#### الشروع في الغش في المعاملات

يتناول العقاب، الشروع في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة (430) وما يليها من المواد الواردة في الفصل الرابع.

## الفصل الخامس

### (1) في الافلاس والغش اضراً بال دائن

### المادة 438

#### الافلاس الاحتيالي<sup>140</sup>

1. المفلسون احتيالياً على الصورة المبينة في الأحكام الخاصة بالإفلاس ومن يظهر بمقتضى الأحكام المذكورة أنهم شركاء لهم في التهمة يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة.
2. كل من اعتبر مفلساً مقصراً، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين.

140 تطبيقات قضائية:

إن قيام التاجر بتمزيق قسم من دفاتره القديمة، وإحراق قسم منها وإخفاء بعضها وإصدار عدة شيكات لا يقابلها رصيد قائم وأن بعض ديونه وهمية، يجعل الإفلاس المبنى على مثل هذه الأفعال الاحتيالية افلاساً احتيالياً يستحق فاعله العقاب المنصوص عليه في المادة 438 من قانون العقوبات. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائية رقم 1979/119 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 1721 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1979/1/1.

### المادة 439

#### إفلاس الشركات التجارية

عند إفلاس شركة تجارية يعاقب بالعقاب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (438) عدا الشركاء في (الكولكتيف) والشركاء العاملين في شركات المضاربة، كل من:

- أ- الشركاء المضاربون الذين اعتادوا التدخل في أعمال الشركة.
  - ب- مديرو الشركة المضاربة بالأسهم والمسؤولية المحددة.
  - ج- المديرون وأعضاء مجلس الإدارة والوكلاء المفوضون وأعضاء مجالس المراقبة ومفوضو المحاسبة وموظفو الشركات المذكورة وشركاء المساهمة.
- إذا أقدموا بنفسهم على ارتكاب عمل من أعمال الإفلاس الاحتياالي أو سهلوا أو أتاحوا ارتكابه عن قصد منهم أو إذا نشروا بيانات أو موازنات غير حقيقية أو وزعوا أنصبة وهمية.

### المادة 440

#### الإفلاس التقصيري

إذا أفلست شركة تجارية، يعاقب بعقوبة الإفلاس التقصيري كل من أقدم من الأشخاص المذكورين أعلاه في إدارة الشركة أو العمل لمصلحتها على ارتكاب جرم من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (438).

#### (2) الغش اضراراً بالدائنين

### المادة 441

#### الغش اضراراً بالدائنين

إن المدين الذي يقوم بقصد إضاعة حقوق الدائنين أو منع التنفيذ في أمواله الثابتة على إنقاص أمواله بأي شكل كان ولا سيما بتوقيع سندات وهمية أو بالإقرار كذباً بوجود موجب أو بإلغائه كله أو بعضه أو بكتف بعض أمواله أو تهريبها أو بيع بعض أمواله أو إتلافها أو تعييبها.

يعاقب بالحبس مدة شهر واحد حتى ستة أشهر وبغرامة من خمسة دنانير حتى خمسين ديناراً.



## المادة 442

## الإضرار بالدائنين بإسم شركة أو لحسابها

إذا ارتكب الجريمة بإسم شركة أو لحسابها فإن هذه الشركة تستهدف للتدابير الاحترازية كما تستهدف للعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة الأشخاص المسؤولين في الشركة الذين يساهمون في الفعل أو يسهلون أو يتيحون ارتكابه عن قصد منهم.

## الفصل السادس

## الأضرار التي تلحق بأموال الدولة والأفراد

## (1) الهدم والتخريب

## المادة 443

## الهدم والتخريب للمال العام

كل من هدم أو خرب قصداً الأبنية والأنصاب التذكارية والتماثيل أو غيرها من الإنشاءات المعدة لمنفعة الجمهور أو للزينة العامة أو أي شيء منقول أو غير منقول له قيمته التاريخية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنائير إلى خمسين ديناراً.

## المادة 444

## هدم بناء الغير

1. كل من أقدم قصداً على هدم بناء غيره كله أو بعضه، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسة دنائير إلى خمسة وعشرين ديناراً.
2. وإذا وقع الهدم ولو جزئياً على الأكواخ والجدر غير المطينة أو الحيطان المبنية بالبدش دون طين، كانت عقوبة الحبس حتى ستة أشهر أو الغرامة حتى عشرين ديناراً.

### المادة 445

#### الحاق الضرر بمال الغير<sup>141</sup>

1. كل من الحق باختياره ضرراً بمال غيره المنقول، يعاقب بناءً على شكوى المتضرر بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين.
2. تنازل الشاكي يسقط دعوى الحق العام.

#### (2) نزع التخوم واغتصاب العقار

### المادة 446

#### نزع التخوم والحدود<sup>142</sup>

من أقدم ولو جزئياً على طم حفرة أو هدم سور من أي المواد بني أو على قطع سياج أو نزعه أخضر كان أم يابساً ومن هدم أو خرب أو نقل أية علامة تشير إلى الحدود بين مختلف الأملاك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً.

### المادة 447

#### نزع التخوم تسهياً لغصب أرض أو بالتهديد أو بالعنف

إذا ارتكب الجرم المذكور تسهياً لغصب أرض أو بالتهديد أو العنف الواقع على الأشخاص، عوقب الفاعل بالحبس من شهر إلى سنة وبالعقوبة من خمسة دنانير

#### 141 تطبيقات قضائية:

1. جريمة إتلاف مال الغير خلافاً للمادة 445 من قانون العقوبات لسنة 60 من الجرائم التي تتوقف ملاحظتها على شكوى الفريق المتضرر وحيث أن الشكوى لم تكن موقعة من المشتكي، فإن قرار قاضي الصلح بوقف الملاحقة يتفق والقانون. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 71 لسنة 2000 الصادر بتاريخ 2001/3/24.

2. يشترط للعقاب على جريمة إتلاف مال الغير المنقول خلافاً للمادة 445 ع سنة 60، أن يكون الفاعل قد تعمد إتيان الفعل الذي نجم عنه تلف مال الغير المنقول بقصد إتلاف ذلك المال. أنظر: استئناف جزء رقم 3 لسنة 1970 منشور على الصفحة 410 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

#### 142 تطبيقات قضائية:

يستفاد من نص المادة 446 عقوبات لسنة 1960 الباحثة عن جريمة هدم سور الغير، أنها تتطلب موضوعاً وهو السور أو ما في حكمه وفعالاً جرمياً وهو الهدم سواء أكان الهدم كلياً أو جزئياً، والقصد المتطلب في هذه الجريمة هو القصد العام أي العلم بأن فعله ينصب على هدم سور في حوزة غيره، والإرادة المتمثلة في إرادته إلى ارتكاب الفعل. وتحقيق النتيجة المتمثلة في إخفاء السور، وبالتالي ينتفي القصد اذا اعتقد الفاعل أن السور يقع في أرضه بعد وقوع تجاوز عليها أو بأنه الحائز الشرعي للسور. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 597 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/11/7.

إلى خمسة وعشرين ديناراً.

### المادة 448

#### اغتصاب العقارات<sup>143</sup>

1. من لا يحمل سنداً رسمياً بالملكية أو التصرف واستولى على عقار أو قسم من عقار بيد غيره دون رضاه، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر.
2. وتكون العقوبة من شهر إلى سنة إذا رافق الجرم تهديد أو عنف، ومن ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا ارتكبه جماعة منهم شخصان على الأقل مسلحان.
3. يتناول العقاب الشروع في الجريمة المذكورة في الفقرة الثانية.

### (3) التعدي على المزروعات والحيوانات وآلات الزراعة

### المادة 449

#### التعدي على المزروعات بالقطع أو الإتلاف

1. من قطع أو أتلف ما كان لغيره من مزروعات قائمة أو أشجار أو شجيرات

#### 143 تطبيقات قضائية:

1. يشترط لتوافر جريمة الاستيلاء على عقار الغير خلافاً للمادة 448 من قانون العقوبات لسنة 1960، أن لا يكون الشخص المعتدي يحمل سنداً في الملكية، وأن يستولي على عقار كان بيد غيره قبل الاستيلاء، وأن يتوافر القصد الجرمي، وإن قيام المشتكى عليه بإصلاح بيت مهجور لم يكن يعرف صاحبه ينفي قيام الجريمة لعدم توافر القصد الجرمي. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1552 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 2000/9/2.
2. أ. جريمة الاستيلاء على عقار الغير خلافاً للمادة 448 من قانون العقوبات، تتطلب أن لا يحمل المشتكى عليه سنداً بملكية العقار أو التصرف به وأن يكون العقار بيد غيره، فالركن المادي في هذه الجريمة هو الاستيلاء على العقار، أما الركن المعنوي فلا بد أن يتضمن نية غصب العقار، فالمشتكى عليه في هذه الجريمة ينهي حيازة من بيده العقار دون رضائه ليدخله في حيازته، ب. قصد المشرع من جريمة استيلاء على عقار الغير خلافاً للمادة 448 من قانون العقوبات حماية وضاعة اليد على العقار سواء أكانت للمالك أو لغيره، وسواء أكانت هذه الحيازة شرعية أم لا، فلا يهم إن كان الحائز للعقار المعتدى عليه مالكا له أم لا. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 877 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/11/9.
3. إن جرم الاستيلاء على عقار الغير من الجرائم المستمرة التي تظل حالة الاجرام فيها قائمة مادام الاستيلاء على العقار قائماً. أنظر: استئناف جزاء رقم 192 لسنة 1975، منشور على الصفحة 324 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975.
4. لا يجب على المشتكى أن يثبت ملكيته للأرض المعتدى عليها، لأن ذلك ليس بشرط لازم لتوفر عناصر جرم الاستيلاء على عقار خلافاً للمادة 448 عقوبات سنة 60، وإنما يكفي في هذا الصدد ثبوت سبق وضع المشتكى يده على العقار المعتدى عليه قبل الاعتداء. أنظر: استئناف جزاء رقم 16 لسنة 1975، منشور على الصفحة 322 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية منذ بداية سنة 1973 حتى نهاية سنة 1975.

نابثة نبت الطبيعة أو مغروسة، أو غير ذلك من الأغراس غير المثمرة، أو أطلق عليها الحيوانات قاصداً مجرد إتلافها عوقب بالحبس من أسبوع واحد إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً.

2. وإذا وقع فعل القلع أو الإتلاف على مطاعيم أو أشجار مثمرة أو فسائلها أو على أية شجرة أخرى لها قيمتها من الوجهة الزراعية أو التجارية أو الصناعية، عوقب الفاعل بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة عن كل مطعوم أو شجرة أو فسيلة ديناراً واحداً<sup>144</sup>.

### المادة 450

#### التعدي على المزروعات بإطلاق الحيوانات

من أطلق أو رعى الماشية وسائر الحيوانات في ما كان لغيره من أرض مسيجة أو مغروسة بالأشجار، أو مزروعة أو التي فيها محاصيل، أو تسبب عن إهمال أو غفلة منه بدخولها إلى مثل هذه الأماكن عوقب بالحبس من أسبوع واحد إلى شهرين أو بغرامة من خمسة دنانير إلى عشرين ديناراً ويضمن صاحب الحيوانات ما وقع من ضرر وخسارة، على أن يكون له حق الرجوع على الراعي.

### المادة 451

#### تقليم المطاعيم أو الأشجار أو الفسائل

إذا اقتصر الجرم على تقليم المطاعيم أو الأشجار أو الفسائل خفضت العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة إلى النصف.

### المادة 452

#### قتل حيوانات الغير قصداً

1. من أقدم قصداً غير مضطراً على قتل حيوان جر أو حمل أو ركوب أو مواشٍ من مختلف الأنواع تخص غيره يعاقب على الصورة التالية:  
أ- إذا وقع الجرم في مكان يتصرف صاحب الحيوان أو في حيازته بأية صفة كانت حبس الفاعل مدة لا تتجاوز السنتين.

#### 144 تطبيقات قضائية:

إن جريمة قطع الأشجار المنصوص عليها في المادة (2/449) ع سنة 60 لا يستلزم لقيامها أي قصد خاص كنية الإضرار مثلاً، بل يكفي لذلك توفر القصد العام وهو تعمد ارتكاب فعل القلع. أنظر: استئناف جزء رقم 4 لسنة 1970 منشور على الصفحة 191 من مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة 1967 لغاية كانون أول سنة 1972.

- ب- وإذا وقع الجرم في مكان بتصرف الفاعل، حبس الفاعل مدة لا تتجاوز الستة أشهر.
- ج- وإذا وقع الجرم في ما سوى ذلك من الأماكن، حبس الفاعل مدة لا تتجاوز السنة الواحدة.
- د- وإذا وقع الجرم بالتسمم كانت العقوبة في كل حال الحبس من شهرين إلى سنتين.
2. من أقدم قصداً غير مضطر على قتل حيوان أليف أو داجن يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.
3. كل من ضرب أو جرح قصداً بلا ضرورة حيواناً من الحيوانات المذكورة في هذه المادة بصورة تمنعه عن العمل أو تلحق به ضرراً جسيماً يعاقب بالحبس حتى شهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً.
4. كل من يتسبب في هلاك حيوان من الحيوانات المذكورة آنفاً بإطلاق المجانين أو الحيوانات الضارية عليها أو بأية صورة أخرى، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة.

#### المادة 453

##### إتلاف الأدوات الزراعية قصداً

من أقدم قصداً على إتلاف الأدوات الزراعية أو كسرها أو تعطيلها عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار.

#### المادة 454

##### العصابات المسلحة

إذا أقدمت علناً عصابة مسلحة لا ينقص عدد أفرادها عن خمسة أشخاص على تخريب أموال الآخرين وأشياءهم ومحصولاتهم أو إتلافها قوة واقتداراً عوقب كل من الفاعلين بالأشغال الشاقة المؤقتة.

## الفصل السابع

### في الجرائم المتعلقة بنظام المياه

#### المادة 455

##### التأثير على كمية المياه العمومية وجريانها

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين من أقدم بدون إذن:
1. على القيام بأعمال التقيب عن المياه الكائنة تحت الأرض أو المتفجرة أو على حصرها ما لم يكن المقصود حفر آبار غير متفجرة في الأملاك الخاصة.
  2. على إجراء حفريات تبعد عن حد ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري والتجفيف والتصريف مسافة أقل من عمق هذه الحفريات وفي كل حال أقل من ثلاثة أمتار.
  3. على نزع حجارة أو تراب أو رمل أو أشجار أو شجيرات أو أعشاب من تلك الضفاف أو من أحواض مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو من البحيرات والمستنقعات والبرك والغدران.
  4. على التعدي بأي شكل كان على ضفاف الينابيع ومجاري المياه المؤقتة والدائمة والمستنقعات والبحيرات والبرك والغدران أو على حدود ممرات أقنية الري والتصريف أو معابر المياه أو قساطلها المصرح بإنشائها للمنفعة العامة.
  5. على منع جري المياه العمومية جرياً حراً.
  6. على القيام بأي عمل دائم أو مؤقت من شأنه التأثير على كمية المياه العمومية وجريها.

#### المادة 456

##### هدم أو تخريب انشاءات الانتفاع بالمياه العمومية

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً من هدم أو قلب أو خرب كل أو بعض الإنشاءات المشيدة للانتفاع بالمياه العمومية وحفظها أو في سبيل الاحتماء من طغيان هذه المياه وخصوصاً الجسور والسدود والمعابر وأقنية الري والتجفيف أو التصريف وقساطل المياه الظاهرة أو المغمورة سواء أكان قد منح بالمياه امتياز أم لا .

### المادة 457

#### تلويث المياه العمومية

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً كل من:
1. سيل في المياه العمومية الممنوح بها امتياز أم لا، أو سكب أو رمى فيها سوائل أو مواد ضارة بالصحة أو الراحة العامة أو مانعة من حسن الانتفاع بهذه المياه.
  2. القى أسمدة حيوانية أو وضع أقداراً في الأراضي الداخلة ضمن النطاق الذي حددته السلطة لحماية نبع تنتفع منه العامة.
  3. أجرى أي عمل من شأنه تلويث النبع أو المياه التي يشرب منها الغير.

### المادة 458

#### تلويث مياه الشرب

من أقدم قصداً على تلويث نبع أو ماء يشرب منه الغير يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

## الباب الثاني عشر

### في المخالفات

### الفصل الأول

#### في حماية الطرق والمحلات العامة وأملاك الناس

#### المادة 459

#### تخريب الطرق العامة

يعاقب بالحبس حتى أسبوع أو بالغرامة حتى خمسة دنانير من تسبب في:

1. تخريب الساحات والطرق العامة.
2. حرث أو زرع أو غرس بدون تفويض، أرضاً تقع ضمن مسافة خمسة وسبعين سنتيمتراً من حافة الطريق العامة.
3. من أقدم على نزع اللوحات والأرقام الموضوعة في منعطفات الشوارع أو على الأبنية والعلامات الكيلومترية والصوى أو تخريبها.

#### المادة 460

#### ازحام الطرق

يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من:

1. أقدم على تطويق الطريق العامة أو ملك الغير برفعه مصب مياهه عن المستوى المحدد بموجب الأنظمة أو بارتكابه أي خطأ آخر.
2. زحم الطريق العامة دون داع ولا إذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو يضيقها، أو أعاق حرية المرور فيها بحضر حضر فيها.
3. أهمل التنبيه نهاراً والتتوير ليلاً أمام الحفريات وغيرها من الأشغال المأذون له بوضعها في الساحات وعلى الطريق العامة.
4. أطفأ القناديل أو الفوانيس المستعملة لتتوير الطريق العامة أو نزعها أو أطفأها أو أزال أو أطفأ ضوءاً وضع للتببيه إلى وجود حفرة أحدثت فيها أو على وجود شيء موضوع عليها.
5. رمى أو وضع أقداراً أو كناساة أو أي شيء آخر على الطريق العامة.
6. رمى أو أسقط عن غير انتباه على أحد الناس أقداراً أو غيرها من الأشياء الضارة.



7. وضع إعلانات على الأنصاب التاريخية والأبنية العامة والمقابر والأبنية المعدة للعبادة.  
تنزع وتنقل الإعلانات أو المواد التي تزحم الطريق على نفقة الفاعل.

#### المادة 461

- إطلاق الحيوانات والعيارات النارية في الأماكن المأهولة**
1. يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من أقدم في الأماكن المأهولة:
- أ- على إركاض حيوانات الجر والحمل والركوب وغيرها من الماشية أو على إطلاقها.
- ب- على إطلاق العيارات النارية أو مواد مفرقة أخرى بدون داع.
- ج- على إطلاق أسهم نارية في أماكن يخشى أن ينشأ عنها وقوع خطر على الأشخاص أو الأشياء.
2. تصدر الأسلحة والأسهم المضبوطة.
3. ويمكن في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ب) أن يعاقب الفاعل بعقوبة الحبس حتى أسبوع.

#### المادة 462

- إهمال مسك الدفاتر في الفنادق والحانات وغرف الأيجار**
- من أهمل من أصحاب الفنادق والحانات والغرف المفروشة المعدة للإيجار أن يمك حسب الأصول دفترًا يدون فيه بالتسلسل اسم كل شخص نام أو قضى الليل في نزله وصنعتة ومحل ولادته وتاريخها وتاريخ نزوله عنده وتاريخ تركه المنزل ومن لم يبرز هذا الدفتر عند كل طلب من السلطة ذات الاختصاص يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير.

#### المادة 463

- إهمال تنظيف المحلات**
- يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير الأشخاص ذوو الصفة المشار إليها في المادة السابقة ومدبرو المسارح والسينما وغيرها من المحلات العامة إذا أهملوا تنظيف محلاتهم.

### المادة 464

#### إهمال الاعتناء بالمواعد والمداخن والمعامل

يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من أهمل الاعتناء بالمواعد ومداخن الأفران والمعامل وغيرها من المحلات التي تستخدم فيها النار أو أهمل تنظيفها وتصليحها.

### المادة 465

#### دخول أراضي الغير المسيجة

يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من أقدم على دخول أرض الغير المسيجة أو المزروعة أو المهياة للزراعة دون أن يكون له حق الدخول أو المرور فيها.

## الفصل الثاني

### في المخالفات ضد الآداب والراحة العامة والثقة العامة

### المادة 466

#### الظهور بوضع مغاير للحشمة

من استحم على مرأى من المارة بوضع مغاير للحشمة، ومن ظهر في محل عام أو مباح للعامة بمثل ذلك الوضع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنانير.

### المادة 467

#### سلب راحة الأهلين

يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير:

1. من أحدث بلا داع ضوضاء أو لغطاً على صورة تسلب راحة الأهلين<sup>145</sup>.
2. من رمى قصداً بحجارة أو نحوها من الأجسام الصلبة أو بالأقذار السيارات

#### 145 تطبيقات قضائية:

أ. إن المادة (1/467) من قانون العقوبات تتطلب للعقاب اجتماع ثلاثة شروط هي: 1. أحداث ضوضاء أو لغط، 2. أن تكون الضوضاء واللفظ بلا داع، 3. أن يؤدي ذلك إلى سلب راحة الأهلين. ب. وحيث أن إحياء حفلة موسيقية في فندق عام تستمر حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل لا يتوفر معها أي شرط من الشروط المذكورة آنفاً، ذلك لأن الموسيقى ليست لغطاً أو ضوضاء، والصوت الذي ينبعث عنها لا يوصف بأنه بلا داع، أما كون المشتكي قد أزعجه صوت الموسيقى وحرمه النوم فهذا أمر خاص به والعبارة للغالب لا للخاص، هذا فضلاً أنه لا يكفي للإدانة توفر أحد هذه الشروط الثلاثة ولا بد لها من توفر جميع الشروط. أنظر: قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1964/83 (هيئة خماسية) تاريخ 1964/7/19، المنشور على الصفحة 776 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1964/1/1.

- والأبنية ومساكن الغير أو أسواره والجنائن والأحواض<sup>146</sup>.
3. من أفلت حيواناً مؤذياً أو أطلق مجنوناً كان في حراسته.
4. من حث كلبه على مهاجمة المارة أو اللحاق بهم أو من لم يمسكه عن ذلك ولو لم يحدث أذى وضرراً.

#### المادة 468

##### النيل من كرامة واعتبار الأردنيين

من طبع أو باع أو عرض نقوشاً أو صوراً أو رسوماً تعطي عن الأردنيين فكرة غير صحيحة من شأنها أن تنال من كرامتهم واعتبارهم، يعاقب بالحبس حتى أسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنانير وتصادر تلك النقوش والصور والرسوم.

#### المادة 469

##### مخالفة التسعيرة

من أقدم على بيع أية بضاعة أو أية مادة أخرى، أو طلب أجراً بما يزيد عن التسعيرة المقررة من قبل السلطة المختصة، يعاقب بالحبس حتى أسبوع أو بغرامة حتى خمسة دنانير، هذا إذا لم يكن قد فرض القانون عليه عقوبة أشد.

#### المادة 470

##### رفض قبول النقد الأردني بقيمته

من أبى قبول النقد الأردني بالقيمة المحددة له يعاقب بالحبس حتى شهر واحد أو بغرامة حتى عشرة دنانير.

#### المادة 471

##### تعاطي التنجيم بقصد الربح

1. يعاقب بالعقوبة التكديرية، كل من يتعاطى بقصد الربح، مناجاة الأرواح أو التنويم المغنطيسي أو التنجيم أو قراءة الكف أو قراءة ورق اللعب، وكل

146 تطبيقات قضائية:

إذا انطبق على الفعل وصف خاص ووصف عام أخذ بالوصف الخاص، وبالتالي فإن إسقاط دعوى الحق الشخصي عن جريمة إتلاف مال الغير، وبالتالي إسقاط دعوى الحق العام عن هذه الجريمة لا يعني وقف ملاحقة المشتكى عليه عن تهمة رشق مساكن الغير بالحجارة بالاستناد إلى أن الجريمة الأخيرة هي عنصر من عناصر جريمة إتلاف مال الغير، إذ لا اعتبار جريمة الرشق عنصراً من عناصر جريمة الإتلاف يتوجب بقاء دعوى إتلاف مال الغير قائمة، فإن سقطت دعوى الحق العام عنها لتنازل المشتكى تبقى جريمة رشق منازل الغير بالحجارة، والقول بغير ذلك مدعاة للهروب من العقاب عن جرم يعاقب عليه القانون. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1595 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1996/1/24.

- ما له علاقة بعلم الغيب وتصادر الألبسة والنقود والأشياء المستعملة.  
 2. يعاقب المكرر بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة حتى عشرين ديناراً، ويمكن إبعاده إذا كان أجنبياً.

### الفصل الثالث

#### في إساءة معاملة الحيوانات

#### المادة 472

#### إساءة معاملة الحيوانات الأليفة والداجنة

- يعاقب بالحبس حتى أسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنانير كل من:  
 1. يترك حيواناً داغناً يملكه دون طعام أو يهمله إهمالاً شديداً.  
 2. يضرب بقسوة حيواناً أليفاً أو داغناً أو يثقل حمله أو يعذبه.  
 3. يشغل حيواناً غير قادر على الشغل بسبب مرضه أو تقدمه في السن أو إصابته بجرح أو عاهة.

### الفصل الرابع

#### في مخالفة التدابير الصادرة من السلطة

#### المادة 473

#### الامتناع عن تنفيذ القرارات القضائية وعن الاغاثة<sup>147</sup>

1. يعاقب بالحبس حتى أسبوع أو بالغرامة حتى خمسة دنانير أو بكلتا العقوبتين من امتنع عن تنفيذ أي قرار تصدره أية محكمة نظامية من أجل القيام أو عدم القيام بأي فعل ويعاقب بالعقوبة ذاتها من يمنع منعاً فعلياً إقامة أبنية قد صدر الترخيص من السلطات المختصة بإنشائها.  
 2. يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من أهمل أو رفض طاعة أوامر السلطة الإدارية بإصلاح أو هدم الأبنية المتداعية.

#### 147 تطبيقات قضائية:

تهمة مخالفة قرارات وتدابير المحكمة خلافاً للمادة (473) لسنة 1960 هي من الجرائم المستمرة التي لا تنقطع إلا بتفويض قرارات المحكمة، وتبقى الجريمة قائمة ومستمرة مادام الامتناع عن تنفيذ قرارات المحاكم قائماً. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 94 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/12/15.

## المادة 474

عقوبة الامتناع عن تقديم المساعدة أو الإغاثة في أحوال معينة يعاقب بالحبس حتى شهر واحد وبالغرامة حتى خمسة دنانير كل شخص سواء أكان من أصحاب المهن أم من أهل الفن أم لا يتمتع بدون عذر عن الإغاثة أو إجراء عمل أو خدمة عند حصول حادث أو غرق أو فيضان أو حريق أو أية غائلة أخرى أو عند قطع الطريق أو السلب أو الجرم المشهود أو الاستجداء أو عند تنفيذ الأحكام القضائية.

## المادة 475

## الإلغاءات

تلغى القوانين الآتية:

1. قانون الجزاء العثماني مع ما أضيف إليه من ذبول وأدخل عليه من تعديلات.
2. قانون بيوت البغاء المنشور في العدد 165 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1 أيلول سنة 1927.
3. قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 المنشور في العدد 652 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1936/12/12.
4. قانون العقوبات (المعدل) رقم 37 لسنة 1937 المنشور في العدد 740 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1937/11/25.
5. قانون العقوبات (المعدل) رقم 59 لسنة 1939 المنشور في العدد 973 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1939/12/28.
6. قانون العقوبات (المعدل) رقم 21 لسنة 1944 المنشور في العدد 1344 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1944/6/29.
7. قانون العقوبات (المعدل) نمرة (2) رقم 41 لسنة 1944 المنشور في العدد 1380 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1944/12/28.
8. قانون العقوبات (المعدل) رقم 30 لسنة 1945 المنشور في العدد 1436 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1945/9/4.
9. قانون العقوبات (المعدل) رقم 57 لسنة 1946 المنشور في العدد 1536 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1946/11/20.
10. قانون العقوبات (المعدل) رقم 1 لسنة 1947 المنشور في العدد 1563 من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 1947/3/15.

11. قانون انتهاك حرمة المحاكم، الباب الثالث والعشرون من مجموعة القوانين الفلسطينية.
12. قانون رقم 89 لسنة 1951 قانون معدل لتاريخ العمل بقانون العقوبات رقم 85 لسنة 1951 المنشور في العدد 1080 تاريخ 1/8/1951 من الجريدة الرسمية.
13. قانون رقم 4 لسنة 1954 قانون معدل لقانون العقوبات رقم 85 لسنة 1951 المنشور في العدد رقم 1169 تاريخ 1 شباط 1954 من الجريدة الرسمية.
14. قانون رقم (31) لسنة 1958 قانون معدل لقانون العقوبات رقم 85 لسنة 1951 المنشور في العدد رقم 1392 تاريخ 22/7/1958 من الجريدة الرسمية.
15. كل تشريع أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون.

#### المادة 476

##### التنفيذ

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون.

1960/4/10

## قائمة المراجع

١. كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني «دراسة مقارنة»، د.ن عمان، ١٩٩٨.
٢. محمد الحلبي، شرح قانون العقوبات "القسم العام"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٣. محمد صبحي نجم، عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، دار المؤلفين، عمان، ١٩٨٧.
٤. محمد نور، شرح قانون العقوبات "القسم الخاص"، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٥. غالب الحاج محمود، مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الضفة الغربية في القضايا الجزائية من حزيران سنة ١٩٦٧ لغاية كانون أول سنة ١٩٧٢، مطبعة المعارف، القدس، د.ت.
٦. غالب الحاج محمود، مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة استئناف الغربية منذ بداية سنة ١٩٧٣ حتى نهاية سنة ١٩٧٥، مطبعة الرفيدي، د.م، د.ت.
٧. غالب الحاج محمود، مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله منذ بداية سنة ١٩٧٦ حتى نهاية سنة ١٩٧٧، د.ن د.م، د.ت.
٨. غالب الحاج محمود، مجموعة القرارات والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله من بداية سنة ١٩٧٨ حتى نهاية سنة ١٩٨١، مطبعة المعارف، القدس، د.ت.
٩. مجلة نقابة المحامين.
١٠. المجلة القضائية.
١١. منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتبة".

## هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب مواد قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 الساري المفعول في الضفة الغربية في نسخة ورقية تخرج عن الأسلوب التقليدي للنشر، والمتمثل في نشر مواد القانون، كما هي، أو مع التعديلات التي طرأت عليها. إذ يتضمن هذا الكتاب النسخة المدمجة من قانون العقوبات بصيغتها النهائية، مع التوثيق الكامل للتشريعات التي أحدثت التعديلات حيث وردت. كما يشمل هذا الكتاب أيضا أهم التطبيقات القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية، والمحاكم الفلسطينية (محكمتي النقض والاستئناف) التي استندت فيها إلى مواد قانون العقوبات بعد ربطها بنصوص المواد ذات العلاقة مباشرة، مع الإشارة إلى انه تم توثيق كل حكم من هذه الأحكام بذكر رقم الحكم وسنته، والمحكمة التي أصدرته، وتاريخ صدوره.

وإضافة إلى النصوص بصورتها النهائية والتطبيقات القضائية، يشمل هذا الكتاب أيضا العديد من الآراء الفقهية حول أهم الموضوعات التي تناولتها مواد هذا القانون، إضافة إلى أجزاء مختارة من التعليقات على الأحكام القضائية الفلسطينية ذات العلاقة بنصوص قانون العقوبات والمنشورة على موقع المقتفي، وقد تمت الإشارة لكل ذلك حيث ورد.

إن كافة النصوص الواردة في هذا الكتاب بالإضافة إلى الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية والتعليق عليها، والتي جرى الاستعانة بها فيه، يمكن الحصول على نسخة إلكترونية منها من خلال الدخول الى منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي".

